رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

الأربعاء 1 يناير 2025 م - 1 رجب 1446 هـ

24
2025

Wednesday 1 January 2025

عاصفة سقوط النظام السوري

تحولات كبرى وملامح شرق جديد

بعد هروب بشار الأسد.. هواجس عودة البعثيين في العراق

اقرأ أيضاً:

- زيارة الوفد العراقي إلى دمشق..رسائل سياسية وتكتيك دبلوماسي
- سقوط الأسد..بداية تغيرات كبرى أم تهديدات جديدة؟
- هل «حرَّر» الشرع إيران من الإنفاق على المنطقة؟
- تداعيات انسحاب الجيش الأمريكي من العراق

د. هدى النعيمي

سيناريوهات لإعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية

العدد 24 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد

التدقيق اللغوي
د. نايف الكوردستاني
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
د. فرهاد كاكائي
أحمد حسين الجاف
سهين مفتي
د .خليل القيسي
رزكار لشكري
جنان الطيار
رامز إيليا
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين

د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
هيوا سعاد
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

المنطقة

نار ملتهبة والكورد أحزاب متفرقة

د. سعد الهموندي

تعيش منطقة الشرق الأوسط اليوم حالة من الاضطراب والصراعات السياسية المعقدة التي تحولت إلى ساحة معركة مفتوحة على مصراعيها، إذ بدأت المنطقة تشهد تغييرات جذرية بعد سقوط نظام بشار الأسد الديكتاتوري في سوريا، وهو ما فتح أبواب مرحلة جديدة من التحديات، خصوصًا على صعيد الدول ذات التكوينات العرقية المتعددة مثل العراق وسوريا وتركيا وإيران، لكن، في خضم هذا التحول الكبير، يبدو أن الأحزاب الكوردية خاصة ضمن هذه الدول ما زالت غارقة في صراعاتها الداخلية، متجاهلة العواصف السياسية الكبرى التي تهز المنطقة

ففي الأيام الماضية بدأنا نشعر أن عاصفة هوجاء تتحرك ضمن عدة مناطق في الشرق الأوسط، عاصفة سوريا، عاصفة تركية، وارتدادة إيرانية، وكل هذه العواصف تشير إلى أن المنطقة قد تقترب لتكون ساحة للاقتتال والصراعات السياسية الداخلية، خاصة وأن نظام الأسد لم يسقط كنظام حكم، بل سقط كمنظومة سياسية كاملة، ممثلة فرصة للتطور والتغيير، لكن وللأسف مازلنا نرى العديد من الجماعات السياسية الكوردية لا تزال أسيرة للخلافات الداخلية، الأمر الذي يعيق قدرتها على التوحد والمشاركة الفعالة في بناء مستقبل أفضل للمواطن الكوردي أينما كان، ففي سوريا، رغم أن الكورد كانوا جزءًا أساسيًا في المعركة ضد تنظيم «داعش» الإرهابي، وبقية الجماعات المتطرفة، إلا أن صراعاتهم السياسية ساهمت في تشتت قوتهم، أما في العراق، فالأحزاب الكوردية، رغم تمتعها بنظام حكم ذاتي في إقليم كردستان، إلا أن بعضها مازال منقسمًا ويغرد خارج السرب، وهو ما يعوق تحقيق استقرار سياسي واقتصادي حقيقي، فالخلافات السياسية الكوردية بالضرورة ستؤثر بشكل كبير على القضية الكوردية بشكلها العام، وستؤدي بالضرورة إلى خلق أزمات داخلية

في تركيا مثلا نرى أن المكون الكوري يواجه تحديات كبيرة في ظل السياسة القمعية، ورغم ذلك نراه منقسم داخليًا، مع حدة واضحة في عدم التفاهم للوصول إلى حصولهم على حقوقهم السياسية والثقافية

إن الصراعات بين الأحزاب الكوردية تواجه اليوم تحديًا كبيرًا لآمال الكورد وهو ما يعكس انقسامًا عميقًا في الرؤى السياسية حول كيفية التعامل مع القوى الكبرى في المنطقة مثل تركيا وإيران، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي العراق قد لا يختلف الحال كثيرًا، حيث تظهر خلافات حادة من بعض الأحزاب، مع محاولة البعض خلق انقسامات ستساهم بالضرورة في تشتيت القوة الكوردية وخلق أزمات سياسية تؤثر سلبًا على تقدم القضية الكوردية

وهنا نقول يبقى المواطن الكوردي في قلب هذه الصراعات، لذا من المهم أن يتم التذكير بأن المواطن الكوردي، سواء كان في العراق أو سوريا أو تركيا أو إيران، يجب أن يكون هو المعني الأول بتوجيه الأنظار بعيدًا عن العواصف السياسية التي تهدد استقراره وحياته اليومية، فلا يجب أن يكون المواطن الكوردي ضحية لخلافات الأحزاب وصراعاتها التي تضر بمصالحه الأساسية

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يواجهها المواطن الكوردي في هذه البلدان، إلا أن الأمل يبقى في أن تتوحد الرؤى السياسية وتتوفر الإرادة الحقيقية من أجل تحقيق الاستقرار والسلام، فما تحتاجه المجتمعات الكوردية في المنطقة هو التركيز على تعزيز الأمن والتنمية والتعاون بين مختلف القوى السياسية والجهات الفاعلة الدولية، ويجب على الأحزاب الكوردية أن تضع خلافاتها جانبًا وأن تسعى لتحقيق المصلحة العامة بدلًا من الانغماس في الصراعات الداخلية التي تؤدي إلى تعطيل تقدمهم

فإذا كان من الممكن تصحيح المسار، فإن الخطوة الأولى هي توحيد الصفوف الكوردية على قاعدة من الحوار والتعاون، ويجب على القوى السياسية الكوردية أن تدرك أن المرحلة المقبلة تتطلب منها الاستعداد لتقديم تنازلات من أجل مصلحة الشعب الكوردي ككل، كما أن التصدي للتهديدات الخارجية التي تواجهها المنطقة يتطلب تضافر الجهود وتوحيد المواقف لمواجهة التحديات السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يركز الخطاب السياسي الكوردي على قضايا المواطن اليومية مثل التعليم، الصحة، الأمن، وفرص العمل، فهذه القضايا يجب أن تكون على رأس الأولويات، لا أن تُهمل بحجة المخاطر التي تحيط دائرة العمل السياسي، فبناء مجتمع مستقر يبدأ من تأمين احتياجات المواطن الأساسية

نهاية أقول إن منطقة الشرق الأوسط تحتمل تهديدات وصراعات مستمرة في ظل التغيرات الجيوسياسية التي تشهدها، ورغم ذلك فإن الكورد لا يزالون يعانون من تشتت سياسي داخلي يعوق تقدمهم، وهو ما نرجو أن يتلاشى قبل وصول العواصف

رسالة تهنئة من الرئيس بارزاني بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة

وجّه الرئيس مسعود بارزاني، رسالة تهنئة بمناسبة حلول أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة جاء فيها: «أؤكد على أهمية تعميق ثقافة التعايش والتآخي بين مكونات كوردستان، وآمل بأن يحتفل أخواتنا وإخوتنا المسيحيون بجميع أعيادهم ومناسباتهم السعيدة في أجواء من الأمن والوئام والطمأنينة»، معرباً عن أمله في أن تكون «هذه المناسبة بدايةً لترسيخ السلام والهدوء والاستقرار في منطقتنا والعالم أجمع" وفيما يلي نص رسالة ا لتهنئة

بسم الله الرحمن الرحيم

بمناسبة حلول رأس السنة الميلادية الجديدة وميلاد السيد المسيح (عليه السلام)، أتوجه بأحر التهاني وأطيب التبريكات إلى جميع الأخوات والإخوة المسيحيين في كوردستان والعراق والعالم، متمنياً لهم السعادة والسلام.

في هذه المناسبة، أؤكد على أهمية تعميق ثقافة التعايش والتآخي بين مكونات كوردستان. وآمل بأن يحتفل أخواتنا وإخوتنا المسيحيون بجميع أعيادهم ومناسباتهم السعيدة في أجواء من الأمن والوئام والطمأنينة

وآمل بأن تكون هذه المناسبة بدايةً لترسيخ السلام والهدوء والاستقرار في منطقتنا والعالم أجمع

رئيس الحكومة مسرور بارزاني يهنئ المسيحيين بالميلاد المجيد ورأس السنة

ستظلّ كوردستان موطناً للتعايش بين الأديان

أصدر رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، تهنئة بمناسبة حلول ذكرى ميلاد السيّد المسيح عليه السلام ورأس السنة الميلادية الجديدة

وفيما يلي نص التهنئة:

مع حلول ذكرى ميلاد السيّد المسيح (عليه السلام)، أتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مسيحيي كوردستان والعراق والعالم، مع أطيب التمنيات للجميع بقضاء عطلة هانئة وعامرة بالبهجة والمسرّات، وفي هذه المناسبة، نجدد التأكيد على أن كوردستان كانت وستظل موطناً للتعايش بين مختلف الأديان والطوائف، وهو ما يتطلب منّا جميعاً العمل على تعزيز ثقافة التعايش السلمي، وتوطيد أواصر التلاحم المجتمعي، وترسيخ قيم التآخي والتسامح بين مكونات كوردستان كافة

ميلاد مجيد، وكل عام وأنتم بخير

2024

عام إنجازات في كوردستان برؤية مسرور بارزاني

شهد عام 2024 طفرة نوعية في إقليم كوردستان تحت قيادة رئيس الحكومة مسرور بارزاني، حيث ركزت الحكومة على تعزيز التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الحيوية مثل الزراعة، البنية التحتية، التعليم، والصحة. وعلى الرغم من التحديات الإقليمية والدولية، تم تحقيق العديد من الإنجازات التي انعكست إيجابًا على مستوى معيشة المواطنين والاستقرار الاقتصادي.

أولًا: الإنجازات في قطاع البنية التحتية

شهد قطاع البنية التحتية تقدمًا ملحوظًا خلال عام 2024، حيث نفذت حكومة الإقليم مشاريع حيوية شملت الطرق والسدود

مشروع الطريق المزدوج بين أربيل وكويسنجق

يعد هذا المشروع واحدًا من أهم المبادرات التي تهدف إلى ربط المدن الكوردستانية بشبكة طرق حديثة، لتسهيل حركة النقل وتعزيز الأنشطة التجارية بين أربيل والسليمانية

السدود والمشاريع المائية:

أُعلن عن الانتهاء من بناء تسعة سدود جديدة بسعة تخزينية تصل إلى 150 مليون متر مكعب، ما يعزز الأمن المائي للإقليم. كما بدأ تنفيذ مشروع إمدادات مياه أربيل الطارئة الذي يهدف إلى حل مشكلة المياه في العاصمة على مدى العقود القادمة

ثانيًا: القطاع الزراعي - تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير
حقق القطاع الزراعي قفزات كبيرة، حيث أصبح الإقليم مصدرًا رئيسيًا للمنتجات الزراعية

750 ألف طن من المنتجات الزراعية المصدرة
نجحت كوردستان في تصدير الفائض من منتجاتها الزراعية إلى محافظات العراق ودول الخليج وأوروبا. شملت المنتجات الطماطم، البصل، الخيار، والرمان، مما يعكس تطور القطاع الزراعي

بناء صوامع حديثة:
تم إنشاء صوامع تخزين متطورة لحماية المحاصيل الزراعية، ما ساهم في تقليل الفاقد وتحسين جودة المنتجات المصدرة
دعم المزارعين:
حصل المزارعون على دعم مالي وفني شامل، بما في ذلك تدريبهم على التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعي وضمان جودته

ثالثًا: التعليم - ركيزة التنمية المستقبلية
حرصت حكومة الإقليم على تطوير نظام التعليم لضمان بناء أجيال مؤهلة قادرة على المساهمة في تنمية كوردستان

تطوير التعليم العالي:
احتفلت الجامعة الأمريكية في كوردستان بذكرى تأسيسها العاشرة بحضور مسرور بارزاني، الذي أكد التزام الحكومة برفع مستوى التعليم العالي وتعزيز مكانة الجامعات الكوردستانية على الساحة الإقليمية والدولية

برامج تدريبية للمعلمين:
أطلقت الحكومة برامج تدريبية للمعلمين لتحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية والخاصة

رابعًا: القطاع الصحي - تحسين الخدمات والرعاية الطبية
شهد القطاع الصحي في عام 2024 طفرة نوعية

إنشاء مستشفيات جديدة:
افتُتحت 30 مستشفى في مختلف مدن ومحافظات الإقليم، ما ساعد في توفير خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين

تطوير البنية التحتية الصحية:
جُهزت المستشفيات بأحدث

المعدات الطبية لتقديم خدمات شاملة، بما في ذلك تخصصات طبية متقدمة كانت تفتقر إليها الإقليم سابقًا

خامسًا: تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية
حققت حكومة كوردستان تقدمًا ملحوظًا في توسيع نطاق التعاون التجاري مع الدول المجاورة والعالم
ارتفاع حجم الصادرات:
بلغ حجم الصادرات الزراعية والصناعية 672 مليون دولار في عام 2024، ما يعكس تطور الاقتصاد المحلي

توسيع الأسواق الدولية:
تم تصدير منتجات كوردستان الزراعية والصناعية تحت علامة «صُنع في كوردستان» إلى أسواق دولية جديدة، مما ساهم في تحسين سمعة الإقليم كوجهة تجارية

التحديات التي واجهتها الحكومة:
رغم هذه الإنجازات، واجهت حكومة مسرور بارزاني تحديات صعبة، أبرزها

الأزمة المالية:
بسبب تقلب أسعار النفط وعدم انتظام الحصة المالية من بغداد، واجه الإقليم تحديات في تأمين التمويل اللازم للمشاريع

التوترات مع الحكومة المركزية:
استمرت الخلافات مع بغداد حول ملفات النفط والميزانية، لكن حكومة الإقليم نجحت في إدارة الحوار بشكل يضمن مصالح كوردستان

التهديدات الأمنية:
تعاملت حكومة الإقليم بحزم مع تهديدات الإرهاب وتأمين الحدود، مما عزز الأمن الداخلي

يمثل عام 2024 علامة فارقة في مسيرة إقليم كوردستان التنموية، حيث تمكنت حكومة مسرور بارزاني من تحقيق إنجازات كبيرة رغم التحديات. من تطوير البنية التحتية والزراعة إلى تحسين التعليم والصحة، أصبح الإقليم نموذجًا يحتذى به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع استمرار الجهود، يبدو أن كوردستان ماضية بخطى ثابتة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا

زيارة الوفد العراقي إلى دمشق

رسائل سياسية وتكتيك دبلوماسي

فـــــي خطوة دبلوماسية بارزة، قام وفد حكومي عراقي بزيارة إلى العاصمة السورية دمشق، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ سقوط نظام الرئيس بشار الأسد. هذه الزيارة، التي تراسها مستشار رئيس الوزراء العراقي للعلاقات الخارجية، كان الهدف منها الاطلاع على التطورات الأخيرة في سوريا وكيفية تعامل الإدارة السورية الجديدة مع القضايا المتعلقة بالعراق. يأتي هذا التحرك في وقت حساس بالنسبة للمنطقة، وسط التوترات الأمنية والمظاهرات التي اجتاحت مدن سورية عديدة.

من خلال تصريحات مستشار رئيس الوزراء العراقي، فقد تم التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين في ظل التحديات الأمنية القائمة على الحدود المشتركة، وخاصة في مواجهة تنظيم داعش. كانت المسائل الأمنية هي الأولوية الرئيسية في هذا اللقاء، حيث أعربت الحكومة العراقية عن قلقها المتزايد بشأن الأوضاع الأمنية في سوريا، ولا سيما في ظل وجود عناصر داعش وتنظيمات مسلحة على الحدود. هذا التحرك يعكس تزايد المخاوف العراقية من تأثير هذه التحديات على استقرارها الداخلي.

إعداد:
فريق التحرير مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

كما تم التأكيد على أن الزيارة لم تقتصر على الشق الأمني فقط، بل كانت هناك رسائل سياسية حملها الوفد العراقي، حيث شدد العراق على أهمية أن تكون سوريا دولة شاملة لجميع مكوناتها، دون إقصاء أو تهميش لأي طرف. وقد أشار مستشار رئيس الوزراء العراقي إلى أن رئيس الحكومة محمد شياع السوداني أكد على ضرورة احترام إرادة الشعب السوري والحفاظ على وحدة الأراضي السورية

التطورات في سوريا وأثرها على العلاقات العراقية

منذ بداية الأحداث في سوريا، كان الموقف العراقي متذبذبًا، حيث دعم العراق نظام الأسد في السابق، لكنه اليوم يواجه تحديات جديدة في التعامل مع الوضع السوري المتغير. ففي الوقت الذي بدأت فيه العديد من الدول العربية والغربية في تحسين علاقاتها مع دمشق، جاءت زيارة الوفد العراقي بمثابة تطور لافت في موقف بغداد من الإدارة السورية الجديدة. فالعراق، الذي كان يعبر عن دعمه للأسد في السابق، يظهر اليوم بموقف أكثر حذرًا وواقعية

المظاهرات والتوترات في سوريا

على الأرض، شهدت العديد من المدن السورية تظاهرات عارمة بعد نشر مقطع فيديو يوثق هجومًا على مقام ديني في حلب، وهو ما أثار غضبًا واسعًا لدى بعض الفئات الشعبية في سوريا. كانت هذه المظاهرات تتزامن مع حالة من التوتر الأمني، بما في ذلك هجمات مسلحة على قوات الأمن السورية أسفرت عن سقوط ضحايا. وقد فرضت السلطات السورية حظر تجوال في بعض المدن التي شهدت الاحتجاجات

زيارة الوفد العراقي بمثابة تطور لافت في موقف بغداد من الإدارة السورية الجديدة

المظاهرات تتزامن مع حالة من التوتر الأمني، بما في ذلك هجمات مسلحة على قوات الأمن السورية أسفرت عن سقوط ضحايا

أبعاد الزيارة: رسائل دبلوماسية وتكتيك سياسي

من وجهة نظر بعض الخبراء السياسيين، فإن زيارة الوفد العراقي إلى دمشق تكتسب أهمية خاصة لعدة أسباب. أولاً، تأتي في وقت متأخر مقارنة بالعديد من الزيارات التي قامت بها دول غربية وعربية إلى سوريا، مما يعكس تحولًا في الموقف العراقي تجاه الوضع الجديد في سوريا. كما أن التوقيت يأتي بعد تصريحات من القيادات الإيرانية بدعمها لما يسمى بـ «شباب المقاومة» في سوريا، مما يضع العراق في موقف حساس ويجعله يسعى للتمييز عن هذه التصريحات

التحديات الأمنية وتنسيق الحدود

أحد الأهداف الرئيسية لهذه الزيارة، بحسب الخبراء،

السوداني أكد على ضرورة احترام إرادة الشعب السوري والحفاظ على وحدة الأراضي السورية

هو تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين العراق وسوريا. فالعراق يعاني من تهديدات أمنية حقيقية جراء وجود جماعات متطرفة، بما في ذلك داعش، على الأراضي السورية. وهناك قلق من إمكانية إطلاق سراح بعض عناصر داعش المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، مما قد يشكل تهديدًا مباشرًا على العراق. لذلك، كان التنسيق بشأن قضايا الحدود والمعابر المشتركة نقطة أساسية في المحادثات

إعادة تأهيل العلاقات العراقية-السورية:

قبل سقوط نظام الأسد، كانت العلاقات بين العراق وسوريا متوترة بشكل ملحوظ، حيث دعم العراق بشكل غير مشروط جهود الرئيس السوري بشار الأسد في حربه ضد فصائل المعارضة. كانت الحكومة العراقية ترفض الاعتراف بالمعارضة السورية وتعتبرها جماعات إرهابية. إلا أن هذا الموقف شهد تغيرًا تدريجيًا بعد استقرار الوضع الأمني النسبي في العراق بعد الحرب ضد داعش. هذا التغير في الموقف العراقي دفعه نحو إعادة التفكير في كيفية بناء علاقات جديدة مع سوريا، تتسم بالتوازن والواقعية

الرسائل الإقليمية والدولية:

على صعيد آخر، تحمل زيارة الوفد العراقي إلى دمشق رسائل قوية إلى القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة السورية. من جانب، يرسل العراق إشارة إلى الدول الغربية والعربية التي بدأت تعيد علاقاتها مع دمشق، بأنه يتبنى نهجًا واقعيا في التعامل مع الواقع الجديد في سوريا. من جانب آخر، فإن العراق يسعى إلى تجنب الوقوع تحت ضغوط إقليمية مثل تلك التي تمارسها إيران أو الدول العربية المؤيدة للمعارضة السورية

هذه الرسائل تعكس رغبة العراق في أن يكون له دور محوري في التسوية السياسية في سوريا، من خلال التنسيق مع سوريا بشكل مباشر والعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة. العراق يدرك تمامًا أن أمنه الداخلي يعتمد بشكل كبير على استقرار الجوار السوري، وبالتالي فإن بناء علاقات قوية مع الحكومة السورية الجديدة له دور حيوي في حماية مصالحه

التحديات المستقبلية والتعاون المستقبلي:

على الرغم من أهمية هذه الزيارة، فإن الطريق أمام التعاون بين العراق وسوريا ما زال مليئًا بالتحديات. من الممكن أن تطرأ بعض التوترات بسبب التعقيدات السياسية في الداخل السوري، مثل الانقسامات بين النظام والمعارضة المسلحة، وكذلك التحديات الأمنية المستمرة على الحدود. كذلك، ستكون هناك حاجة إلى التنسيق المستمر بشأن كيفية التعامل مع المجموعات الإرهابية التي تهدد كلا البلدين

ولكن، إذا نجح العراق في بناء علاقة استراتيجية مع سوريا تتسم بالمرونة والتعاون على المستوى الأمني والسياسي، فإن ذلك قد يسهم بشكل كبير في تحقيق استقرار المنطقة ككل

تعديل قانون الانتخابات العراقي

هل يحقق الأهداف المرجوة؟

يستعد العراقيون لانتخابات قادمة مرجحة أن تكون نهاية العام المقبل، وفي ظل هذا الترقب تأتي الدعوات من قبل بعض القوى والأوساط السياسية لتعديل قانون الانتخابات خلال الأشهر القليلة المقبلة، وسط توقعات بأن التعديل الجديد سيحدث خلافاً بين الكتل والأحزاب والقوى المشكلة للنظام السياسي العراقي بعد 2003.

وأكد متخصصون في الشأن السياسي العراقي أنه قبل كل انتخابات تشريعية طوال الدورات السابقة تشرع الأحزاب الماسكة بالسلطة بمراجعة القانون وتعديله وفقاً لمصالحها، مما قد يضمن إعادة إنتاج غالبيتها البرلمانية، بالتالي قطع الطريق أمام القوى والأحزاب المدنية الديمقراطية والمعارضة لقوى المحاصصة والفساد، ومن ضمنها الأحزاب الناشئة والشخصيات المستقلة.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

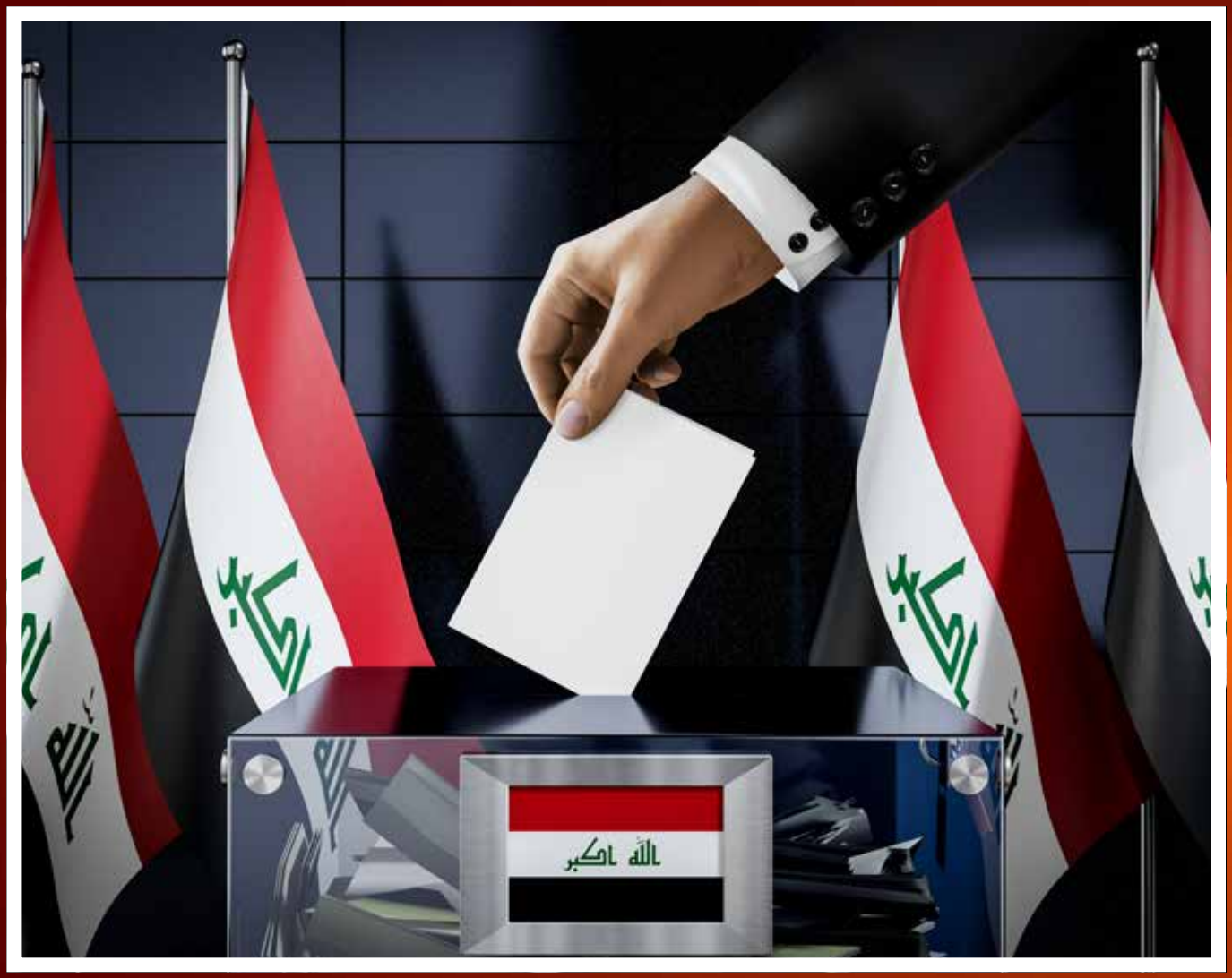

حراك سياسي لتعديل قانون الانتخابات

في الأثناء كشف عضو مجلس النواب جواد اليساري عن وجود حراك سياسي يهدف لتعديل قانون انتخابات البرلمان خلال المرحلة المقبلة، وقال في تصريح صحافي، «هناك قوى سياسية بدأت تتحرك من أجل تعديل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، وهي تريد من هذا التعديل منع فوز أي من المستقلين وتقويض القوى المستقلة والناشئة»، وأضاف أن تعديل قانون الانتخابات سيكون من الأمور الخلافية والجدلية، «فحتى القوى المتنفذة مختلفة في ما بينها على هذا التعديل، ولهذا التعديل سيكون صعباً في ظل غياب التوافق والاتفاق»، وأعرب اليساري عن اعتقاده أن «هذه الخلافات تدفع إلى مزيد من تعطيل عمل مجلس النواب مع بداية فصله التشريعي الجديد"

لم يطرح بصورة رسمية

من جهته أكد عضو «الإطار التنسيقي» رحيم العبودي أن «موضوع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب لم يطرح بصورة رسمية حتى الآن من قبل أي طرف سياسي، ولم يناقش الملف داخل ائتلاف إدارة الدولة، أو ما بين أي من الكتل والأحزاب». ولفت العبودي إلى أن «دعوات تعديل قانون انتخابات مجلس النواب تمثل رأي أطراف سياسية محددة، تريد بعض المكاسب من هذا التعديل، مقابل ذلك هناك أطراف سياسية كثيرة تؤيد الإبقاء على القانون من دون أي تعديل عليه، بخاصة أنه لا يوجد أي خلل به يدفع للتعديل، ونحن مع ثبات القوانين لدعم رصانتها"

للتوصل إلى قانون انتخابي عادل

في حين كشف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي عن أنه كما هي الحال قبل كل انتخابات تشريعية طوال الدورات السابقة، تشرع الأحزاب الماسكة بالسلطة بمراجعة القانون وفقاً لمصالحها، «كما أنها تستهدف إضعاف فرص بعض منافسيها ضمن المتحالفين معها. فالتعديلات التي يتم تداولها من شأنها أن تضيق فرص القوائم لرئيس مجلس الوزراء، إذ ما قرر خوض الانتخابات بصورة مستقلة». وطالب الوزير السابق

كشف رائد فهمي عن أنه كما هي الحال قبل كل انتخابات تشريعية طوال الدورات السابقة، تشرع الأحزاب الماسكة بالسلطة بمراجعة القانون وفقاً لمصالحها

والنائب في البرلمان السابق أيضاً بأن يخضع أي تعديل لقانون الانتخابات إلى مناقشات واسعة تشترك فيها قوى وأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى قانون انتخابي عادل، «ولأجل إعادة ثقة الناخبين والمواطنين عامة بالعملية الانتخابية ودفعهم إلى المشاركة الواسعة ينبغي مراجعة المنظومة الانتخابية باتجاه تخليصها من تأثيرات المحاصصة، أي ضمان استقلالية مفوضية الانتخابات، لا سيما في مكاتبها بالمحافظات التي لا تزال تخضع لتأثير الأحزاب المتنفذة، إضافة إلى التطبيق الفعلي لقانون الأحزاب الذي يمنع مشاركة الأحزاب ذات الأذرع المسلحة، ومحاسبة الأحزاب التي تنفق أموالاً في حملتها الانتخابية تفوق السقف المحدد، واتخاذ إجراءات حازمة ضد ممارسات شراء الأصوات واستخدام النفوذ في الدولة لأغراض انتخابية، وأن يجري التصويت الخاص لمنتسبي القوات المسلحة في يوم الاقتراع العام نفسه، وفي المحطات والمراكز الانتخابية المدنية وليس في المعسكرات"

محاولة تجديد دماء العملية السياسية

بدوره رأى الأكاديمي والمتخصص في الشأن القانوني والسياسي خالد العرداوي أنه لا يبدو أن حراك القوى الناشئة والصغيرة سيكون ذا جدوى لسببين «الأول عدم قدرتها، أي هذه القوى، على التأثير في الشارع العراقي، لضعف ثقة الناس بالأحزاب نتيجة للتجارب السيئة التي مرت عليهم في التعامل معها ومع قادتها، وانشغالها بالمصالح الضيقة، على حساب المصلحة العامة، والسبب الثاني يعود إلى هيمنة الأحزاب التقليدية واحتكارها المتعمد للفضاء السياسي، وعدم ترددها في اتخاذ

كل ما تراه مناسباً من الأساليب لمنع ظهور منافس حقيقي لها، مما قزم الأحزاب الجديدة أو جعلها مترددة في اتخاذ مواقف قوية في تغيير المعادلات السياسية السائدة، وتبني أجندات قوية لإحداث التغيير والتأثير في وعي الناس، وعليه تجد أن قانون الانتخابات في العراق يتغير من دورة انتخابية إلى أخرى، وفي كل دورة يتغير لمصلحة القابضين على السلطة من الأحزاب التقليدية النافذة"

وتابع العرداوي، «ولكن على رغم هذا الواقع الحزبي المأزوم والمصاب بالجمود، فإن الوضع يتطلب من القيادات السياسية إدراك خطورة الوضع السياسي الإقليمي والدولي، والبدء باتخاذ خطوات جادة وفعالة نحو الانفتاح على القوى السياسية الناشئة، ومحاولة تجديد دماء العملية السياسية، ومد جسور التعاون والثقة مع الشعب، فتجديد الثقة بالخيار الديمقراطي، والتعددية الحزبية، وتفعيل دور المؤسسات الدستورية

أكد الباحث السياسي مجاشع التميمي أن القوى السياسية الكبيرة «عادت إلى ممارسة لعبتها القديمة بالإصرار على صياغة نظام انتخابي يخدم مصالحها

هي الخيار الوحيد لتجنب العراق أخطار التغيير السياسي الخارج عن السيطرة، وضمان حصول تغيير مسيطر عليه يحافظ على أمن واستقرار البلاد، وإلا فالبدائل الأخرى لا تبدو واعدة، وتحمل أخطاراً عديدة لا يمكن التنبؤ بعواقبها"

صياغة نظام لخدمة مصالحهم

وفي سياق متصل أيضاً أكد الباحث السياسي مجاشع التميمي أن القوى السياسية الكبيرة «عادت إلى ممارسة لعبتها القديمة بالإصرار على صياغة نظام انتخابي يخدم مصالحها، ولا يصب في مصلحة الشعب ولا القوى غير المشاركة في العملية السياسية حالياً، ولا الأحزاب السياسية الصغيرة أو المرشحين الفرديين"

بغداد تتخلص من الديون الخارجية انطلاقة نحو الاكتفاء المالي

أعـلـن المستشار المالي للحكومة العراقية، مظهر محمد صالح، خروج العراق من مخاطر الديون الخارجية بعد سداد معظمها خلال العامين الماضيين، مؤكدا أن البلاد قد تتحوّل إلى دولة دائنة، ونجحت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية للحكومة العراقية خلال العامين الماضيين، بالتزامن مع الارتفاع القياسي في أسعار النفط، في تحقيق وفرة مالية كبيرة في البلاد، رافقها برنامج لسداد ديون صندوق النقد الدولي بالكامل، التي ارتفعت خلال الفترة الماضية، بسبب نفقات عسكرية للعراق، تزامناٍ مع انخفاض أسعار النفط.

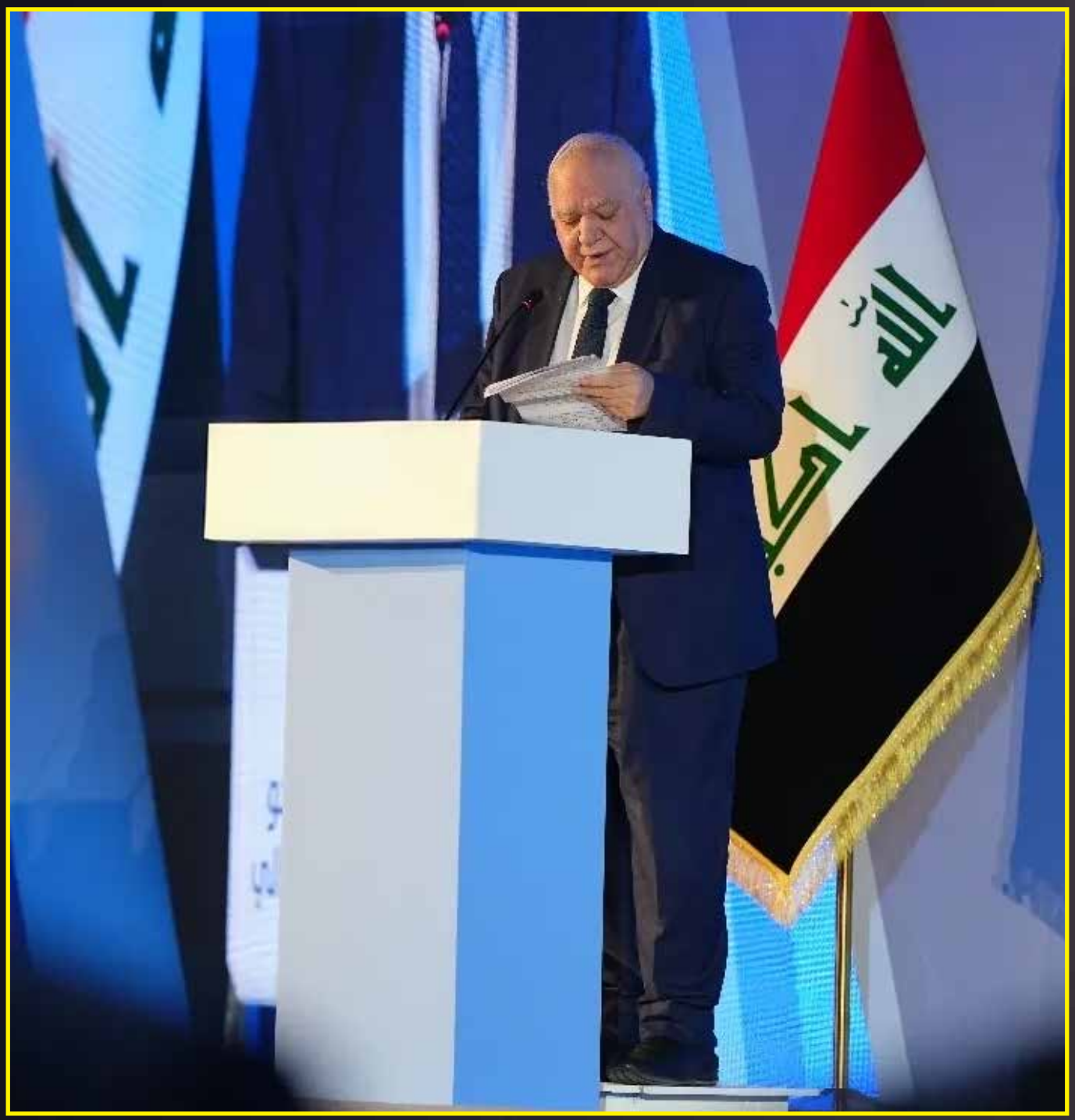

العراق قد تتحوّل إلى دولة دائنة، ونجحت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية للحكومة العراقية خلال العامين الماضيين، بالتزامن مع الارتفاع القياسي في أسعار النفط

العراق: ما تبقّى من الديون للجهات الدوليّة لا يُشكّل سوى أقلّ من 9 مليارات دولار ستُسدّد من الآن وحتى عام 2028

أوضح بيان حكومي عراقي أنّ كل الديون التي اقترضها العراق من صندوق النقد منذ عام 2003 سُدِّدَت بالكامل

وتابع صالح، في تصريحات نقلتها صحيفة الصباح الحكومية، قائلاً إنه «بفضل تحرّكات وجهود حكومة رئيس الوزراء محمّد شياع السوداني، بات العراق خارج مخاطر الديون الخارجية»، مضيفاً أنّ «العراق تحوّل بعد تخلّصه من العبء الكبير لديونه، من بلدٍ مَدينٍ للخارج إلى بلدٍ بإمكانه أن يكون دائناً للآخرين»، لافتاً إلى أنَّ «البلد يُسمَّى (الدائن الفتيّ) لامتلاكه قدراً من الفتوّة في الجانب الاقتصاديّ، الأمر الذي رفع من تصنيفه الائتماني، بالرغم من مشكلات المنطقة"

وأشار إلى أنَّ «العراق تخلّص لأوّل مرَّةٍ من عبء الديون الخارجيَّة التي كبَّلتْه اقتصادياً»، لافتاً إلى أنَّ «ما تبقّى من ديونه للجهات الدوليَّة لا يُشكّل سوى أقلَّ من 9 مليارات دولار ستُسدَّد من الآن وحتى عام 2028».

وتابع المستشار العراقي بالقول إنّ «تسديد الديون يكون من خلال تخصيصاتٍ في الموازنة العامَّة الاتحاديَّة، ويمكن القول إن نسبة ما تبقى من ديون لا تُشكل عبئاً على الدولة، إذ تبلغ ما قدره 5% من الناتج المحلي الإجمالي». وأكد صالح أنّ العراق بات «بلداً محصَّناً. بمعنى أدقّ، إنه خارج مخاطر الديون الخارجيَّة، الأمر الذي يُعطي البلد ائتماناً عالياً في الوقت الحاضر»، مشيراً إلى أنَّ «الديون الداخليَّة محصورة داخل النظام (المصرفي الحكومي)"

العراق سدّد الديون كافة

ومطلع مايو/ أيار الماضي، أعلن العراق تسديد القروض كافة

المترتبة بحقه لصالح صندوق النقد الدولي، وأوضح بيان حكومي عراقي آنذاك أنّ كل الديون التي اقترضها العراق من صندوق النقد منذ عام 2003 سُدِّدَت بالكامل، عازياً ذلك إلى حزمة الإصلاحات المالية والاقتصادية وتنشيط قطاعات مختلفة بالبلاد، إلى جانب إدخال الأتمتة في التعاملات الحكومية المالية التي ضيقت من مجال جرائم الفساد والهدر المالي

وأشار صالح إلى أن صندوق النقد الدولي قدّم منذ عام 2003 عدة قروض للعراق بهدف دعم استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات المالية بين عامي 2003 و2021. وحصل العراق على عدة برامج تمويلية، بما في

ذلك قروض طارئة ومساعدات مالية طويلة الأجل نسبياً

وحول ذلك، قال الخبير المالي العراقي، أحمد الشيخلي إنّ «المعلومات المتأتية من أروقة الحكومة، تتحدث عن توجه لإنشاء صندوق سيادي في الدولة، يكون مسؤولاً عن استثمارات مالية كبيرة، تساعد قطاع النفط الذي ما زال يمثل أكثر من 91% من اقتصاد العراق». وأضاف الشيخلي أن مسألة تسديد الديون الخارجية يجب أن تتبعها إجراءات متعلقة بتحسين قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، والعمل على تنشيط قطاعي الزراعة والصناعة، والانفتاح أكثر على جذب الاستثمارات الخارجية

بعد فلسطين ولـــ
تداعيـات المنطقة العربيـــ

تشهد المنطقة العربية في الآونة الأخيرة تحولات جذرية نتيجة لتداعيات الصراعات المستمرة في عدة دول، خاصة في سوريا وفلسطين ولبنان، فضلاً عن تنامي التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، تأتي هذه التغيرات في إطار محاولات إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفقاً

التراجع السريع الذي انتهى بسقوط النظام السوري لم يحدث بمعزل عن تدخلات ومصالح إقليمية ودولية معقدة، خاصة في ظل غياب رد الفعل الفاعل من إيران وروسيا، اللتين تعتبران من القوى العسكرية الرئيسية في سوريا

ـــبنان وســـــوريا
ـــة والشرق الأوسط الجديد

لمصالح قوى إقليمية ودولية مختلفة، حيث لم تعد الصراعات الداخلية والتنافسات الإقليمية مقتصرة على الأطراف المحلية فقط، بل أصبحت ساحة لتجاذبات كبرى بين الدول الكبرى، مما يهدد مستقبل المنطقة ويشكل تحديات جسيمة للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

ما يحدث في سوريا ليس مجرد نزاع داخلي، بل هو جزء من مساعي لتغيير التوازنات الإقليمية، هناك توجهات متعددة لتعديل الحدود بالقوة، وتدمير الهوية السياسية للدول، وتغيير توازنات القوة في المنطقة

الأحداث الأخيرة في سوريا: ملامح التحول والتنسيق الخفي

الأحداث التي شهدتها سوريا مؤخراً، بعد سقوط نظام بشار الأسد أظهرت تراجعاً سريعاً للقوات السورية أمام المعارضة، مما أثار تساؤلات حول وجود تنسيق أو توافق ضمني بين أطراف متعددة على الساحة السورية. هذا التراجع السريع الذي انتهى بسقوط النظام السوري لم يحدث بمعزل عن تدخلات ومصالح إقليمية ودولية معقدة، خاصة في ظل غياب رد الفعل الفاعل من إيران وروسيا، اللتين تعتبران من القوى العسكرية الرئيسية في سوريا

تستمر التساؤلات حول دور تركيا في هذا الصراع، خصوصاً وأن لها قوات عسكرية في سوريا والعراق، وتأثير كبير في تغيير التوازنات العسكرية والسياسية في المنطقة،

> **يستمر التوغل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، حيث تتزايد الاعتقالات والقتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية**

بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية رحبتا بهذه التطورات، في خطوة تُظهر توافقاً في المصالح، رغم أنهما ليسا حليفين تقليديين للمعارضة السورية، مما يعكس مرحلة من توفيق المصالح المرحلية

التدخلات الإسرائيلية: خطة لتفكيك المنطقة وإعادة تشكيلها

إسرائيل تواصل العمل على تعزيز مصالحها في المنطقة من خلال محاولات لتغيير الوضع السياسي والجغرافي في فلسطين بشكل خاص، فقد تسعى إسرائيل إلى إخلاء بعض الساحات الحدودية في غزة

وإنشاء مناطق عازلة، بهدف خلق مناطق فارغة قابلة للاستيطان، بما قد يفضي إلى تهجير الفلسطينيين إلى خارج الأراضي المحتلة، سواء إلى الأردن أو مصر، هذه الخطط تأتي في سياق أهداف إسرائيلية طويلة الأمد للهيمنة على الأراضي الفلسطينية والتوسع العسكري في مختلف الساحات الإقليمية

إسرائيل تواجه تهديداً ديموغرافياً متزايداً مع ارتفاع أعداد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ما قد يدفعها نحو تنفيذ خطط لتسريع تهجيرهم، سواء في غزة أو الضفة الغربية. ويستمر التوغل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، حيث تتزايد الاعتقالات والقتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية، في ظل استمرار الحكومة الإسرائيلية المتطرفة في تمسكها بالأراضي ا لفلسطينية

إسرائيل تواصل العمل على تعزيز مصالحها في المنطقة من خلال محاولات لتغيير الوضع السياسي والجغرافي في فلسطين بشكل خاص

مؤامرات وتغيرات إقليمية: الفوضى في سوريا وتداعياتها على المنطقة

إن ما يحدث في سوريا ليس مجرد نزاع داخلي، بل هو جزء من مساعي أوسع لتغيير التوازنات الإقليمية، هناك توجهات متعددة لتعديل الحدود بالقوة، وتدمير الهوية السياسية للدول، وتغيير توازنات القوة في المنطقة بما يخدم المصالح الإسرائيلية والدول الكبرى، هذا التوجه لا يقتصر على سوريا فقط، بل يمتد إلى العراق واليمن ولبنان وغيرها من الدول، حيث يتم فرض تغييرات غير قانونية على الأرض، مستغلة غياب

السيادة الوطنية

وقد جرت محاولات عدة لتثبيت هذه التغييرات من خلال فرض مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية تتناقض مع مبادئ القانون الدولي، مثل عدم احترام السيادة الوطنية وحق الدفاع عن النفس، هذا يسمح باستخدام القوة بشكل مفرط ضد المدنيين، ويخلق بيئة مناسبة للتغيير القسري للسكان، وتهجيرهم من أراضيهم، وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني

التدخلات الإيرانية والعلاقات الإقليمية: تفاهمات خفية

على الرغم من تزايد الضغوط على إيران من جانب القوى الكبرى في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، إلا أن إيران تستمر في التأثير بشكل كبير على مجريات الأحداث في المنطقة، ففي لبنان، تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي يهدف

> **إيران تستمر في التأثير بشكل كبير على مجريات الأحداث في المنطقة، ففي لبنان، تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار**

إلى تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل، وقد لاقى هذا الاتفاق ترحيباً إقليمياً واسعاً، بما في ذلك من إيران، التي تعتبر الطرف الفاعل في تحديد المواقف الإقليمية

ويبدو أن هذه التفاهمات قد تكون بداية لتحولات جديدة في المنطقة، حيث تسعى القوى الكبرى والإقليمية إلى وضع حلول مؤقتة تمهد الطريق لتشكيلات جديدة في المنطقة بعد انتهاء الولاية الحالية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي من المتوقع أن يبدأ في ترميم العلاقات مع بعض الأطراف العربية والإقليمية، بما يتناسب مع مصالح إسرائيل

الدور الإقليمي: تحولات متوقعة

والتحديات القادمة

يواجه العالم العربي تحديات كبيرة في ظل هذه التحولات التي تشهدها المنطقة. ومن الضروري أن يتبنى القادة العرب سياسات أكثر حكمة ورشداً لحماية مصالحهم الوطنية والإقليمية، مع التخطيط المستقبلي لمواجهة أي تهديدات قد تؤثر على استقرار المنطقة

إعادة تشكيل الشرق الأوسط على النحو الذي تسعى إليه القوى الكبرى لا يقتصر على تغيير الحدود وتوزيع النفوذ، بل يشمل أيضاً محاولات لفرض هيمنة جديدة على المنطقة من خلال تهديدات عسكرية أو دبلوماسية. ومن أجل ذلك، فإن الوضع العربي يتطلب وعياً جماعياً بالتهديدات المتزايدة، ويجب على الدول العربية أن تواصل تعزيز وحدتها السياسية والاقتصادية، وتعمل على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لمواجهة هذا التحول العميق في المنطقة

يجب أن يتنبه العالم العربي إلى التحديات المتزايدة التي تواجهه في ضوء هذه التحولات الخطيرة

مسار التغيير ودور العرب في المستقبل

يجب أن يتنبه العالم العربي إلى التحديات المتزايدة التي تواجهه في ضوء هذه التحولات الخطيرة.

من الضروري أن تتبنى الدول العربية سياسات مبادرة لحماية مصالحها، وأن تسعى إلى التأثير الفاعل في رسم ملامح المستقبل السياسي والاقتصادي للمنطقة. وفي عالم مضطرب حيث تتعرض المنطقة العربية لمحاولات إعادة صياغة من دون التزام بالقانون الدولي، تبقى المسألة الأساسية هي كيفية إدارة السياسات الخارجية والداخلية بحكمة للحفاظ على الهوية الوطنية واستقرار المنطقة

تحركات أممية في العراق لتفكيك الفصائل المسلحة

لأسبوع الثاني على التوالي، تتصدر لقاءات المبعوث الأممي الخاص في العراق ساحة الاهتمام السياسي في البلاد، بعد تقارير وتسريبات صدرت عن سياسيين ومستشارين بالحكومة تحدثت عن ضغوط دولية على العراق لتفكيك الفصائل المسلحة الحليفة لإيران والتهديد بعقوبات دولية على العراق، وأجرى رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى العراق محمد الحسان خلال الأسبوعين الماضيين سلسلة من اللقاءات المهمة في بغداد والنجف، التي زارها مرتين على التوالي وعقد اجتماعا مع المرجع الديني علي السيستاني ونجله محمد رضا السيستاني، قبل أن ينتقل إلى طهران للقاء مسؤولين إيرانيين، وركزت على الملف العراقي تحديدا، كما عقد الحسان حزمة واسعة من الاجتماعات مع قيادات سياسية شيعية مختلفة في بغداد، لم يُكشف عن مضمونها

لكن إبراهيم الصميدعي، وهو مستشار بالحكومة العراقية، قال إن الحكومة العراقية تلقت طلباً واضحاً من أطراف دولية وإقليمية، لم يسمها، بـ«ضرورة تفكيك» سلاح الفصائل المسلحة، وأضاف الصميدعي، في تصريحات صحفية، أن «هناك ضغوطاً دولية متزايدة على الحكومة العراقية لضبط السلاح المنفلت خارج إطار الدولة، كما طُلب منا بشكل صريح تفكيك سلاح الفصائل المسلحة باعتبار ذلك جزءاً من الجهود لإعادة الاستقرار إلى العراق وضمان السيادة الوطنية»، متحدثا عما قال إنها «الشكوك عند الغرب وأميركا» حيال الحشد الشعبي، ولذلك «يطالبون بحل الحشد وإنهاء نظام الدولة والدولة الرديفة، كما أن القرار السياسي قادر على إنهاء هذه الحالة وتنفيذ حل الفصائل التي تمتلك وجودًا سياسيًا، ونعتقد أن ثنائية الدولة والمقاومة ستنتهي قريبا"

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بدوره قال إن «العراق لم يتلق أي تهديد تجاه أي قضية، لا توجد أي شروط لحل الحشد الشعبي»، مستدركا بالقول: «كل الرسائل التي تلقيناها بالزيارات والاتصالات تؤكد على التزام الدول بأمن العراق واستقراره»، مشددا على تأكيدات الدول بـ«بالوقوف مع العراق تجاه أي تهديد إرهابي يحاول المساس بحدوده"

وذكر السوداني أن «ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالعراق (محمد الحسّان) يدعو إلى المزيد من التوافق السياسي»، لافتاً إلى وجود قرار بإعلان «جدول زمني

المبعوث الأممي يلعب دورا مهما في إيصال الرسائل المهمة للعراق، وهذا الأمر قد يدفع بالحكومة إلى الطلب من جديد لتمديد عمل بعثة الأمم المتحدة

الفصائل مستعدة لمواجهة أي تهديد ضدها من أي قوة دولية، ولا يمكن لأي جهة خارجية فرض تفكيك هذه الفصائل

لحصر السلاح وإنهاء أي وجود لأي مجاميع أو فصائل خارج نطاق المؤسسات الأمنية»، بالتزامن مع الإعلان عن جدول انتهاء مهام قوات التحالف الدولي بالعراق، المقرر في نهاية العام المقبل لكن عضوا بارزا في البرلمان العراقي تحدث عن تلقي الحكومة خلال الأيام الماضية ما وصفه بـ«مواقف دولية» رافضة استمرار وجود الفصائل المسلحة الحليفة لإيران بالعراق والتي باتت تطغى على المشهد السياسي والأمني بالبلاد، وضرورة تفكيك الحالة المسلحة بالعراق المتمثلة بالفصائل

وقال النائب، طالبا عدم الكشف عن هويته، وهو عضو بلجنة الأمن والدفاع البرلمانية، إن «رسائل تلقتها مرجعية النجف، وقادة سياسيون فضلا عن الحكومة، تشير إلى خطورة تلك الفصائل على مستقبل العراق، لكونها تمثل أذرعاً إيرانية تنفذ إرادة وأجندة طهران في دولة العراق»، وأوضح أن «الحديث كان متعلقا بمؤسسة أو كيان الحشد الشعبي ككل، والحديث عن سبب بقائه مع وجود أكثر من مليون جندي وعنصر أمن نظامي بالعراق سوى أن فصائل كثيرة فيه تنفذ أجندات إيرانية"

علي الفتلاوي، القيادي في حركة «أنصار الله الأوفياء» العراقية، قال من جانبه إن «الفصائل لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تترك سلاحها، ولا تخشى أي تهديدات، كما أنها لا تعير أي أهمية لما يجري الحديث بشأنه عن ضغوطات غربية أو أممية، فلا يمكن تسليم السلاح في ظل وجود الاحتلال الأميركي وكذلك

التوسع الإسرائيلي الخطير في سورية»، وفقا لقوله

ولفت إلى أن «الفصائل مستعدة لمواجهة أي تهديد ضدها من أي قوة دولية، ولا يمكن لأي جهة خارجية فرض تفكيك هذه الفصائل، وإذا جرى أي اعتداء على الفصائل من أي جهة فسيكون لهذه الفصائل رأي آخر، وهذا الأمر تم إبلاغ الجميع به في العراق وبشكل واضح»، وختم بالقول إن «الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق محمد الحسان يجب

عليه الالتزام بعمله المكلف به، وألا يكون ساعي بريد لأطراف غربية»، وفقا لقوله

الناشط السياسي المقرب من التيار الصدري مجاشع التميمي، قال إن القوى السياسية العراقية «عاجزة عن فهم مصالح العراق العليا. يقومون بتفسير الأمور بحسب مصالحهم الشخصية أو الحزبية، وممثل الأمين العامل المتحدة السفير محمد الحسان لا يمتلك القوة في فرض رؤية الأمم المتحدة، بل إنه يقدم النصح والإرشاد"

وأضاف «ما يقوم به الحسان ولقاءاته المستمرة مع المرجعية والحكومة العراقية هي محاولات من الأمم المتحدة لتحاشي أي ضربة إسرائيلية على المنشآت العراقية والقوات الأمنية والعسكرية، والسعي الحقيقي لتفكيك سلاح الفصائل الذي أصبح يهدد استقرار المنطقة وليس العراق فقط، خاصة في ظل وجود إرادة دولية تعمل على ذلك بعد إسقاط نظام بشار الأسد، فالعمل مستمر على قطع كافة أذرع إيران في المنطقة". ويرى أن المبعوث الأممي «يلعب دورا مهما بالوقت الحالي في إيصال الرسائل المهمة للعراق، وهذا الأمر قد يدفع بالحكومة العراقية إلى الطلب من جديد لتمديد عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق، لقرب انتهاء مدة عملها في نهاية السنة الجديدة، فالعراق في ظل هذه التطورات الخطيرة يحتاج بالتأكيد إلى عامل ضبط إيقاع وعامل يلعب دوراً في التهدئة وله مقبولية إقليمية ودولية"

سيناريوهات لإعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية:

تحديات وفرص

د. هدى النعيمي
كاتبة وأكاديمية

كما هو معلوم، عانى الجيش السوري خلال حقبة نظام الأسد من تدهور في أدائه المهني، وتحول إلى مؤسسة للفساد والإجرام، وأداة للقمع والاضطهاد، بالإضافة إلى تورطه في تجارة وتصنيع حبوب الكبتاغون، مما أفقده الجاهزية القتالية والقدرة الحقيقية على القتال. نتيجة لذلك، تمكنت الفصائل المسلحة من التقدم بسهولة نحو حماة، حمص، دمشق، وبقية المدن السورية دون مقاومة تِذكر. وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤، أعلنت «هيئة تحرير الشام» بقيادة

أحمد الشرع «السيطرة على دمشق وإسقاط الأسد". ولربما كان امتناع القوات السورية وهروبها من التصدي للفصائل المسلحة ناتجًا عن غياب دعم الحلفاء الروس والإيرانيين ومن يساندهم من ميليشيات محلية وخارجية، فضلًا عن وعود القيادة السورية الجديدة بالعفو، والتأكيد على توحيد الفصائل المسلحة تحت مظلة وزارة الدفاع، وتجاوز التحديات العميقة التي تعيق بناء جيش وطني شامل.

أغلب قيادات الجيش السوري تنتمي إلى الطائفة العلوية، ليكون بقاء النظام أمرًا حاسمًا

ولا يمكننا إغفال أثر الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها سورية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، بسبب سياسات النظام وزبانيته في السرقة والنهب لمقدرات البلاد الاقتصادية، مضافًا إليها ما أحدثته العقوبات الأمريكية من إفقار للشعب السوري، ومن بينهم ضباط الجيش. إذ تشير بعض التقارير إلى أن الجنود كانوا لا يحصلون على ما يكفيهم من طعام، وهذا يعني أنهم في حالة نفسية صعبة وصاروا أقرب إلى المجاعة

وليس تردي مستوى تدريبات الجيش السوري بشكل كبير، وتراجع الأداء القيادي لضباطه، إلا متغيرًا مهمًا أفضى إلى انسحاب الكثير منهم وفرار بعضهم. يقابل هذا توحيد فصائل المعارضة المسلحة لصفوفها، وتشكيلها غرفة قيادة عمليات مشتركة، واستعدادها الجيد لهذه المعركة وتطوير قدراتها العسكرية، الأمر الذي أسهم في تقوية وضعها أمام الجيش السوري

وكانت أغلب قيادات الجيش السوري تنتمي إلى الطائفة العلوية، ليكون بقاء النظام أمرًا حاسمًا لضمان أمنهم والحفاظ على مكتسباتهم. وهو ما دفع النظام إلى اعتماد استراتيجية الاعتماد على قوات أمنية موازية، مثل الحرس الجمهوري وميليشيات «الشبيحة» الموالية له

وبنفس المعنى، فإن القيادات السياسية والعسكرية العلوية التي كانت تسيطر على الدولة حولت قوتها إلى أداة قمع وتدمير، ليكون الوطن هو النظام، والنظام هو الزعيم الأوحد، ومن بعده وريثه، وأن الدولة ومؤسساتها في خدمة «الوطن-القائد"

وبالتالي، شكل تصاعد العصبية لدى الطائفة العلوية مدخلاً للتصرف بغرور وقوة، بعد أن احتلوا

المواقع الرئيسة في الدولة والقوات المسلحة، والتشكيلات العسكرية النخبوية، وأجهزة الأمن والاستخبارات، والحرس الجمهوري، التي تم استخدامها لقمع معارضي النظام في الداخل ومعاقبتهم، إضافة إلى اختيار نخبة من الشباب العلوي ليتلقوا تعليمًا متقدمًا في مجالات متنوعة على نفقة الدولة، ويكونوا جيلًا من القادة العلويين فيما بعد

وعليه، عززت هذه الاستراتيجية العسكرية ذات الطبيعة الانتقائية- الاستبدادية من العزلة بين الدولة والشعب، بالإضافة إلى ترسيخها لآليات التفكيك المجتمعي، لكنها من جانب آخر وجدت إسنادًا إيرانيًا لها منذ تدخل طهران الواسع في الشأن السوري عام 2011. ومن هنا، كان مشروع ممر شرق المتوسط الواصل ما بين

إنقاذ نظام الأسد في الماضي منطلقًا سياسيًا بارزًا يستخدمه الرئيس الروسي بوتين

طهران مرورًا ببغداد ودمشق ووصولاً إلى بيروت محركًا رئيسًا، لدفع ميليشيات شيعية موالية لإيران للوقوف ضد الثورة السورية، وحث «حزب الله» اللبناني على اتخاذ الموقف ذاته لجهة الانحياز إلى دعم نظام دمشق، والدفع بقواته لمحاربة قوى المعارضة السورية

وبالنسبة لروسيا، فقد كانت سورية تمثل أكثر بكثير من مجرد دولة توفر مرافق بحرية وجوية للقوات الروسية. فقد كان إنقاذ نظام الأسد في الماضي منطلقًا سياسيًا بارزًا يستخدمه الرئيس الروسي بوتين للتأكيد على عودة روسيا إلى مكانتها كقوة عظمى. لكن انهيار نظام الأسد سيحمل الروس على تقليص وجودهم في سورية بشكل كبير، وإن قوتهم الصلبة في المنطقة وطموحاتهم في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا سوف تتضاءل

وعندما سمحت تركيا لهيئة تحرير الشام بالهجوم على حلب في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، لم يكن بحسبانها إسقاط النظام، وكانت غايتها الضغط على نظام الأسد للجلوس إلى طاولة المفاوضات بدلاً من الإطاحة به. فقد أدى رحيل بشار الأسد إلى طرح فرص وتحديات أمام أنقرة بسبب علاقاتها المتعددة الأوجه مع مختلف الجماعات المسلحة في البلاد

وتصفية الوجود الروسي والإيراني في سورية أتاح لواشنطن وضعًا مريحًا، يتعين على الإدارة السورية الجديدة استغلاله، لجهة العمل على منع سقوط البلاد تحت دائرة الإرهاب والعنف، بالنظر للخلفيات المتشددة التي تعتنقها العديد من الفصائل المسلحة، وتقديم رؤية عملية وموحدة لحكومة انتقالية وانتخابات ديمقراطية وحكم مستدام. ويكتسب هذا الوضع أهمية بالغة في ضوء عدم اهتمام الرئيس المنتخب دونالد ترامب المعلن بتعميق التدخل الأمريكي في سورية

وبعد سقوط نظام الأسد، نفذت الولايات المتحدة عشرات الغارات الجوية التي استهدفت «داعش»، وصفتها بأنها محاولة للتأكد من أن التنظيم لا يستطيع الاستفادة من الفوضى لإعادة تشكيل نفسه. ولا يزال الموقف الأمريكي يشوبه عدم اليقين حيال ما سيؤول إليه موقفهم من قوات سوريا الديمقراطية، والكيفية التي

سيتم التصرف بموجبها مع الأتراك في تعاطيهم مع الأكراد. ولذلك، يعتبر رفع العقوبات الدولية ضرورة لإعادة تأهيل البنية الأساسية المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – من أجل تمكين الناس من العودة إلى حياة قابلة للاستمرار ومستدامة. حيث يسمح إلغاء «قانون قيصر» على وجه الخصوص، بتحريك الاقتصاد السوري، وتسهيل عملية جلب الاستثمارات الأجنبية، بعد ما أعلنت الحكومة المؤقتة التي أنشأتها «هيئة تحرير الشام»، والتي تنتهي ولايتها في مارس، أنها ستتبنى اقتصاد السوق الحرة. واليوم تقف البلاد أمام لحظة تاريخية في

وتصفية الوجود الروسي والإيراني في سورية أتاح لواشنطن وضعًا مريحًا

رفع العقوبات الدولية ضرورة لإعادة تأهيل البنية الأساسية – المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أعقاب انهيار نظام دموي استبد بالشعب لخمسة عقود، دون أن نغفل تفكك محور إقليمي تم بناؤه من قبل إيران ودعمته روسيا. وهو ما سيضع طهران تحديدًا وأذرعها الفصائلية في حالة من الضعف والتراجع في

الدول التي يوجدون فيها ومهمة بناء الجيش السوري ليكون مؤسسة وطنية جامعة ليست بالمهمة السهلة، إذ عانت البلاد من تبعات حكم عائلة الأسد، التي اتسمت بالوحشية والقسوة، ليغدو الجيش يد النظام الضاربة، تاركًا خلفه إرثًا طويلًا من الاعتداء والمظالم. وما يقلق على الصعيدين الإقليمي والدولي يتمثل في تأثير الكثير من الجهات الفاعلة الخارجية التي تحاول تشكيل السياسة السورية، وأن نتائج جهودها الخاصة ستلقي بظلالها على السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، وعلى بناء المؤسسة العسكرية

من الضروري أن تقوم الحكومة الانتقالية بتفكيك البنية التحتية المحلية التابعة لـ حزب الله

ولما كان الاستقرار في سورية يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات المتعلقة ببناء الجيش وإعادة هيكلته، من بينها صياغة دستور جديد، الذي يعتبر حجر الأساس لأي تحول سياسي وعسكري، وبإشراف حكومة انتقالية شاملة قادرة على تمثيل جميع السوريين، يكمله إصلاح عقيدة الجيش، والتحول من جيش «عقائدي» إلى جيش وطني، والتخلص من هيمنة النفوذ الإيديولوجي السابق. أضف إلى ذلك تحقيق التوازن الإقليمي وعدم السماح للتدخلات الخارجية بالتأثير على السيادة السورية

ولعل ما يدعو إلى الاطمئنان هو إعلان أحمد الشرع، إلى جانب سياسيين معارضين آخرين، عفوًا عامًا عن جنود الجيش السوري، في إشارة إلى نيتهم الحفاظ على وحدة المؤسسة العسكرية من أجل منع الصراع المسلح الداخلي أثناء إعادة البناء السياسي. ويشير قرار منح العفو للجنود من المستويات الأدنى إلى أن الشرع يدرك تمام الإدراك أنه لا ينبغي له أن يكرر أخطاء القذافي في ليبيا أو أخطاء مدير سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بول بريمر، الذي حل الجيش العراقي في أعقاب الغزو الأمريكي في عام 2003.

وتأسيسًا على ما تقدم، فثمة سيناريوهات مستقبلية تتعلق ببناء المؤسسة العسكرية السورية وإعادة صياغة توجهاتها السوقية والاستراتيجية، وإن كل سيناريو يحمل في طياته تداعيات كبيرة على الاستقرار الداخلي من جهة، وعلى الأمن الإقليمي والشرق الأوسط من

جهة ثانية. وفيما يأتي بعض السيناريوهات المحتملة

- سيناريو بناء مؤسسة عسكرية موحدة تلتزم بالدفاع عن عقد سياسي واجتماعي يضمن الأمن والسلام للشعب، ويحترم الأقليات في البلاد، وصولاً لإقامة دولة مدنية تنأى بالمؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، وتعمل على دمج الفصائل المسلحة في جيش مهني، لا يكون طرفاً بين المصالح المتضاربة، في بلد عانى من التدخلات الإقليمية وسيطرة القوات الأجنبية على بعض الأجزاء من أرضه

قد يكون من الضروري أن تقوم الحكومة الانتقالية بتفكيك البنية التحتية المحلية التابعة لـ«حزب الله»، التي كانت تزوّد مقاتليه في لبنان بالأسلحة. إذ أنشأ الحزب شبكة عسكرية في سورية تمتّد من قرية حضر بالقرب من مرتفعات الجولان، وصولًا إلى مدينة الزبداني في جبال القلمون، ومدينة القصير في محافظة حمص.

وما يساعد على إنجاح هذا السيناريو توافر الدعم الدولي، لإعادة بناء الجيش السوري، وتحويله إلى قوة مهنية وغير طائفية في ظل حكومة ديمقراطية. مترافقاً مع تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والمساعدة في إيجاد بيئة مستدامة لتجاوز الخلافات والاختلافات. وتتوافق خطوة حل الفصائل وإخضاعها للدولة مع سياسة دولية ترعاها واشنطن والدول الغربية، لإنهاء ظاهرة الميليشيات والسلاح المنفلت، التي اتبعتها إيران لنشر أذرعها في المنطقة.

> **إعادة بناء الجيش السوري، وتحويله إلى قوة مهنية وغير طائفية في ظل حكومة ديمقراطية**

ليس من المستبعد، أن تحاول قوى إقليمية إعادة تفعيل علاقاتها بالقيادات العسكرية السابقة

تحتاج سورية إلى استراتيجية شاملة تعيد بناء الجيش كقوة وطنية موحدة

-سيناريو الفشل في بناء مؤسسة عسكرية موحدة، جراء عدم التوافق بين الفصائل المسلحة السورية، والتي تقدّر أعدادها بحوالي 80 فصيلاً، وكذلك الحال بالنسبة للمجموعات في شمال شرق سورية، مثل قوات سورية الديمقراطية «قسد» المدعومة من الولايات المتحدة. ومن المحتمل ألا تنضم هذه الفصائل إلى الجيش الوطني المزمع تشكيله، وهو أمر يعرقل مشروع إصلاح المؤسسة العسكرية

ويتزامن ما تقدم، مع تمكن الميليشيات المحلية أو أمراء الحرب الذين ارتبطوا في السابق بدول (مثل إيران أو روسيا أو تركيا) من إقلاق الأوضاع الأمنية في مناطق وجودهم، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار. ناهيك عن عدم تسليمهم الأسلحة التي بحوزتهم، بما يمكنهم مستقبلاً من الإخلال بمعدلات الأمن.

وليس من المستبعد، أن تحاول قوى إقليمية مثل إيران أو تركيا أو روسيا إعادة تفعيل علاقاتها بالقيادات العسكرية السابقة والعمل على تقويض السيادة الوطنية. خصوصاً وإن قوى المعارضة السورية ما تزال منقسمة على نطاق واسع، ولم تتمكن من إحداث توافق سياسي وحركي فيما بين الفصائل

وبنفس السياق، تطالعنا أربع مجموعات مسلحة رئيسة تهيمن على المشهد العسكري هي: «هيئة تحرير الشام»،

و«الجيش الوطني السوري»، و«قوات سوريا الديمقراطية»، و«فصائل الجنوب». ودون أن تتوحد هذه الفصائل، فإن الانقسام يعد تحدياً كبيراً يواجه عملية الانتقال من جيش يعتنق العصبوية الطائفية إلى جيش وطني، يعيد بناء اللحمة السورية التي جرى تفكيك عراها على مدى عقود من الإرهاب والتقتيل

-سيناريو التعثر والمراوحة ما بين العمل على استكمال إعادة تأهيل الجيش السوري أو الفشل في ذلك: والناجم عن العجز في احتواء خطوط الصدع الداخلية المجتمعية والأثنية، والتي يجري توظيفها من قبل الأقليات أو الأطراف الخارجية.

ولا يمكننا إغفال الدور

الإسرائيلي الرامي إلى نزع القوة السورية. فبعد الإطاحة بنظام الأسد، نفذت إسرائيل مئات الضربات في أنحاء سورية، والتي شملت البنية التحتية العسكرية السورية، والأسطول البحري، ومواقع إنتاج الأسلحة. كما سيطرت القوات الإسرائيلية على المنطقة العازلة منزوعة السلاح في مرتفعات الجولان، متذرعة بفك الارتباط من الاتفاق الذي أبرمته مع سورية عام 1974 الذي «انهار» مع سقوط النظام

وقد تكون المناطق ذات الأغلبية العلوية في غرب سورية، والتي تضم أكبر تجمع للضباط ورجال الميليشيات «الشبيحة» مصدر قلق ومنطلقاً لإثارة الاحتكاكات والصراعات، وإغراق البلاد بالمشاكل الأمنية والسياسية

في الختام، تحتاج سورية إلى استراتيجية شاملة تعيد بناء الجيش كقوة وطنية موحدة، بعيداً عن الطائفية والتدخلات الخارجية. هذا التحول يتطلب دعم المجتمع الدولي لتأمين عملية انتقال سياسي ناجحة تضمن استقرار البلاد، والإقليم

البحث عن المفقودين في حرب الخليج الأولى

قصة جبار إبراهيم

في أعماق الذاكرة الوطنية العراقية، تظل حكايات المفقودين في حرب الخليج الأولى (1980-1988) جرحًا غائرًا يعكس معاناة آلاف الأسر التي لا تزال تنتظر خبرًا عن أحبائها، تلك الحرب، التي تُعد الأطول في القرن العشرين، خلفت وراءها مآسي لا تُحصى ومصائر مجهولة لآلاف المقاتلين، من بين تلك القصص التي تفيض بالمشاعر الإنسانية والمعاناة، تبرز حكاية المواطن العراقي سوران إبراهيم، الذي قادته الصدفة البحتة ووسائل التواصل الاجتماعي إلى التعرف على رفات شقيقه جبار إبراهيم بعد 38 عامًا من الفقدان. لم يكن سوران يدرك أن لحظة عابرة على منصة «تيك توك» ستُعيد إليه ذكرى شقيقه الأكبر المفقود منذ سنوات طوال، لكن تلك اللحظة تحولت إلى بداية رحلة مؤثرة ومليئة بالتحديات، قادته إلى اكتشاف حقيقة غابت عنه لعقود.. مؤسسة رؤى، المعنية بالتوثيق والكشف عن مصير المفقودين، كانت شريكًا فعالًا في توثيق هذه الرحلة الاستثنائية، التي لم تكن مجرد كشف عن رفات، بل نافذة إلى آلام عائلة ومصير أمة.

إعداد:
فريق التحرير مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مقطع فيديو علي منصة «تيك توك» كان السبب في العثور على رفاته في مقبرة بالزبير، إحدى مقابر الحرب

مؤسسة رؤى تؤكد التزامها بمواصلة جهودها لتوثيق هذه الحكايات، والدفع نحو سياسات تُعيد حقوق المفقودين

TikTok

تنظيم حملات توعوية باستخدام وسائل الإعلام مع توفير الدعم النفسي لأسر المفقودين

بداية القصة - تيك توك

بدأت خيوط القصة تنسج نفسها حينما كان سوران إبراهيم، أحد سكان بلدة سيتك بمحافظة السليمانية، يتصفح منصة «تيك توك» في إحدى الأمسيات. هناك، وقعت عيناه على مقطع فيديو يعرض قائمة طويلة بأسماء شهداء عُثر على رفاتهم في مقبرة بالزبير، إحدى مقابر الحرب التي طالتها أيدي التنقيب مؤخرًا في محافظة البصرة. بين تلك الأسماء، وجد سوران اسمًا مألوفًا: «جبار إبراهيم». للحظة، تملّكه شعور غريب مزيج من الدهشة والصدمة، وهو يعيد قراءة الاسم مرارًا وتكرارًا لم يكن مجرد اسم على قائمة؛ بل كان بابًا مفتوحًا على ذكريات قديمة، على صورة شقيقه الأكبر الذي غاب منذ عقود ولم يعد، يقول سوران: «شعرت بأن قلبي يخفق بشدة. لم أكن أتوقع أن أجد شيئًا يخص أخي بعد هذه السنين».

رافقه أحد إخوته في الرحلة الطويلة من السليمانية إلى البصرة، رحلة حملت معها الكثير من التساؤلات والآمال

ما زاد من مصداقية الخبر هو وجود تفاصيل إضافية، كالعثور على بطاقة هوية شخصية بحوزة الرفات بدافع الشك والتأكد، لم يتردد سوران في التحرك. تواصل فورًا مع أحد سكان محافظة البصرة ممن لهم صلة بالموضوع، واستفسر عن التفاصيل. بعد حصوله على تأكيدات أولية، قرر أن يقوم بالخطوة التالية بنفسه..

يقول: «لم أستطع الجلوس وانتظار المعلومات؛ كنت بحاجة إلى رؤية الحقيقة بعيني». رافقه أحد إخوته في الرحلة الطويلة من السليمانية إلى البصرة، رحلة حملت معها الكثير من التساؤلات والآمال عند وصوله إلى البصرة، توجّه سوران مباشرة إلى المكان الذي أُبلغ فيه بوجود الرفات، هناك، وقف أمام حقيبة تحوي بقايا شقيقه. لم يكن الأمر مجرد بقايا عظام؛ بل كانت شاهدة على قصة منسية وذكريات محبوسة في الزمان، أكد

واجه جبار ظروفًا قاسية في إحدى المعارك الضارية التي دارت رحاها على الحدود الجنوبية

الرفات تعود لجبار بفضل بطاقة هويته الشخصية التي ظلت محفوظة رغم مرور السنين

المسؤولون أن الرفات تعود لجبار إبراهيم، بفضل بطاقة هويته الشخصية التي ظلت محفوظة رغم مرور السنين، لتكون دليلاً قاطعًا على هويته

هذه اللحظة كانت نقطة تحول في حياة سوران، الذي شعر بمزيج من الحزن والراحة. الحزن لفقدان شقيقه بطريقة مأساوية، والراحة لمعرفة مصيره أخيرًا، بعد سنوات من الانتظار والبحث في المجهول

التفاصيل المأساوية لوفاة جبار

وُلد جبار إبراهيم في الأول من يوليو/تموز 1966 في بلدة سيتك بمحافظة السليمانية، وكان الابن الأكبر في عائلته التي طالما اعتزّت به وبروحه المرحة وطيبة قلبه، خلال فترة خدمته العسكرية في الحرب العراقية-الإيرانية، واجه جبار ظروفًا قاسية في إحدى المعارك الضارية التي دارت

تدعو مؤسسة رؤى إلى تعزيز الجهود للكشف عن مصير المفقودين في حرب الخليج الأولى

رحاها على الحدود الجنوبية في يوم مأساوي من أكتوبر/ تشرين الأول 1986، تعرض جبار لإصابة قاتلة عندما اخترقت رصاصة قناص جسده، وبالرغم من ألمه الشديد، أظهر شجاعة نادرة وحسًا عميقًا بالمسؤولية تجاه رفاقه... طلب منهم بصوت متقطع: «اتركوني، أنقذوا أنفسكم»، مشيرًا إلى أنه لن يستطيع النجاة بسبب وزنه الثقيل، وأن بقاءهم معه قد يعرض حياتهم للخطر. بعيون مغرورقة بالدموع، ودّعه رفاقه مجبرين، حاملين في قلوبهم ذكرى صديقه الشجاع الذي ضحّى من أجل سلامتهم

بعد انسحاب قواته، سقطت المنطقة التي كان فيها جبار بيد القوات الإيرانية، تُرك هناك جريحًا، ولا يُعرف بالتحديد كيف قضى لحظاته الأخيرة، لكن رفاته عُثر عليها بعد سنوات طويلة في مقبرة جماعية اكتُشفت عام 2015 في منطقة الفاو، تلك المقبرة، التي كانت شاهدة على أهوال الحرب، احتوت على بقايا عدد كبير من الجنود العراقيين، بعضهم دُفن ببطاقات هويتهم التي ظلت محفوظة وسط العظام المبعثرة

بالرغم من اكتشاف المقبرة قبل سنوات، ظل مصير جبار مجهولًا لعائلته حتى رأى سوران اسمه في القائمة المنشورة حديثًا. كان العثور على رفاته بمثابة كشف الستار عن فصل مأساوي من تاريخ العائلة. يقول سوران: «معرفة ما حدث لأخي كانت كأنني أفتح كتابًا طُوي منذ زمن بعيد. إنه ألم، لكنه ألم يقترن بالراحة لأننا نعلم الآن أين هو"

تم نقل رفات جبار أخيرًا إلى مسقط رأسه في بلدة سيتك بمحافظة السليمانية، حيث دُفن بكرامة وسط مراسم مؤثرة حضرها أفراد العائلة والجيران. كان ذلك اليوم مليئًا بالدموع، لكنه أيضًا كان يومًا لاستعادة ذكرى ابنهم البطل، الذي سيظل رمزًا للتضحية والشجاعة في ذاكرة عائلته وأحبائه

دور مؤسسة رؤى في التحقيق

عملت مؤسسة رؤى على توثيق

القصة من خلال التواصل مع الفريق الصحفي الذي عمل على امتشاف هذه الحادثة، وقادت المؤسسة لقاءات مع الجهات المختصة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأعضاء اللجنة العراقية-الإيرانية المشتركة. كما جمعت بيانات عن المقابر الجماعية المكتشفة سابقًا، وراجعت الوثائق الخاصة بجبار إبراهيم

وأوضحت المؤسسة أن اللجنة العراقية-الإيرانية المشتركة قامت منذ أعوام بعمليات لتبادل رفات ضحايا الحرب بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأن أكثر من 56 ألف شخص فُقدوا خلال هذه الحرب ولم يتم تحديد مصيرهم

عملية الدفن في سيتك

بعد التعرف على رفات جبار، نقل سوران بقايا أخيه إلى بلدة سيتك حيث وُري الثرى في مسقط رأسه بعد غياب دام 38 عامًا. شهدت مراسم الدفن حضورًا واسعًا من أهل البلدة، في لحظة جمعت بين الحزن والفخر

البحث عن العدالة والكشف عن المفقودين

تدعو مؤسسة رؤى إلى تعزيز الجهود للكشف عن مصير المفقودين في حرب الخليج الأولى، وتسليط الضوء على هذا الملف الذي يمس آلاف الأسر العراقية. وتشدد المؤسسة على أهمية إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمفقودين بالتعاون مع الجهات الدولية، وتنظيم حملات توعوية باستخدام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي لأسر المفقودين، وتوسيع عمليات البحث والتنقيب في المناطق التي شهدت معارك خلال الحرب

قصة سوران وجبار إبراهيم ليست سوى واحدة من آلاف القصص التي تنتظر الكشف عنها، مؤسسة رؤى تؤكد التزامها بمواصلة جهودها لتوثيق هذه الحكايات، والدفع نحو سياسات تُعيد حقوق المفقودين وأسرهم إلى دائرة الضوء، سعيًا لتحقيق العدالة الإنسانية

> **تم نقل رفات جبار أخيرًا إلى مسقط رأسه في بلدة سيتك بمحافظة السليمانية**

بين سقوط ديـ

صدام حسين

يتبارى بشار الأسد مع طاغية العراق صدام حسين بالأهوال ودرجات الطغيان، فكلاهما حكم باسم حزب البعث العربي الاشتراكي. كلاهما تفنن في الترويع وإرهاب شعبه وإذلاله وقهره وحصاره وتجويعه وتهجيره. سقط صدام حسين عام 2003 بغزو أميركي.

ظهر بعيد السقوط مباشرة شراذم نهبت العراق وقتلت وروعت شعبه ولا يزال بعضها يتصدر المشهد السياسي العراقي اليوم.

وبصياغة أميركية صرفة، وافق المعارضون

إعداد: فريق تحرير مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

كتاتوريتين

وعائلة الأسد

العراقيون الذين أتى بهم الجيش الأميركي على دستور يكرس الطائفية السياسية في بلاد الرافدين، فعاثت الطبقة الحاكمة فسادا وقتلا طائفيا لم يتوقف حتى اليوم. فمنذ سقوط نظام صدام والعراق منتهك السيادة والإرادة، فإيران تتحكم بقراره وتعين رؤساء الجمهورية والوزراء والبرلمان فيه، وتركيا تحتل شماله، وكردستان منفصل عنه كواقع حال، والمسؤولون العراقيون في غالبهم مشغولون بنهب ثروات البلاد والصراعات بينهم على مغانم الدولة.

تفشت الطائفية السياسية التي تحكم العراق اليوم وتتبع أوامر إيران، وجلبت معها دموية طائفية لم تتوقف حتى اليوم، فهجرت ملايين من مختلف الطوائف - وغالبيتهم من السنة - وقتلت المئات من المحتجين في أكتوبر (تشرين الأول) 2019 وغالبيتهم من الشيعة، وتدهورت الحال الخدمية بجميع مناطق العراق وخصوصاً تلك التي يسكنها غالبية شيعية تقول النخب الحاكمة إنها تحكم باسمهم

وخلقت الميليشيات الحاكمة ازدواجية الدولة داخل الدولة ممثلة بالحشد الشعبي الذي له ميليشياته وقياداته وفصائله ومحافظاته واستخباراته وسجونه ومعتقلاته. لم يطو العراقيون صفحة الماضي، وأصروا على سياسة الانتقام بدلاً من «العدالة الانتقالية» التي تنتقي باختزال كبير، مثلما جرى في جنوب أفريقيا بعد سقوط النظام العنصري هناك عام 1990، إذ نادى نيلسون مانديلا بتجاوز صفحة الماضي والتطلع نحو العيش المستقبلي المتصالح، ذلك ما جرى بالعراق بعد

سقوط طاغيته جعل بعضهم يردد، «رحم الله الحجاج، فقد كان أرق بعباده»، وهو درس لثوار سوريا اليوم، الذين قدموا تضحيات جساماً في مواجهة آلة طحن وبطش يشيب لها الولدان طوال خمسة عقود

كثير من المراقبين يرفض المقارنة بين الشعبين العراقي والسوري، ويرون أن الشعب العراقي أكثر دموية سياسية من أي شعب عربي آخر بالمنطقة، ولكن آخرين يرون أن العقود الخمسة الماضية أثخنت في الجسد السوري جراحاً وقيحاً ونزفاً يصعب التئام جراحه بسهولة، ويرون أن الطبيعة السلمية المتصالحة للشعب السوري تلاشت إبان حقبة حكم الأسد الدموية المتوحشة، فخلقت أجيالاً تتطلع للثأر، وهو ما قد يجر الأمور إلى ما لا تحمد عقباه

البوادر الأولية تبشر بالتفاؤل، فقد طالب قادة الفصائل مسلحيهم بحماية الناس بجميع طوائفهم ودياناتهم وممتلكاتهم، وألقى رئيس الوزراء بعهد بشار الأسد - محمد الجلالي - خطاباً عقلانياً واقعياً أعلن

تحاول تركيا والرئيس رجب طيب أردوغان أن ينسبوا نجاح الثورة السورية لهم

فيه تسليم مؤسسات الدولة للثوار بصورة سلمية، وهو ما وافق عليه الثوار ومن المفترض أن ينفذوه على وجه السرعة. وهناك رهان لمحبي سوريا وشعبها بأنهم سيتسامون فوق جراحاتهم المتقيحة، ويترفعون عن ممارسات عدو شعبهم القبيحة، ويقدمون صورة مختلفة للتسامح والتعايش وتجاوز الماضي بآلامه ومآسيه التي تهد الجبال

تركيا

تحاول تركيا والرئيس رجب طيب أردوغان أن ينسبوا نجاح الثورة السورية لهم، وأن يستثمروا في الواقع السوري الجديد لمصالحهم، لكن السوريين أذكى من أن يتذاكى عليهم أحد، فهم يعرفون أن مهجريهم ولاجئيهم استخدموا ورقة للضغط على أوروبا للحصول على المساعدات، كما خبروا في تركيا أنواعاً بشعة من التمييز ضدهم كلاجئين، ناهيك بأن الوضع الاقتصادي بتركيا يعاني التضخم وتراجع سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات العالمية، وتتراجع السياحة والاستثمارات الأجنبية لأسباب عدة، لذا فقط يكون التعويل على أنقرة من قبل سوريا الجديدة في غير محله، هذا لا يعني عدم التعاون معها كدولة جارة ومهمة للانفتاح السوري القادم، ولكن الاعتقاد أنها يمكن أن تكون المخلص لسوريا الجديدة من آلامها وجروحها ودمارها وخراب اقتصادها وفقرها، هو وهم وسراب

إيران

لعبت إيران دوراً مدمراً ومساناً

للبطش الأسدي ضد الشعب السوري، وأتت بقواتها باسم المستشارين وميليشياتها «حزب الله» من لبنان و«زينبيون» و«فاطميون» وأفغان وباكستانيين، بل إنها هي من أقنعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإنقاذ نظام الأسد يوم ترنح آيلاً للسقوط في الأعوام الثلاثة الأولى للثورة السورية

استثمر الإيرانيون في علاقتهم بنظام الأسد كثيراً وطويلاً على حساب الشعب السوري ودمائه وتضحياته، ولكنهم تخلوا عنه وبدأوا يطلقون لغة ناعمة من طهران تسمي الثوار «فصائل المعارضة المسلحة» بعدما كانت تسميهم قبل يوم واحد من سقوط بشار «التكفيريين والإرهابيين»، لذا فلا أظن أن

لعبت إيران دوراً مدمراً ومسانداً للبطش الأسدي ضد الشعب السوري، وأتت بقواتها

إيران مرحب بها في الوقت الحالي بسوريا، وقد ينظر السوريون في إعادة علاقتهم معها مستقبلاً إذا ما رأوا تغيراً في سلوكها تجاههم وتجاه المنطقة عموماً

روسيا

نسقت إدارة الرئيس فلاديمير بوتين مع إيران بعد زيارة لقاسم سليماني عام 2015 لإنقاذ النظام الذي كان على وشك السقوط، فارتكبت جرائم حرب مهولة بقصف المدن السورية بالبراميل المتفجرة، وأخمدت الثورة إلى حين، وعليه فالعلاقة بين موسكو وسوريا الجديدة ستمر بحقول ألغام شاسعة، وسيوضع ملفها على الرف في الوقت الحالي

العراق

سيبقى القرار العراقي تجاه سوريا مرهوناً بالعلاقة مع إيران ما دامت طهران باقية تتحكم

> للشعب السوري تاريخ طويل من الحلاوة والمرارة مع لبنان، لكن تاريخه الحديث ارتبط بالتدخل الطائفي الشائن الذي لعبه «حزب الله»

في الشأن العراقي ببغداد، ولذلك فالقراءة لموقف بلاد الرافدين من تطورات الأحداث في دمشق تظل كتابع وليس قراراً مستقلاً نابعاً من إرادة سياسية حرة

لبنان

للشعب السوري تاريخ طويل من الحلاوة والمرارة مع لبنان، لكن تاريخه الحديث ارتبط بالتدخل الطائفي الشائن الذي لعبه «حزب الله» اللبناني - الإيراني بقمع الثورة السورية وارتكاب المذابح الطائفية بالقصير والحولة وحلب وما حولها، لكن ضعف الحزب ومقتل أمينه العام المؤثر حسن نصرالله

> الحزب والمشروع الإيراني بلبنان وعبر البحر المتوسط يتنفس برئتي بغداد ودمشق التي تقطعت طرقها

أضعف كثيراً من قدراته ليس داخل سوريا وحدها وإنما حتى داخل لبنان نفسه. وكان الحزب والمشروع الإيراني بلبنان وعبر البحر المتوسط يتنفس برئتي بغداد ودمشق التي تقطعت طرقها بعد سقوط حليفها بشار الأسد

الأردن

عانى الأردن طويلاً العلاقة مع العسكر في سوريا منذ حكم حافظ الأسد الأب، فقد أرسل دباباته إلى جرش وعجلون عام 1970 لمساندة منظمة التحرير الفلسطينية بحربها الانقلابية

عانى الأردن طويلاً العلاقة مع العسكر في سوريا منذ حكم حافظ الأسد الأب، فقد أرسل دباباته إلى جرش وعجلون عام 1970 لمساندة منظمة التحرير

ضد الملك حسين بن طلال في ذلك العام، واستمر النظام في سوريا يرتكب أعمال التخريب والتهريب والتهديد لاستقرار الأردن. كما استضافت المملكة أكثر من مليون لاجئ سوري على أراضيها. لا شك في أن الأردن فرح لسقوط نظام بشار الأسد، لأن ذلك يعني نهاية التهديدات الطائفية للميليشيات التابعة لطهران بانتهاء النفوذ الإيراني بسوريا، ويمكن أن يكون الأردن رئة تتنفس منها سوريا الجديدة

دول الخليج العربية

وقف الخليجيون مع الثورة السورية منذ اندلاعها في

الأردن فرح لسقوط نظام بشار الأسد، لأن ذلك يعني نهاية التهديدات الطائفية للميليشيات التابعة لطهران

أبريل (نيسان) عام 2011، وقدموا كثيراً من المساعدات للثوار وللشعب السوري، وتشير التقديرات إلى وجود مليون ونصف المليون سوري يعيشون بدول الخليج مثل ملايين من الشعوب الأخرى بالخليج، لكنهم لا يعيشون بمخيمات كلاجئين ولا تأخذ دول الخليج مساعدات من الأمم المتحدة لاستضافتهم، فليس من بين دول الخليج من وقع اتفاقية فيينا للاجئين (1951)، على عكس سوريا ولبنان والعراق وإيران التي لم تستقبل لاجئاً سورياً أو لبنانياً واحداً السوريون العاملون بالخليج

لن تتوانى دول الخليج عن المسارعة في تقديم العون والمساعدة للشعب السوري لتجاوز محنته العصيبة، وبناء دولته

يمكن أن يكونوا شريان حياة لسوريا الجديدة بمدخراتهم وتحويلاتهم وخبراتهم التي اكتسبوها بعرق جبينهم وكدهم بالخليج. واستضافت الكويت وبمبادرة من أميرها الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مؤتمرين للمانحين لمساعدة الشعب السوري عامي 2013 و2015، وخلالهما تعهدت تقديم 500 مليون دولار كدفعة أولى

لم ولن تتوانى دول الخليج عن المسارعة في تقديم العون والمساعدة للشعب السوري لتجاوز محنته العصيبة، وبناء دولته العزيزة على العرب جميعاً

أميركا وأوروبا وإسرائيل

استضافت الكويت وبمبادرة من أميرها الراحل الشيخ صباح الأحمد مؤتمرين للمانحين لمساعدة الشعب السوري

تنظر الولايات المتحدة لمنطقة بلاد الشام ومصر من منظار إسرائيلي بحت، ولا أظن الشعب السوري الذي أنهكه وأدماه نظامه على مدى خمسة عقود لديه بوادر الدخول في مواجهة مع أي طرف كان، ناهيك بالدخول في مواجهة مع إسرائيل في هذه المرحلة لتحرير الجولان- أو قل لتحرير فلسطين، وخصوصاً أن إسرائيل تحكمها حكومة إبادة كالثور الهائج الذي أمن حتى الإدانة الدولية الكلامية بسبب أفعاله وجرائمه في غزة ولبنان ولذلك فإن الشعب السوري مطالب بالتركيز على التعافي وإعادة بناء الدولة، ففيه قوته

> نظام بشار قد سقط، ولكن سقوط الطغاة لا يعني نزول اللبن والعسل على الشعوب تلقائياً، هكذا علمنا التاريخ

الداخلية، كما أن قدرة سوريا على الوقوف على قدميها بقوة ستكون قوة للعرب جميعاً ولفلسطين والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص

لم ينته الأمر بعد

صحيح أن نظام بشار قد سقط، ولكن سقوط الطغاة لا يعني نزول اللبن والعسل على الشعوب تلقائياً، هكذا علمنا التاريخ، فالشعب السوري اليوم يعيش فرحة عارمة ونشوة غامرة ونفحة هواء عليلة للحرية، ولكن غداً ستذهب السكرة وتأتي الفكرة - كما يقول العامة - وسيجد من يحكم سوريا الغد ملفات عديدة ومعقدة للبناء والتصالح والتفاهم مع الأكراد

> سوريا ستنهض وتعيش فجراً جديداً سيشع بنوره على المنطقة كلها

شرقاً ومع مدن الساحل غرباً واحتوائها واستيعاب تطلعاتها ملفات الخبز والماء والكهرباء والتعليم والطبابة والخدمات التي دمرها النظام البائد تحتاج إلى خطة إعمار «مارشال» هائلة لتنهض سوريا الجديدة. السوريون معروفون بذكائهم واجتهادهم «وشطارتهم» وحبهم للعلم والعمل، وإذا ما أتيحت الفرص للشباب السوري - المهجر والنازح والمقيم - في أجواء من السلم والتعايش والتنافس والبناء، فإن سوريا ستنهض وتعيش فجراً جديداً سيشع بنوره على المنطقة كلها. تفاءلوا بحذر

الشرعية والمشـ

نبيل فهمي

وزير الخارجية المصري السابق

أظهرت الأحداث الأخيرة في سوريا، التي شهدت تراجعاً سريعاً للقوات السورية الرسمية أمام المعارضة، ثم سقوط النظام بالكامل، الخطأ الجسيم الذي دفع النظام السابق ثمنه. هذا الخطأ هو فقدان المشروعية الوطنية، وهو أمر يجب أن يتجنبه القادة الجدد. فمن الضروري أن يدرك الجميع أن الحماية الوحيدة من النزاعات الداخلية والضغوط الخارجية تكمن في قوة النظام وشرعيته، وهذا يتحقق من خلال استمرار التواصل مع الشعب والعمل على تلبية طموحاته، مما يعزز التفاف المواطنين حول القيادة ويصون وحدة البلاد من خلال التلاحم الطبيعي بين الدولة والنظام والشعب.

ـــد السوري الجديد

والشرعية درع أقوى وأصلب من أي سلاح أو مؤسسات أمنية عسكرية أو شرطية، درع أمين وقادر على مواجهة أخطار غير مشروعة من الداخل أو الخارج، بل هو الدرع الواقي والشرط الأساس لاستقرار الدول والأنظمة، وإغفال ذلك خطيئة كبرى تكون تداعياتها توترات وطنية ومجتمعية وهزات وعدم استقرار للأنظمة مهما طالت أو قويت، والوقوع في هذه الخطيئة يحمل المواطن العادي ثمناً باهظاً على الدوام بعد أن استأمن قيادات ومؤسسات غير أمينة على رزقه واستقراره

والخطيئة الثانية التي أبرزتها الأحداث الأخيرة أيضاً هي عدم صواب اعتماد أي نظام على أطراف خارجية أكثر من اللازم، أكان ذلك في المجالات السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مهما كانت الصداقة أو قوة العلاقات، وفي مراحل مختلفة كانت هناك علاقات قوية بين النظام السوري وروسيا وإيران، فلا يوجد تطابق كامل ودائم في المواقف والمصالح، أو صداقات مطلقة غير خاضعة للمراجعة والحساب، ومن شأن حساب الكلفة والعوائد أمام أي ظرف أن يفرز أولويات متباينة حتى بين أقرب الأصدقاء، ولا مجال للاطمئنان لتحقيق الأمن والاستقرار للوطن أو المواطن أو النظام على سند من طرف خارجي، وينطبق ذلك على ما مضى وما هو آتٍ إذا تشابهت الظروف وتم الوقوع في تلك الخطيئة مرة أخرى

والخطيئة الثالثة هي تغليب طائفة على طوائف أخرى في الشعب الواحد، بدلاً من احترام الهوية الإثنية في إطار المعادلة الوطنية، وهو أقوى وأسرع سبيل إلى زرع بذور

أعتقد بأن أمامنا بين 18 و24 شهراً من العمل السياسي والممتد لإعادة بناء سوريا سياسياً

الفرقة والانشقاق، فالاستقرار الأساسي والأقوى للشعوب هو شعور المواطنين بمختلف توجهاتهم بأن الهوية الوطنية جامعة وليست رافضة أو طاردة لهم، وهي ركيزة مهمة وشرط أساسي لتحقيق الأمان النفسي والاستقرار الوطني عامة، وفي دول متعددة الطوائف والفئات خصوصاً

والخطيئة الرابعة لأي نظام جديد منتخب أو ثوري، بل أمام الشعب السوري الشقيق أيضاً، ويجب عدم الانزلاق إليها مهما كانت قسوة التاريخ أو فجاجة ممارسات المخلوعين، هي الرد على البطر بمثله والدخول في دوامات قاسية وخطرة من الثأر الدموي، وأقدر وسيلة للرد على أخطاء الماضي والتجاوزات في حقوق الأطياف أو المواطنين هي بناء مؤسسات تمنع وتبني ممارسات تجنب تكرارها، وإذا استقر الأمر على المحاسبة على تجاوزات الماضي، فيفضل أن يتم ذلك بشفافية وبغية المحاسبة للتصالح مع معاناة وتجاوزات الماضي وتجنب تكرارها، ولعله يحتذى بتجربة جنوب أفريقيا بعد التخلص من حكم التمييز العنصري المسمى «أبرتهايد»، فلم تهمل المحاسبة، وإنما من دون السقوط في دوامات القسوة والثأر والتشفي واستبدال العنف والدم بمثيله

والخطيئة الخامسة أن يغلب الغضب الشعبي مما مضى، والرغبة في هدم وتفكيك ما كان، فهناك فارق كبير بين الحفاظ على مؤسسات الدولة وتغيير رؤسائها أو سياساتها، وعلى الجميع إظهار الحماسة والحكمة والصبر في تطوير أو بناء مؤسسات سياسية والاتفاق على ترتيبات سليمة

لإدارة الدولة الحديثة وفقاً لنظام مؤسسي قانوني عادل مع تجنب تكرار الأخطاء والتجاوزات والعودة لها مرة أخرى، والتحدي الأكبر ليس في الهدم على رغم ضرورته، وإنما في بناء المستقبل الآمن للكل والأمين على مختلف المصالح، بما يوفر المشروعية السليمة والضمانات السياسية المؤسسية بعد تجاوزات طالت وامتدت، دفع ثمنها المواطن سياسياً ومادياً وبالدم والأرواح والخطيئة السادسة التي يجب تجنبها من قبل القيادات الجديدة والشعب السوري وطوائفه المختلفة هي السماح لآلام ممارسات الماضي أو توازنات القوة المستحدثة جديداً أن تكون مصدر فرقة بين أطياف الشعب السوري، أو دافعاً إلى تشكيل تركيبة سياسية غير شاملة لمختلف الطوائف، مما يفرق بين السوريين ذاتهم ويجعلهم يلجأون إلى مواءمات أخرى ربما تكون مع أطراف دولية أو إقليمية وتضعف الكل استراتيجياً وتعرضهم جميعاً لتدخلات إقليمية خارجية، وتكون في النهاية دوماً في غير مصلحة البلاد، خصوصاً أن سوريا جامعة لطوائف مختلفة عدة، مستقرة داخلها وممتدة عبر الحدود إلى دول إقليمية أخرى، ولعلهم يتمكنون من بدء عملية التحول والتطور من خلال مؤتمر أو آلية جامعة للطوائف للمّ الشمل ووضع أسس وآليات يتبناها ويثق بها الجميع

أعتقد بأن أمامنا بين 18 و24 شهراً من العمل السياسي والممتد لإعادة بناء سوريا سياسياً بغرض التفاف الغالبية حول هوية المواطنة

سوريا جامعة لطوائف مختلفة عدة، مستقرة داخلها وممتدة عبر الحدود إلى دول إقليمية أخرى

تسعى الأطراف الإقليمية المجاورة لسوريا إلى استغلال ضعفها لتحقيق مكاسب على حساب سيادتها

السورية، وتشهد إدارة موقتة للبلاد لتسيير الأمور ومناقشات دستورية مهمة، فضلاً عن جهود وطنية وإقليمية ودولية لعودة اللاجئين السوريين من الخارج أو عودة المهجرين لديارهم، وكل ما يرتبط بذلك من دعم لإعادة إعمار البلاد، وهي قضية لن تستطيع سوريا تحملها وحدها

وخطيئة سابعة خطرة وغير مستبعدة، أن تسعى الأطراف الإقليمية المجاورة لسوريا إلى استغلال ضعفها لتحقيق مكاسب على حساب سيادتها، مما نشهده من إسرائيل في الجولان، حيث خالفت صراحة «اتفاقية فك الاشتباك» المبرمة مع سوريا منذ عام 1974، وتجاوزت على حساب الأراضي السورية خطوات تتخذها في إطار ما تسميه «إعادة صياغة المنطقة»، كما يسعى بعضهم ممن لديهم حسابات إقليمية أو أخرى طائفية إلى إعادة الترتيبات أو الاحتياط منها بإجراءات تشمل التجاوز على الحق السوري، ومن بينها على سبيل المثال العلاقات التركية-الكردية، أو ما كنا نشهده من إيران تحت غطاء الدفاع عن الشيعة في الشام، ولا يستبعد ظهور محاولات لدفع مزيد من الفلسطينيين للجوء إلى سوريا، أو أوضاع الدروز، وكلها ممارسات تفتت الكيان السوري وتنمي الانشقاقات ولا يستبعد أن تغذي أدوار الأطراف غير الحكومية داخل الحدود السورية وعبر حدودها، ويتوقع أن تكون لها تداعيات متعددة، بخاصة تجاه العراق ولبنان والأردن وكذلك على آخرين

وخطيئة ثامنة أرجو ألا يقع فيها العالم العربي

هي الانعزال عن الساحة السورية لتشعب الاعتبارات وتناقضاتها، على رغم تقديري لحساسية الأوضاع وصعوبة قراءة الساحة والمعادلات لأن الغياب العربي سيترك فراغاً يملؤه آخرون سريعاً، والأفضل أن تكون هناك مشاركة عربية استعداداً للتطوير والدعم، وإنما على أسس واعية وواضحة ومصارحة كاملة مع الساحة السياسية السورية وبغية دعم الشعب السوري وتمكينه من تحقيق آماله نحو العدالة والاستقرار، في ظل توجهات وطنية واضحة تتسق مع الهوية والمصلحة العربيتين وخطيئة تاسعة هي أن ينفض المجتمع الدولي يديه سريعاً من القضية السورية، وهناك مؤشرات أولى تعكس رغبة دول متقدمة في الضغط على اللاجئين السوريين للعودة لبلادهم، حتى قبل أن يكون هناك ملاذ آمن أو إنساني لذلك، كما ألاحظ تجاهلاً واستهتاراً تجاه تجاوزات متكررة على الأراضي السورية بمخالفة صريحة للقانون الدولي العام والإنساني، وهي أمور إذا استمرت فمن شأنها أن تكون لها تداعيات على استقرار المنطقة وممارساتها وتمتد تداعياتها دولياً، إذ تعتبر أمثلة يحتذى بها مستقبلاً في نزاعات عدة وتؤدي إلى مزيد من التآكل في صدقية القانون والنظام الدوليين، فضلاً عن أن عدم التحمس للإسهام في عمليات إعادة التوطين والإعمار إزاء الضغوط الاقتصادية والتوجهات الانعزالية الدولية، يحد من فرص نجاح استقرار وأمان المواطن السوري الذي عانى كثيراً عبر سنين من التهجير والتجويع

الاستقرار الأساسي والأقوى للشعوب هو شعور المواطنين بمختلف توجهاتهم بأن الهوية الوطنية جامعة وليست رافضة

عاصفة سقوط النظام السوري

تحولات كبرى وملامح شرق جديد

تمكنت فصائل المعارضة السورية المسلحة من إسقاط نظام الأسد في وقت قياسي، لكن هذا الانتصار السريع فتح أمامها العديد من التحديات الكبرى: أبرزها استعادة وحدة سوريا، بناء نظام سياسي يعتمد على قاعدة شعبية واسعة، وإنشاء مؤسسة دفاعية قادرة على فرض الأمن في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتم في سياق صراع خارجي شديد على السيطرة على العملية الانتقالية في البلاد.

إعداد الملف:

فريق التحرير مؤسسة رؤى للتوثيق
والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

في 27 نوفمبر الماض، بدأ تحالف قوى المعارضة المسلحة سلسلة من العمليات العسكرية في المنطقة المحررة بمحافظة إدلب. وبحلول 8 ديسمبر/كانون الأول، تم الإعلان عن سقوط نظام الأسد وهروب بشار الأسد مع حاشيته من العاصمة دمشق إلى وجهات غير محددة

على الرغم من التوقعات بأن المعارضة ستواجه معركة شرسة للسيطرة على حلب، ثاني أكبر مدينة في سوريا وعاصمة الشمال، إلا أن مقاومة جيش النظام انهارت في غضون يومين فقط من القتال، والذي اقتصر على بعض المواقع المحدودة. وعندما بدأت قوات المعارضة بالتحرك جنوبًا نحو حماة وحمص ودمشق، كان من المتوقع أن تشهد حمص، مدينة ذات أهمية استراتيجية، مقاومة قوية نظرًا للتحصينات العسكرية. إلا أنه، وبمجرد أن علمت القوات الموالية للنظام بأن قوات المعارضة بدأت في دخول أحياء دمشق الجنوبية والغربية، تراجعت معنوياتها بشكل مفاجئ، ما أدى إلى انسحابها السريع وترك أسلحتها ومعداتها وراءها

حررت قوات المعارضة مدينة حمص في 8 ديسمبر/كانون الأول بعد اشتباكات طفيفة في ريفها الشمالي. في الوقت نفسه، انتشرت عناصر المعارضة في العاصمة دمشق، حيث وثق الصحفيون المشاهد الأولى للاحتفالات التي عمت شوارع المدينة بمناسبة سقوط النظام

في 8 ديسمبر، دخل أحمد الشرع، القائد العام لإدارة عمليات المعارضة، العاصمة دمشق، وأجرى اتصالًا مع رئيس حكومة النظام، محمد الجلالي، طالبًا منه البقاء في منصبه حتى يتم تشكيل حكومة انتقالية. وفي اليوم التالي، 9 ديسمبر/كانون الأول، عقد اجتماع بين الشرع والجلالي بحضور المهندس محمد البشير، الذي كان يقود حكومة الإنقاذ الوطني في إدلب. خلال الاجتماع، أكد الشرع أن البشير سيتولى رئاسة حكومة تسيير الأعمال خلال المرحلة الانتقالية. بدأت حكومة الجلالي في تسليم

مهامها إلى حكومة البشير في 10 ديسمبر/كانون الأول

السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تمكنت قوى المعارضة المسلحة من تحقيق هذا الانتصار السريع على أحد أكثر الأنظمة قسوة في العالم؟ ولماذا انهار دعم النظام الأسدي، الذي كان يحظى بدعم كبير من إيران وروسيا والفصائل الموالية لإيران، في غضون أيام معدودة من اندلاع المواجهات؟ وأي تحديات ستواجهها قوى المعارضة في سعيها لإعادة بناء الدولة السورية وتحقيق الاستقرار والتنمية؟

من هيئة تحرير الشام إلى القصر الجمهوري

في 8 ديسمبر أحمد الشرع أجرى اتصالًا مع رئيس حكومة النظام محمد الجلالي طالبًا منه البقاء في منصبه حتى يتم تشكيل حكومة انتقالية

> الهدف الأولي للعملية «ردع العدوان» هو تحرير المناطق التي كانت قوات النظام قد استحوذت عليها بعد اتفاقات عدم التصعيد

تعود جذور هيئة تحرير الشام إلى جبهة النصرة، التي ارتبطت في بداياتها بتنظيم القاعدة

تعود جذور هيئة تحرير الشام إلى جبهة النصرة، التي ارتبطت في بداياتها بتنظيم القاعدة. ولكن بعد الهزيمة التي لحقت بالمعارضة في 2016 على يد قوات نظام الأسد المدعومة من حزب الله وروسيا، قرر الشرع فك ارتباطه بالقاعدة وتوسيع نطاق تشكيلاته لتشمل مجموعات أخرى تحت مظلة هيئة تحرير الشام، ومنذ عام 2017، عمل الشرع على تعديل خطاب الهيئة، حيث بدأ في تبني خطاب إسلامي وطني، وتقديم رؤية لمستقبل سوريا برزت الهيئة كقوة رئيسة بين قوى المعارضة السورية، وقامت بتشكيل حكومة إنقاذ وطني لإدارة شؤون إدلب المحررة، وهو ما لقي إشادة حتى من بعض معارضيها. وفقًا لمصادر المعارضة، بدأت الهيئة وحلفاؤها الإعداد لعملية عسكرية ضد قوات النظام منذ صيف 2023، ولكن ضغوط تركيا، التي كانت قواتها متواجدة في محيط إدلب بموجب اتفاقات الفصل بين قوات المعارضة وقوات النظام، كانت قد عطلت عدة محاولات هجومية. ومع ذلك، ومع تكرار اعتداءات قوات النظام على المناطق المحررة وتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في لبنان، زالت العقبة التركية، مما مهد الطريق لعملية «ردع العدوان"

كان الهدف الأولي للعملية «ردع العدوان» هو تحرير المناطق التي كانت قوات النظام قد استحوذت عليها بعد اتفاقات عدم التصعيد، بالإضافة إلى محاولة تحرير مدينة حلب أو على الأقل الجزء الغربي منها، ومع انهيار مفاجئ لقوات النظام وحزب الله في حلب، واكتساح

في درعا حيث كانت سيطرة النظام ضعيفة، فقد تأسست غرفة عمليات الجنوب من مجموعات ثورية سابقة

بعد تحرير حلب أمرت قيادة العمليات قوات المعارضة بالتوجه جنوبًا نحو حماة وحمص ودمشق

قوات المعارضة لبلدات إدلب الجنوبية الشرقية، قررت غرفة العمليات توسيع نطاق الحملة بعد تحرير حلب في 9 ديسمبر/ كانون الأول، أمرت قيادة العمليات قوات المعارضة بالتوجه جنوبًا نحو حماة وحمص ودمشق. ولكن التقدم السريع من حلب أحدث تطورات أخرى في مناطق متعددة. ففي شمال حلب الشرقي، حيث تسيطر قوات سوريا الديمقراطية، بدأت قوات الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا بتنفيذ عمليات لإخراج القوات الكردية من الأراضي التي تسيطر عليها غرب الفرات. وفي شرق سوريا، حيث تراجعت قوات النظام، بسطت قوات سوريا الديمقراطية سيطرتها على الرقة ودير الزور والقامشلي

أما في درعا، حيث كانت سيطرة النظام ضعيفة، فقد تأسست غرفة عمليات الجنوب من مجموعات ثورية سابقة، بعضها انخرط في المصالحات التي أشرفت عليها القوات الروسية، فيما انضم البعض الآخر بعد اللجوء إلى الأردن، بدأت هذه المجموعة تحركات لتحرير المحافظة الجنوبية. من المتوقع أن غرفة عمليات الجنوب كانت قد شكلت بتنسيق مع غرفة عمليات إدلب، التي قادت التحرك الأساسي نحو سقوط النظام في السويداء، حيث نشأت حركة احتجاجية درزية ضد النظام، أطلق ناشطون دروز موالون لغرفة عمليات إدلب تحركات تهدف إلى السيطرة على المؤسسات الحكومية والأمنية في المحافظة. ساعد في تحرير درعا والسويداء سحب قوات النظام من هذه المناطق إلى دمشق، بهدف الدفاع عن

تزدحم الساحة السورية السياسية، سيما في المنفى، بالقوى والجماعات السورية التي نشطت ضد النظام السابق

العاصمة

تحديات الحكم وبناء الدولة الجديدة

تزدحم الساحة السورية السياسية، سيما في المنفى، بالقوى والجماعات السورية التي نشطت ضد النظام السابق، أهمها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والهيئة السياسية لتجمع القوى المسلحة في إدلب المحررة، التجمع الذي تعد هيئة تحرير الشام قوته الرئيسة، ولكن هناك أيضًا عديد من الجماعات الأصغر، والشخصيات، خارج هاتين الكتلتين، والتي شاركت في نشاطات المعارضة والثورة خلال السنوات منذ 2011؛ علاوة على فصائل كانت ضمن «الموك» اختصارًا لمركز العمليات العسكرية بإشراف الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وبعض الدول الخليجية. أما الجيش الوطني، الذي تعهد مهمة إخراج الفصائل الكردية المسلحة من تل رفعت ومنبج، فيرتبط بالجيش التركي. ولم يزل هناك وجود وإن كان هامشيًا لتجمعات وقوى سياسية ليبرالية ويسارية لم تقف مع النظام، ودافعت عن مطالب السوريين بالإصلاح والتغيير

كما أن سوريا نفسها كانت، خلال السنوات العشر السابقة، دولة مقسمة بين مناطق تسيطر عليها الجماعات المعارضة المسلحة، التي عُرفت بالمناطق المحررة، ومناطق الشريط الحدودي، التي تخضع لسيطرة الجيش التركي، ومناطق واسعة من شرق وشمال شرق البلاد تديرها قوات سوريا الديمقراطية التي تقودها قوات حماية الشعب الكردية الذي تتهمه تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني). ما تبقى من سوريا، أو حوالي نصف مساحة الأرض السورية، كان تحت سيطرة نظام الأسد بسقوط النظام وانهيار جيشه وأجهزته الأمنية، فرضت إدارة عمليات «ردع العدوان» سيطرتها على دمشق ومعظم المحافظات السورية التي كانت تعد ضمن مناطق النظام. وشرعت في بسط حكمها على القوى المسيطرة في درعا وهي تلك المرتبطة بغرفة عمليات الجنوب. وكذلك على السويداء التي يسيطر عليها مسلحون محليون دروز يرتبطون بالحركة الشعبية المشتعلة ضد النظام في جبل الدروز منذ أكثر من عام. في شرق سوريا، حاولت قوات سوريا الديمقراطية

سوريا، خلال السنوات العشر السابقة، دولة مقسمة بين الجماعات المعارضة المسلحة، والجيش التركي

توسيع نفوذها إلى دير الزور والمنطقة الحدودية من العراق؛ ولكن أهالي دير الزور مدعومين بثوار موالين لدمشق الجديدة أخرجوها من المدينة. وتنقل تقارير أن القوة العشائرية التي تعرف بجيش سوريا الحرة، وتتلقى الدعم من الأميركيين، هي التي سيطرت على تدمر ومحيطها

تمثل هذه الصورة من مساعي بسط إدارة عملية « ردع العدوان» على كافة المناطق السورية وتعدد الفصائل المسلحة تحدي التشظي السياسي والعسكري الذي سيكون أولوية رئيسية في جهود إعادة بناء الدولة السورية. وتفرض هذه الصورة ارتباطًا وثيقًا بين ملفات استعادة وحدة البلاد، والتعامل مع التعددية السياسية، وبناء نظام يتمتع بدعم وتأييد أكبر قاعدة سياسية وشعبية ممكنة، وإعادة بناء المؤسسة الدفاعية الكفيلة بفرض الأمن والسيادة وحراسة الحدود والسماء والمقدرات

بدون تقدم ملموس في هذه الملفات معًا، ستظل هناك أسئلة تتردد حول القوة، أو القوى، التي يحق لها قيادة المرحلة الانتقالية، وحول الأسس التي تستند إليها شرعية هذه القيادة. وبدون تقدم ملموس في هذه الملفات سيصعب تنصيب حكومة انتقالية مستقرة نسبيًا، تتمتع بقدر كاف من الشرعية، تبدأ العمل من أجل وضع مسودة دستور جديد، وتقود الحوار حول مسائل هذا الدستور الرئيسة، مثل طبيعة نظام الحكم، وهوية الدولة، وعلاقة الدولة بشعبها، وسبل التعامل مع المكون الكردي

ولكن هناك تحديات أخرى ذات طابع خارجي وداخلي معًا. أولها بالطبع هو الحرص المبالغ فيه من قبل قيادة «ردع العدوان» على الحصول على الاعتراف الدولي، سيما الأميركي والأوروبي، بالوضع الجديد في دمشق، وإلغاء تصنيفات الإرهاب المتعلقة بالقوى السورية، ورفع العقوبات المفروضة. والمؤكد، أن تحقيق هذه المطالب سيكون مشروطًا بتنازلات محددة في الساحة الداخلية، وفي الطريقة التي ستنتهجها دمشق الجديدة لبناء الدولة وتوحيد البلاد، وربما حتى بالعلاقة بين سوريا الجديدة وإسرائيل

ويكشف البيان الذي صدر السبت، 14 ديسمبر/كانون الأول، عن اجتماع ما سُمي بلجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سوريا، الذي عُقد في العقبة بدعوة

من الأردن، عن الاشتراطات الخارجية على سوريا الجديدة. بين النقاط السبع التي احتواها البيان، اتفق المجتمعون على «دعم عملية انتقالية سلمية سورية جامعة»، والدعوة «إلى إنشاء بعثة أممية لدعم العملية الانتقالية». بمعنى أن المجتمعين في العقبة يريدون إشرافًا دوليًّا على عملية إعادة بناء سوريا الجديدة

يشير ذلك إلى أن أمام سوريا طريقًا معقدًا، وربما طريقًا طويلًا، قبل أن ترتسم ملامح دولتها الجديدة ويستقر فيها نظام حكم ديمقراطي، ويتبلور فيها الإجماع الكافي، والضروري، لتوفير الشرعية للدولة الجديدة وقواها الحاكمة.

كافة التحديات الأخرى المتعلقة بالإعمار وعودة اللاجئين والنهوض بالاقتصاد وضبط الشأن المالي للدولة، كما بكيفية تعامل الحكم السوري الجديد مع الشرائح الاجتماعية الاقتصادية السورية، هي بالتأكيد تحديات متوسطة المدى، وتحتل المكانة الثانية لمسائل الوحدة والدولة والدفاع والسيادة

انقلاب الموازيين

منذ تأسيس النظام الإقليمي الحديث في المشرق بعد الحرب العالمية الأولى، كانت سوريا في قلب الصراع الإقليمي والدولي على الشرق الأوسط. في السنوات الأولى بعد الحرب، وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي عام 1920، ومع بداية الحرب العالمية الثانية، دخلت بريطانيا لتغزو سوريا من جديد بهدف منع حكومة فيشي الفرنسية، المتحالفة مع النازية، من تحويل سوريا إلى قاعدة لدعم التوسع الألماني في المنطقة. هذه الحقبة شهدت بداية تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن السوري

في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أصبحت سوريا مسرحًا لصراع دولي وإقليمي حول النفوذ، حيث شاركت فيه قوى متعددة مثل بريطانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، إضافة إلى إسرائيل، وتركيا، ومصر، والعراق الهاشمي، والسعودية. هذا الصراع كان يعكس أهمية سوريا الاستراتيجية في المنطقة لكن على مدى عقدين أو ثلاثة، تمكن حافظ الأسد من تحويل سوريا إلى لاعب إقليمي مهم، وذلك باستخدام قدر هائل من العنف والعمليات العسكرية سواء داخل سوريا أو في دول الجوار. ومن خلال هذه السياسات، استطاع الأسد بناء نظام قوي استمر لعدة عقود، وعزز من مكانة سوريا كقوة مؤثرة في السياسة الإقليمية

ومع بداية الألفية الجديدة، وعلى وجه الخصوص مع اندلاع الثورة السورية في 2011، تحولت سوريا إلى ساحة صراع جديدة

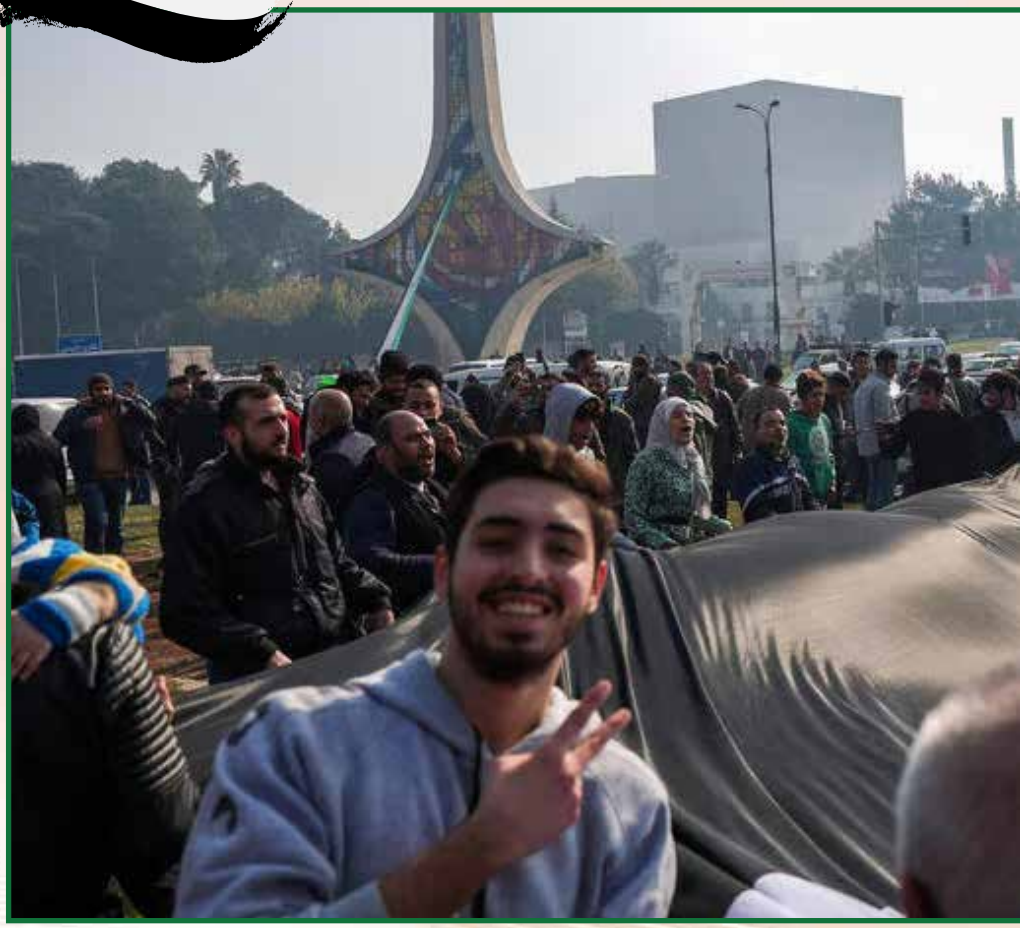

بين القوى الإقليمية والدولية.

كان من الواضح أن الثورة السورية لم تكن مجرد رد فعل داخلي على نظام الأسد، بل كانت أيضًا نقطة انطلاق لإعادة تشكيل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية. هذا التحول من نظام سلطوي قوي إلى حالة من الفوضى والصراع الداخلي سيؤدي إلى تدافع مكثف من قبل القوى الإقليمية والدولية للسيطرة على المشهد السوري ما يبدو اليوم هو أن انهيار نظام الأسد سيزيد من تعقيد هذا التدافع. ليس فقط لأن النظام ترك وراءه دولة ضعيفة جدًا مقارنة بما كانت عليه في نهاية القرن العشرين، بل أيضًا لأن انهيار هذا النظام قد يتسبب في انقلاب جذري في موازين القوى الإقليمية. على المستوى السياسي والإستراتيجي، ستشهد المنطقة إعادة توزيع للنفوذ بين القوى الإقليمية، حيث من المتوقع أن تتزايد التوترات بشكل أكبر

من أهم النتائج التي نتجت عن هذا التغيير هو التأثير الكبير الذي سيحدث على المشروع الإيراني في المشرق العربي، الذي بدأ بعد احتلال العراق عام 2003. كان النفوذ الإيراني في سوريا أحد ركائز التوسع الإيراني في المنطقة، لكن انهيار نظام الأسد سيمثل ضربة قوية لهذا المشروع. ومع ذلك، من المبكر التنبؤ بطبيعة العلاقات التركية-السورية في المستقبل، خاصة في ظل الغموض الذي يحيط بمستقبل سوريا الجديد ونظامها السياسي بعد سقوط الأسد. لكن من المؤكد أن انهيار النظام يصب في مصلحة تعزيز الأمن التركي ويعزز من دور تركيا في موازين القوى الإقليمية

إلى جانب ذلك، فإن التحولات الكبيرة التي شهدها المشرق العربي، والتي تداخلت فيها العوامل السياسية والجيو-استراتيجية والأيديولوجية على مدار المئة عام الماضية، تفرض إعادة تقييم لعدة قضايا مهمة. على وجه الخصوص، سيكون من الضروري مراجعة الخطابات السائدة حول التيارات الإسلامية السياسية في المنطقة. ففوز الثورة السورية بقيادة إسلامية قد يغير من مسارات هذه الخطابات ويضع تحديات جديدة أمام القوى السياسية التي طالما حذرت من خطر الإسلام السياسي

لكن كل هذه التطورات لا تزال بحاجة لبعض الوقت لتتضح بشكل كامل، حيث أن المستقبل القريب سيكشف عن كيفية معالجة تحديات التدافع الخارجي والداخلي التي ستواجه سوريا الجديدة. من المتوقع أن تكون هذه التحديات معقدة للغاية، وستشكل جزءًا أساسيًا من مستقبل المنطقة بأسرها

جديد في كل مكان .

دون الاستجابة للسجال العقيم الدائر حول ما جرى على الجبهات السبع، هل هو هزيمة أم انتصار، يبدو أن الأهم والأجدى هو الذهاب إلى تقويم موضوعي وفق ميزان الربح والخسارة، على ضوء ما آلت إليه أوضاع الجبهات الرئيسية التي خاضت الحرب.

نبيل عمرو
وزير الإعلام الفلسطيني السابق

ـ ولد جديد بشأن غزة

كل الذي تغير في لبنان وسوريا وإيران لم ينتج جديداً إيجابياً بشأن غزة ذلك بفعل الارتباط الوثيق بين ما يجري وما سوف يجري

ولنبدأ بالأبعد فالأقرب.

إيران... عزَّابة معسكر الممانعة، ومموِّلة أذرعته، خرجت من الجغرافيا الثمينة؛ لبنان وسوريا، وتواجه الآن مجموعة تحديات كبرى داخلية وخارجية

الداخلية؛ حيث لا استقرار أساساً، يشتعل جدلٌ شعبي واسع حول جدوى الإنفاق المتهور والسخي على الأذرع والساحات، وهذا الجدل اشتعل حتى حين كان النفوذ الإيراني يجتاح مناطق مهمة من الشرق الأوسط، إلا أن السلطات تمكنت من إسكاته

عاد هذا الجدل وزاد اتساعاً بعد ما حدث لـ«حزب الله» في لبنان وما حدث في سوريا، إضافة إلى التطور الذي يستحق التخوُّف منه، وهو تصاعد نغمة التهديد المباشر، من قبل إسرائيل، والذي يدعم التخوُّف منها قرب دخول ترمب إلى البيت الأبيض. والإيرانيون يعرفون أكثر من غيرهم مغزى هذا التطور بالتجربة، وليس بالتوقع والاستنتاج

سوريا... كانت بمثابة الكنز الذي وفَّره النظام البائد لتغرف إيران منه ما تشاء وكيفما تشاء، وليستند ذراعها الأقوى «حزب الله» إلى جغرافيته النادرة التي كانت أكثر من ممر استراتيجي، به طوَّر الحزب قوته ونفوذه، ما مكَّنه

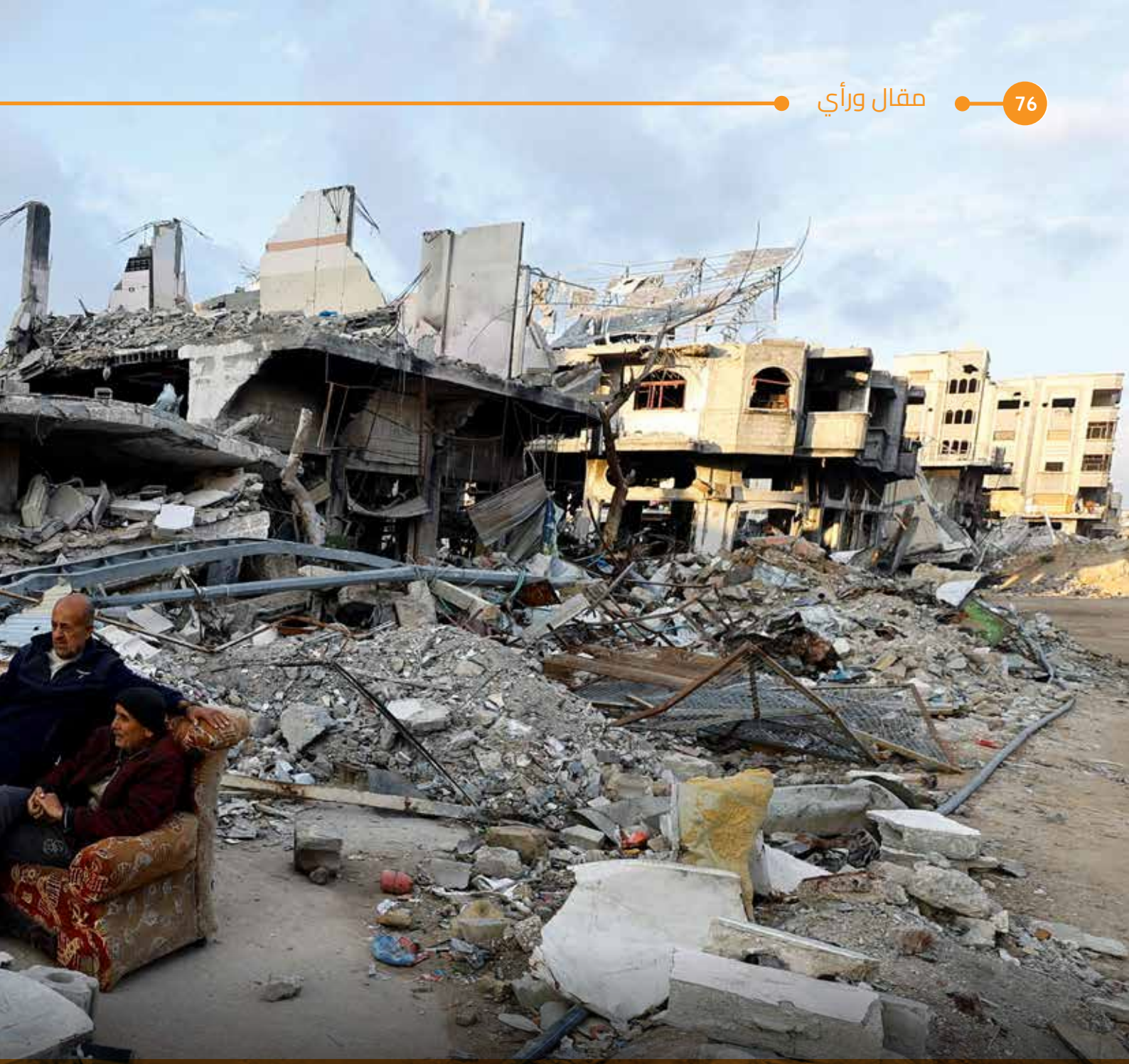

من الهيمنة على لبنان، وما وفّر للدولة الأم إيران نفوذاً مميزاً في المنطقة، وأهم ما فيها ساحات الصراع مع إسرائيل

سوريا الآن -ومن خلال ما حلّ بها- أغلقت جغرافية المنطقة أمام إيران، وأنهت عملياً حلقات وحدة الساحات جميعاً. ورغم الإيجابيات العظيمة التي انطوى عليها سقوط النظام، فإنها دخلت في تحديات هائلة لإعادة بناء الدولة من نقطة الصفر، وإعادة إعمار البلد الذي تهدَّم بمقدارٍ يفوق كل ما تهدم جرَّاء حروب المنطقة قديمها وحديثها. ثم حتمية الاصطفاف السياسي المختلف بعد خروج روسيا وإيران من الحلبة، ودخول الأطلسي التركي والأميركي إليها، مع تنامي الأطماع الإسرائيلية فيها. لبنان... من إيران الخاسرة وسوريا الخارجة من معسكر الممانعة ووحدة الساحات، نصل إلى لبنان الذي أغلق ملف حرب الإسناد، بالموافقة الجماعية على التقيد بقرار ١٧٠١، والتغاضي القسري عن الدور الإسرائيلي المباشر في الرقابة على الالتزام به، وقمع الخروقات بقوة الطيران الحربي، من دون الحاجة لبقاء عسكري دائمٍ على أرضه. لبنان الدولة والنظام، ذهب إلى حضن الرعاية الأمنية الأميركية والغربية، وسوف ينشغل طويلاً في معالجة جراحه الناجمة عن حرب الإسناد، وترتيب بيته الداخلي، والتعامل الحرج مع الأجندة الأميركية الشاملة في

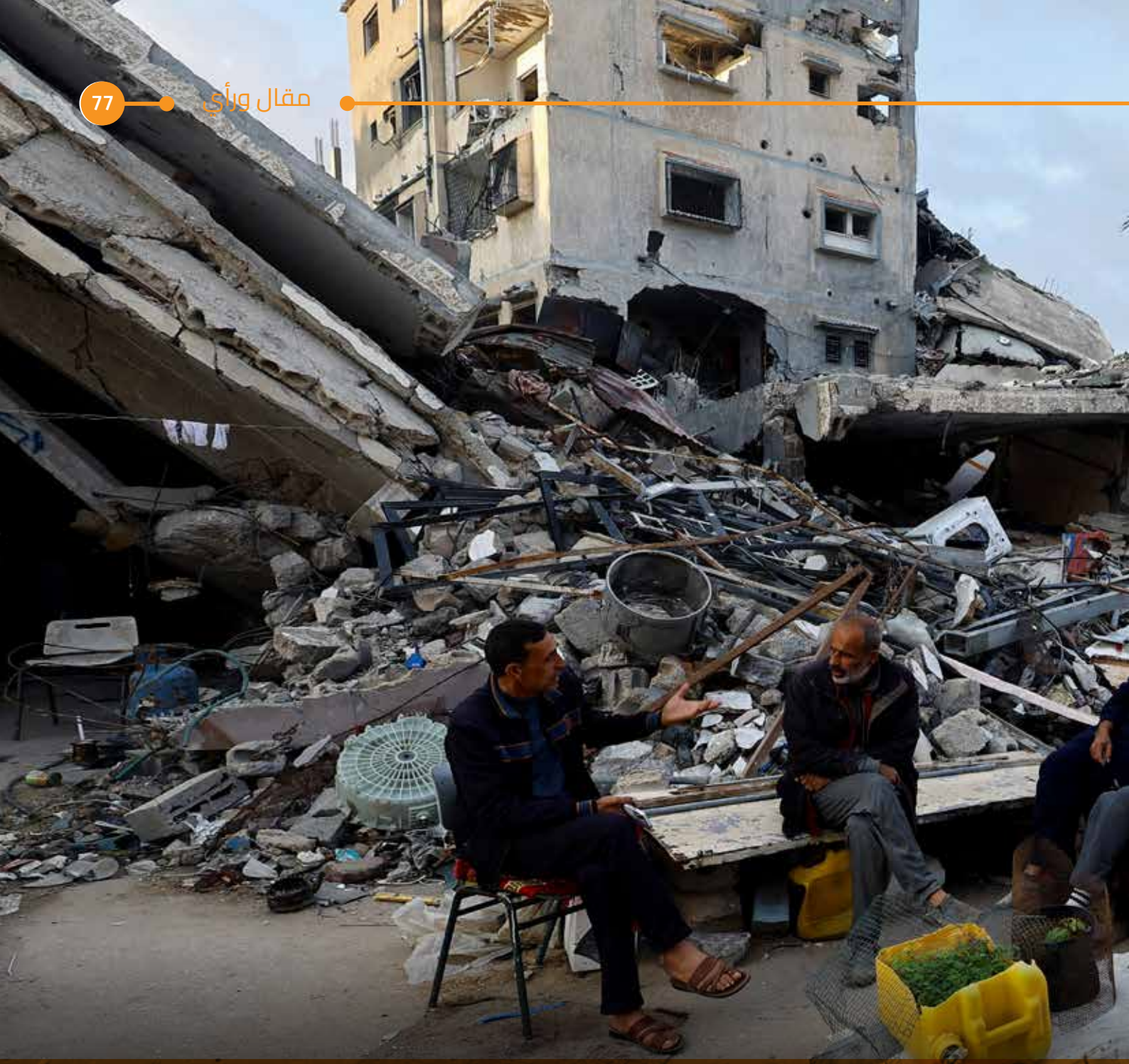

المنطقة، وهو جزءٌ منها، مثل ترسيم الحدود البرية والتطبيع.في لبنان، إجماعٌ حالي سيمتد تأثيره إلى أجلٍ غير مسمى، أساسه لا حرب مع إسرائيل تحت أي عنوان، ولا خوف من الجارة سوريا حتى إشعار آخر. غزة... كل ما حولها تغيَّر دون أن يتغير حالها الذي يتردى من سيئ إلى أسوأ

قد تنعم بفترات هدوءٍ مؤقتة بفعل صفقاتٍ وتفاهماتٍ وليس اتفاقات راسخة، والمشترك فيها مع لبنان وسوريا -مثلاً- هو الانشغال وإلى أجل غير مسمى في إعادة إعمارها بما يستغرق من سنواتٍ ومليارات، وذلك لا يستقيم مع إطلاق ولو رصاصة واحدة منها نحو إسرائيل. كل الذي تغير في لبنان وسوريا وإيران لم ينتج جديداً إيجابياً بشأن غزة، ذلك بفعل الارتباط الوثيق والمطلق بين ما يجري وما سوف يجري بالقضية الأكبر والأعمق، قضيتها الفلسطينية، وإذا كانت إسرائيل -وبمشاركة أميركية أطلسية- قد حسمت أمر الساحات التي لم تكن غزة أصلاً عضواً فيها سوى بالتضامن والتعاطف والإسناد المحدود، فإن مصير غزة -إن توقفت الحرب عليها أو تواصلت- يظل مرتبطاً بمصير قضيتها الأساسية. ولم تظهر بعد دلائل يقينية على أن أميركا -عرَّابة المرحلة- مستعدة للعمل الجدي على تسوية يرضى بها الفلسطينيون

تداعيات انسحاب الجيش الأم

د. سامان شالي
محلل سياسي واقتصادي

٣. التداعيات الاقتصادية

إن انسحاب جيش الولايات المتحدة من العراق له آثار اقتصادية كبيرة على العراق والاقتصاد العالمي الأوسع. وبعد ما يقرب من عقدين من الوجود العسكري، فإن قرار مغادرة العراق سيؤثر بشكل عميق على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك إنتاج النفط، وتطوير البنية التحتية، والاستثمار الأجنبي. إن التأثير الاقتصادي لرحيل الجيش الأمريكي من العراق والعواقب المحتملة على اقتصاد البلاد والعلاقات الاقتصادية الدولية سوف يؤثر على مستقبل اقتصاد العراق:

التأثير على الاقتصاد العراقي: من المرجح أن يكون لرحيل الجيش الأمريكي من العراق آثار مختلطة على اقتصاد البلاد. فمن ناحية، قد يؤدي خفض الإنفاق العسكري المرتبط بوجود القوات الأمريكية إلى انخفاض الإنفاق الحكومي الإجمالي، مما قد يؤدي إلى تحرير الموارد للاستثمار في قطاعات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الانسحاب في خلق تصور بزيادة الاستقرار والأمن، مما قد يجذب الاستثمار الأجنبي ويعزز النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فإن رحيل القوات الأمريكية قد يخلق أيضًا تحديات اقتصادية للعراق. وقد وفر الوجود العسكري فرص عمل وعقوداً للشركات المحلية، وهو ما قد يؤثر عليه الانسحاب سلباً. علاوة على ذلك، فإن غياب القوات الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى عودة العنف أو عدم الاستقرار، مما يقوض ثقة المستثمرين ويعوق جهود التنمية الاقتصادية

تقلبات الأسواق المالية: قد يؤدي انسحاب القوات الأمريكية من العراق إلى زيادة حالة عدم اليقين والتقلبات في

2 ـــريكي من العراق

الأسواق المالية. قد يتفاعل المستثمرون مع التداعيات الجيوسياسية للانسحاب، مما يؤدي إلى تقلبات في العملات والسلع وأسواق الأسهم. ويجب على البنوك والمؤسسات المالية مراقبة هذه التطورات لإدارة المخاطر بشكل فعال وعن كثب

إنتاج النفط وإيراداته: يمتلك العراق احتياطيات نفطية كبيرة ويعتمد بشكل كبير على صادرات النفط للحصول على الإيرادات الحكومية. وساعد وجود القوات الأمريكية في تأمين البنية التحتية النفطية وحماية حقول النفط من التخريب أو الهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة. ومع انسحاب القوات الأميركية، هناك خطر من احتمال تعطل إنتاج النفط وصادراته، إما بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي. وأي انقطاع في إنتاج النفط سيكون له عواقب وخيمة على اقتصاد العراق وأسواق النفط العالمية، مما قد يؤدي إلى تقلب الأسعار وانقطاع الإمدادات

التأثير على أسعار النفط: يعد العراق خامس أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، وأي حالة من عدم الاستقرار ناتجة عن الانسحاب الأمريكي يمكن

أن تؤثر على أسعار النفط العالمية. ستحتاج البنوك التي تتعرض لأسواق النفط والطاقة إلى تقييم التأثير على محافظها الاستثمارية وتعديل استراتيجيات إدارة المخاطر الخاصة بها وفقًا لذلك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط على اقتصادات البلدان المستوردة والمصدرة للنفط، مما قد يؤثر على البنوك العاملة في هذه المناطق

مخاطر الائتمان والأطراف المقابلة: ستواجه البنوك التي تقرض الشركات العاملة في العراق أو تشارك في أنشطة تمويل التجارة مع الأطراف المقابلة العراقية مخاطر متزايدة على الائتمان والأطراف المقابلة بعد الانسحاب الأمريكي. وسيتعين عليهم إجراء العناية الواجبة الشاملة على عملائهم والأطراف المقابلة لتقييم جدارتهم الائتمانية وقدرتهم على إدارة المخاطر في البيئة الجيوسياسية الناشئة

تطوير البنية التحتية: ساهم الوجود العسكري الأمريكي في العراق في جهود تطوير البنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق والجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية الحيوية. وقد يؤدي انسحاب القوات الأمريكية إلى إبطاء أو وقف مشاريع البنية التحتية الجارية والاستثمار المستقبلي في هذا القطاع. وقد يكون لهذا الانسحاب آثار طويلة المدى على التنمية الاقتصادية في العراق، حيث أن البنية التحتية الحديثة ضرورية لتسهيل التجارة، وجذب الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل

مخاوف الأمن السيبراني: يمكن أن يؤدي انسحاب القوات الأمريكية إلى خلق نقاط ضعف أمنية في العراق، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني. ستحتاج البنوك التي لديها عمليات أو عملاء في المنطقة إلى تعزيز تدابير الأمن السيبراني الخاصة بها للحماية من التهديدات المحتملة، مثل الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية أو الأنظمة المالية

الاستثمار الأجنبي: يلعب تصور الاستقرار والأمن في العراق دوراً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي. وقد قدمت القوات الأمريكية ضمانات أمنية للمستثمرين الأجانب، وخاصة في قطاعات الطاقة والبناء والبنوك والاتصالات. وقد يؤدي انسحاب القوات الأمريكية إلى تقويض هذا

وجود القوات الأمريكية بمثابة شعور بالأمان ضد هجمات المتمردين والعنف الطائفي

الشعور بالأمن، مما يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلاد. ومن الممكن أن يعيق الاستثمار الأجنبي جهود التنويع الاقتصادي وقدرة العراق على تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل يحمل انسحاب الجيش الأمريكي من العراق آثارًا اقتصادية كبيرة على البلاد، بدءًا من إنتاج النفط وتطوير البنية التحتية إلى الاستثمار الأجنبي والاستقرار الاقتصادي العام. وفي حين أن خفض الإنفاق العسكري قد يحرر الموارد لقطاعات أخرى، فإن رحيل القوات الأمريكية يشكل أيضاً مخاطر على الاقتصاد العراقي، بما في ذلك الاضطرابات المحتملة في إنتاج النفط، ومشاريع البنية التحتية، وثقة المستثمرين.

إن معالجة هذه التحديات الاقتصادية ستضمن الرخاء والاستقرار على المدى الطويل بينما ينتقل العراق في هذه المرحلة الجديدة من التنمية بعد الحرب

غياب القوات الأميركية قد يخلق فراغاً أمنياً تملأه أطراف خارجية مثل تركيا وإيران وأطراف داخلية مختلفة

4. التداعيات الاجتماعية

يمثل رحيل جيش الولايات المتحدة من العراق تحولا كبيرا في النسيج الاجتماعي للأمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على مختلف جوانب المجتمع العراقي. وبعيداً عن العواقب الجيوسياسية والاقتصادية، فإن الانسحاب يحمل آثاراً اجتماعية عميقة تشكل حياة المواطنين العاديين والمجتمعات والمؤسسات المجتمعية. أن التداعيات الاجتماعية لخروج الجيش الأمريكي من العراق وتأثيره على المجتمع العراقي كما يلي:

التأثير على الأمن والاستقرار: أحد الآثار الاجتماعية المباشرة لمغادرة الجيش الأمريكي للعراق هو التأثير على الأمن والاستقرار. بالنسبة للعديد من العراقيين، أن وجود القوات الأمريكية بمثابة شعور بالأمان ضد هجمات المتمردين والعنف الطائفي. ومع رحيلهم، قد تكون هناك مخاوف بشأن احتمال عودة عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى زيادة الخوف وعدم اليقين بين السكان. فضلاً عن ذلك فإن الانسحاب قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية القائمة والتوترات العرقية، حيث تتنافس المجموعات المختلفة على السلطة والنفوذ في عراق ما بعد أميركا البنية التحتية المدنية وإعادة الإعمار: خلال فترة وجودها في العراق، شاركت القوات العسكرية الأمريكية في

العديد من مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار التي تهدف إلى إعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب. قد يؤثر انسحاب القوات الأمريكية على وتيرة ونطاق هذه الجهود، مما قد يؤدي إلى تأخير أو تقليص المشاريع الحيوية مثل بناء الطرق وأنظمة إمدادات المياه ومرافق الرعاية الصحية. وتشمل العواقب الاجتماعية المترتبة على عدم كفاية تطوير البنية التحتية محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وانخفاض الفرص الاقتصادية، وزيادة البطالة وعدم الرضا بين السكان

التأثير النفسي على المجتمع: كان للوجود المطول للقوات الأجنبية في العراق تأثير نفسي عميق على المجتمع العراقي، حيث يعاني العديد من الأفراد من الصدمة والقلق والتوتر نتيجة للعنف والنزوح المرتبطين بالصراع. قد يثير انسحاب القوات الأمريكية مشاعر مختلطة بين العراقيين، تتراوح بين الارتياح والخوف بشأن المستقبل. تتطلب معالجة احتياجات الصحة العقلية للسكان خدمات دعم شاملة ورعاية مستنيرة للصدمات لتعزيز الشفاء والقدرة على الصمود داخل المجتمعات

الخوف من إعادة إشعال الإرهاب: عندما انسحبت الولايات المتحدة من العراق في عام 2011، اشتعلت موجة جديدة من الإرهاب، مما أدى إلى ظهور تنظيم داعش، واستغرق الأمر من

الجيش الأمريكي مع حلفائها أربع سنوات لتقليل تهديد داعش. ويشعر العراقيون أنه إذا انسحب الجيش الأمريكي وحلفاؤه، فسيكون سبب بأنتعاش داعش أو شكل

> يؤدى الانسحاب وعدم الاستقرار اللاحق إلى تفاقم ظروف النساء في العراق

جديد من التنظيم الإرهابي

النزوح والأزمة الإنسانية:

• تدهور الوضع الإنساني: أدى الفراغ في السلطة وصعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى نزوح داخلي هائل، حيث أصبح ملايين العراقيين لاجئين أو نازحين داخليًا. وقد أدى هذا النزوح إلى أزمة إنسانية كبيرة ذات آثار وخيمة على التماسك الاجتماعي، والوصول إلى الخدمات الأساسية، واستقرار المجتمع

• نزوح الأقليات: واجهت العديد من الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك المسيحيون واليزيديون وغيرهم، الاضطهاد من قبل الجماعات المسلحة. وقد أجبر هذا الاضطهاد على الهجرة

الجماعية أو الانتقال إلى أماكن أخرى، مما أدى إلى تضاؤل وجود هذه المجتمعات في العراق، مما أدى إلى تغيير النسيج الاجتماعي والمشهد الديموغرافي للبلاد

الآثار المترتبة على النساء و الشباب والفئات الضعيفة الأخرى

• تدهور حقوق المرأة وسلامتها: يؤدى الانسحاب وعدم الاستقرار اللاحق إلى تفاقم ظروف النساء في العراق. كما أدى صعود القوى المحافظة والمتطرفة إلى زيادة القيود المفروضة على حريات المرأة وتنقلها ومشاركتها في الحياة العامة. وأصبحت النساء والأطفال عرضة بشكل خاص للعنف والاستغلال والاتجار

• تهميش الشباب: واجه الشباب، الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان العراق، تحديات متزايدة، بما في ذلك البطالة، ونقص الفرص التعليمية، والآفاق المحدودة لمستقبل مستقر. كما أدى

واجهت العديد من الأقليات العرقية والدينية الاضطهاد من قبل الجماعات المسلحة

غياب حكومة مركزية قوية لتوفير الدعم والفرص إلى تفاقم خيبة أمل الشباب والاضطرابات الاجتماعية

إن انسحاب الجيش الأميركي من العراق سوف يخلف آثاراً اجتماعية عميقة ومتعددة الأوجه. فهو سوف يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار، وتحولات في الديناميكيات الاجتماعية وهياكل السلطة، وتحديات إنسانية جسيمة. وسوف تتجلى هذه الآثار في العراق والمنطقة والعالم، وسوف تؤثر على التماسك الاجتماعي، والهوية، وتصورات علاقات القوة الدولية

في الختام، يحمل انسحاب الجيش الأمريكي من العراق تداعيات اجتماعية كبيرة تتجاوز الجغرافيا السياسية والاقتصادية. فهو يؤثر على أمن واستقرار الأمة، وتقدم البنية التحتية المدنية وجهود إعادة الإعمار، والتحولات في الأعراف والقيم الاجتماعية، والرفاهية النفسية للسكان. ومع دخول العراق فصلاً جديداً في تطوره بعد الحرب، فإن معالجة هذه التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ستكون ضرورية لبناء مجتمع أكثر مرونة وشمولاً

إن غياب القوات الأميركية قد يخلق فراغاً أمنياً تملأه أطراف خارجية مثل تركيا وإيران وأطراف داخلية مختلفة، مما يعقد قدرة العراق على تثبيت أمنه الداخلي والدفاع عن حدوده بشكل فعال

مفترق طرق

د. ناصيف حتي

المتحدث الرسمي باسم جامعة الدول العربية
رئيس بعثة جامعة الدول العربية في فرنسا
المندوب المراقب الدائم لدى منظمة اليونسكو

يعيش لبنان اليوم حالة من الحصار المزدوج: حصار من الخارج أو الجوار. حصار الحروب والتوترات المفتوحة في الزمان والمكان. من جهة فلسطين، هنالك الحرب على غزة التي لم تتوقف بعد، إلى التوتر المتزايد في الضفة الغربية ووقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية الذي ما زال هشا. ومن جهة سوريا؛ سقوط النظام والسيناريوهات المختلفة والمحتملة فيما يتعلق باليوم التالي، قبل أن تستقر الأمور مع قيام سلطة جديدة.

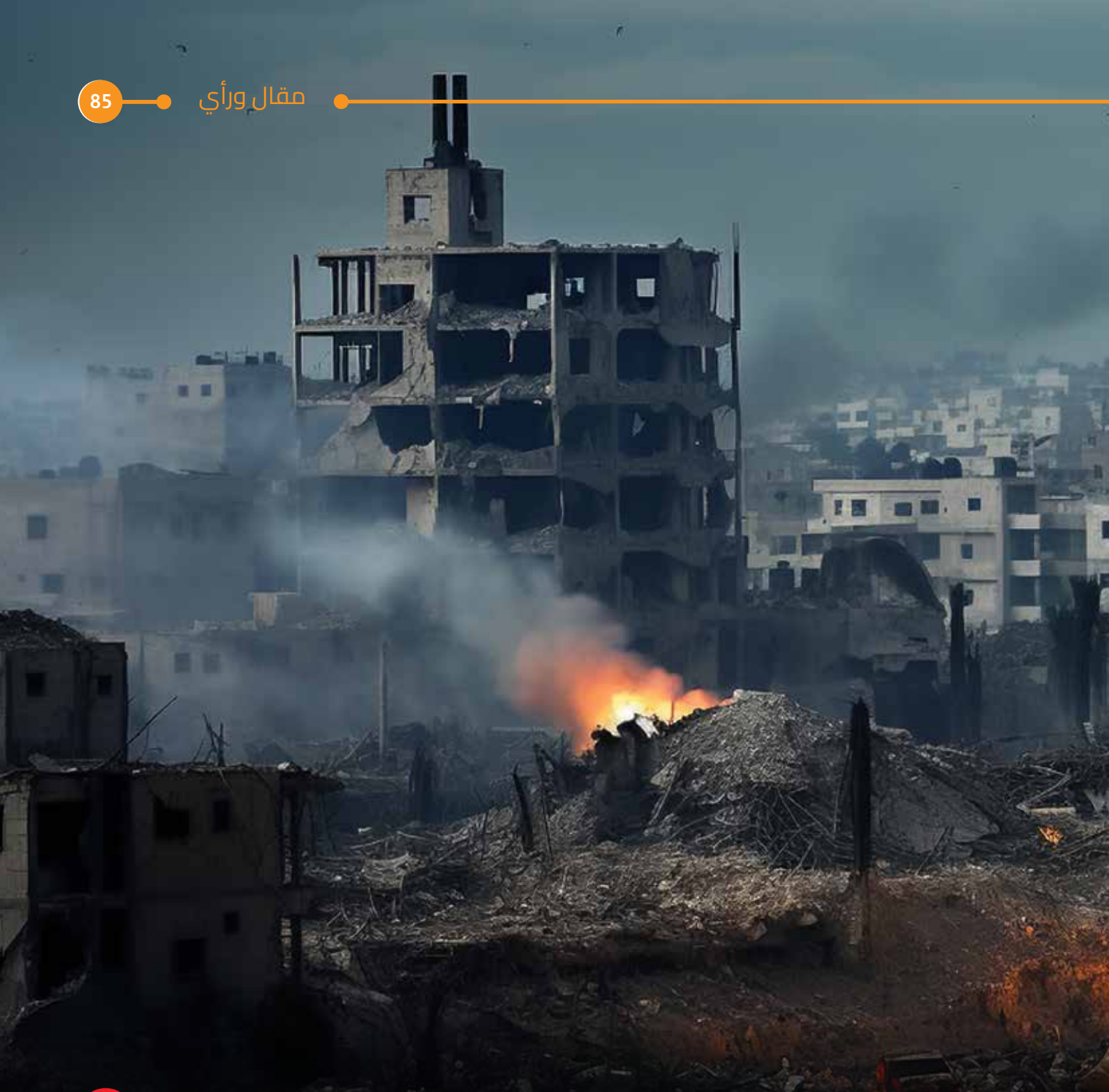

وعلى الصعيد الداخلي أزمة اقتصادية استقرت منذ بضع سنوات في المشهد الداخلي مع ما تحمله من تداعيات خطيرة على المجتمع اللبناني ولو بدرجات مختلفة. أزمة تتخطى بتداعياتها الشأن الاقتصادي إلى مختلف مجالات الحياة الوطنية، تحمل انعكاسات سلبية على الاستقرار المجتمعي، كما تهدد بتحول لبنان إلى «دولة فاشلة» إذا لم تتم معالجة فعلية وشاملة لهذه الأزمة بمختلف أوجهها المترابطة والمتداخلة.

المطلوب «هدنة» سياسية بين الأطراف اللبنانية الفاعلة في سبيل عملية إنقاذ وطني، لأنه لن يبقى شيء للتقاتل عليه إذا لم نعمل بهذه الثلاثية الإنقاذية

وزاد الطين بلةّ كما يقال، هشاشة الاجتماع اللبناني والانقسامات الهوياتية السياسية الحادة التي طبعت الحياة الوطنية في مراحل مختلفة وبعناوين مختلفة. أدى ذلك مع الوقت إلى إضعاف مؤسسات الدولة ومصادرة أدوارها لمصلحة زعامات الطائفيات السياسية في لعبة التنافس وتقاسم مغانم السلطة الوطنية. الأمر الذي جعل لبنان ملعباً «لحروب الآخرين»، كما وصف غسان تويني الحالة اللبنانية، وذلك بأيادٍ لبنانية. وصار لبنان بمثابة صندوق بريد لتبادل الرسائل بين الفاعلين الإقليميين والدوليين في صراعاتهم وحروبهم. وتبلور نوع من القدرية السياسية في لبنان قوامها انتظار استيراد الحلول لمشاكلنا الداخلية من خلال التوافق أو التفاهم في الخارج الذي قد يدوم أو يسقط مع الوقت، بحسب تغير الأولويات والمصالح، تقاطعاً أو تصادماً، بين الأطراف المؤثرة في مرحلة معينة في الأوضاع اللبنانية

ففي خضم التحديات الداخلية والخارجية يستمر الفراغ الرئاسي ومعه غياب حكومة فاعلة، ويبقى «الحوار» على الخط

الخارجي الداخلي عبر لعبة تشابك وتقاطع وتواجه المصالح لإعادة تكوين السلطة والانتهاء من حالة الفراغ الخطير بتكاليفه المتزايدة، إذا ما استمر بلبنان مجتمعاً وسلطات... الجميع يتطلع إلى التاسع من الشهر المقبل موعداً لانتخاب رئيس للبنان، إن لم يكن في ذلك الموعد ففي موعد لاحق بعد أن ينطلق مسار الانتخاب الرئاسي في جلسات متتالية. لكن المطلوب لإطلاق عملية الإنقاذ الوطني ثلاثية مترابطة ومتكاملة، أولها دون شك انتخاب رئيس حامل لرؤية وإرادة بأهمية الإصلاح البنيوي الشامل، وثانيها أن يتم الاتفاق ضمن «حزمة الحل» على تشكيل «حكومة مهمة»؛ حكومة تكون بمثابة «فريق عمل» للتعاون والتكامل في تنفيذ مهام عملية الإصلاح المطلوب، يكون ذلك من خلال الاتفاق على برنامج إصلاحي شامل مع خريطة طريق للتنفيذ بشكل تدريجي

المطلوب «هدنة» سياسية بين الأطراف اللبنانية الفاعلة في سبيل عملية إنقاذ وطني، لأنه لن يبقى شيء للتقاتل عليه إذا لم نعمل بهذه الثلاثية الإنقاذية

في خضم التحديات الداخلية والخارجية يستمر الفراغ الرئاسي ومعه غياب حكومة فاعلة، ويبقى «الحوار» على الخط الخارجي الداخلي

المطلوب لإطلاق عملية الإنقاذ الوطني انتخاب رئيس وتشكيل «حكومة مهمة

سقوط الأسد

بداية تغيرات كـ

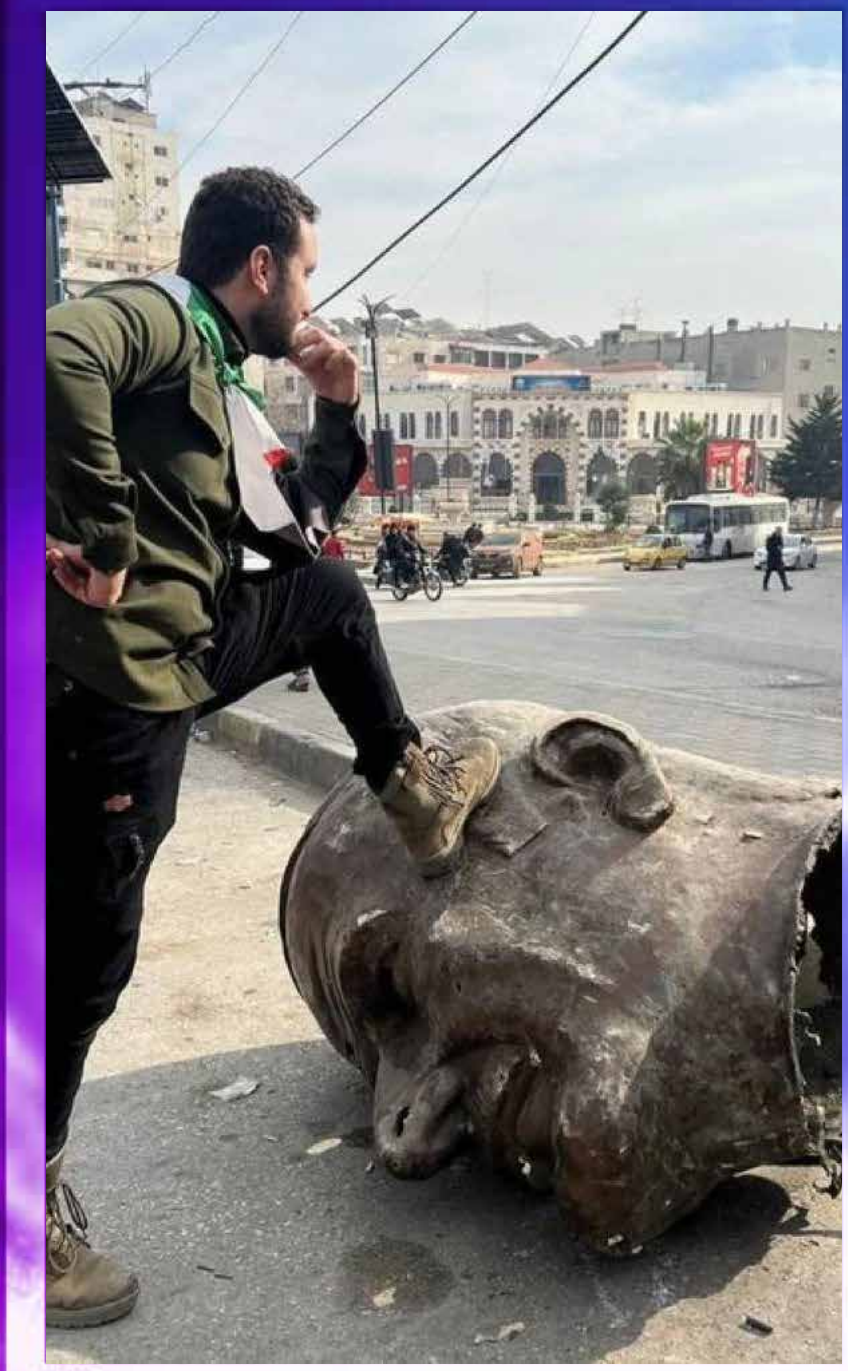

جون بولتون

مستشار الأمن القومي الأميركي السابق

في وقت يعد فيه إطاحة الأسد مساهمة حاسمة في تقليص التهديد الإيراني، إلا أنه لا مصلحة لإسرائيل ولا للحكومات العربية المجاورة ولا للولايات المتحدة في رؤية دولة إرهابية أخرى تنشأ، وهذه المرة على البحر الأبيض المتوسط يتسارع دوران عجلة التاريخ في الشرق الأوسط، حاملاً معه احتمالات لتغيرات جذرية في المنطقة، قد تكون نحو الأفضل أو الأسوأ.

ـــبرى أم تهديدات جديدة؟

تم النقل بتصرف من صحيفة الاندبندنت - ترجمة: مؤسسة رؤى

جاء انهيار ديكتاتورية عائلة الأسد في سوريا كصدمة مدوية للجميع، بدءاً ببشار الأسد نفسه، ومروراً بحلفائه في روسيا وإيران. حتى أجهزة الاستخبارات العربية والغربية عجزت عن كشف هشاشة النظام، بخاصة ضعف وعدم ولاء مؤسساته العسكرية والأمنية

سقط الحكم الديكتاتوري الوحشي، ولكن ما الذي سيأتي بعد ذلك؟ الأهم هو أن إسقاط الأسد يمثل هزيمة كبيرة أخرى لحكم الملالي في إيران. فبعد الضربات القوية التي تلقتها ميليشيات «حزب الله» من إسرائيل، والتفكيك شبه الكامل لـ«حماس»، تعد هذه ثالث كارثة كبرى تواجه استراتيجية «طوق النار» المناهضة لإسرائيل التي تتبناها طهران. وعلى رغم أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وافق على وقف إطلاق النار مع «حزب الله»، فقد أوضح أن مدته لا تتجاوز 60 يوماً، وتنتهي مباشرة بعد مغادرة جو بايدن منصبه. سيواجه «حزب الله» مزيداً من المصاعب إذا تم قطع خط إمداده البري عبر العراق وسوريا بشكل دائم. ولا يوجد وقف إطلاق نار مع «حماس»، مما يعني أن كلا الوكيلين الإرهابيين قد يواجه مزيداً من الضربات الإسرائيلية

أما بالنسبة إلى إيران نفسها، فلا يمكن لأوضاعها أن تكون أسوأ من ذلك. فمع سقوط ثلاث ركائز رئيسة لقوتها الإقليمية، أو قرب سقوطها، أصبح الملالي في خطر كبير على المستويين الدولي والداخلي. وقد انتشرت الاتهامات المتبادلة وإلقاء اللوم بين كبار قادة الحرس الثوري والجيش الإيراني النظامي بالفعل على نطاق واسع بين صفوف الشعب

التفكك والانقسام في صفوف القيادات العليا للأنظمة الاستبدادية غالباً ما يكونان من أولى علامات انهيار النظام. في إيران، كان الاستياء الشعبي واسع النطاق بالفعل نتيجة للتدهور الاقتصادي المزمن، ومعارضة الشباب والنساء عموماً،

فضلاً عن التوترات العرقية وغيرها. وإذا بدأ الحرس الثوري والقيادة العسكرية النظامية في الانهيار، فإن احتمالات اندلاع صراع مسلح داخلي تزداد. وقد أظهر انهيار نظام الأسد أن مظاهر القوة قد تخفي ضعفاً عميقاً، وأن الانهيار يمكن أن يحدث بشكل مفاجئ وسريع

خارجياً، لم يكن نظام إيران أبداً بهذا القدر من الهشاشة منذ ثورة 1979. فقد تمكنت إسرائيل من تدمير أنظمة الدفاع الجوي S-300 التي زودت بها روسيا إيران، وإلحاق أضرار جسيمة بقدراتها الصاروخية الباليستية، وتدمير أجزاء من برنامجها للأسلحة النووية. لم يحظ نتنياهو بفرصة أفضل من الآن للقضاء على كامل البرنامج النووي الإيراني أو أجزاء كبيرة منه. إن تحقيق ذلك سيجعل إسرائيل والدول المجاورة والعالم بأسره أكثر أماناً من تهديد الانتشار النووي الإيراني الذي استمر لعقود، في انتهاك طويل الأمد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

على إسرائيل، بمساعدة الولايات المتحدة إن كان في ذلك حاجة، السعي إلى تحقيق النصر في قضية البرنامج النووي. لن يقضي ذلك فقط على تهديد طهران بهولوكوست نووي، بل سيوجه أيضاً ضربة سياسية أخرى للملالي على الصعيد الداخلي. فضلاً عن عشرات المليارات من

إذا بدأ الحرس الثوري والقيادة العسكرية النظامية في الانهيار، فإن احتمالات اندلاع صراع مسلح داخلي تزداد

الدولارات التي أهدرت في دعم وكلاء إيران الإرهابيين الذين تعرضوا الآن للتدمير، فإن المليارات التي أنفقت على تطوير الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية ستعد أيضاً أموالاً مهدورة. وسيكون من حق المواطنين الإيرانيين تماماً أن يستنتجوا أن الملالي لم يكونوا أبداً حريصين على مصالحهم، وأن إطاحتهم أصبحت الآن مبررة تماماً

روسيا هي ثاني أكبر الخاسرين. فإضافة إلى انشغالها وانهماكها جراء عدوانها غير المبرر ضد أوكرانيا، الذي يوشك على دخول عامه الثالث، افتقر الكرملين إلى الموارد لإنقاذ عميلها في دمشق. إذ إن إهانة فلاديمير بوتين تتردد أصداؤها عالمياً، وستترك أيضاً تأثيراً مدمراً داخل روسيا، ربما تحفز أخيراً معارضة أكثر فاعلية للأعباء المستمرة التي تفرضها حرب أوكرانيا على مواطني روسيا واقتصادها

حتى إن روسيا قد تواجه خسائر أكبر في المستقبل. فالمصالح الرئيسة للكرملين في سوريا هي في قاعدة طرطوس البحرية وقاعدة اللاذقية الجوية، وهما المنشآتان العسكريتان الوحيدتان لروسيا خارج أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. هاتان القاعدتان حيويتان لموقع روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. وإذا ما اضطرت روسيا إلى إخلاء هاتين القاعدتين، فإن

من المهم بالنسبة إلى المنطقة والعالم أن تبذل جهود عاجلة لتحديد وتأمين جميع جوانب برامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية للأسد

قدرتها على تعزيز قوتها خارج البحر الأسود ستتقلص بصورة كبيرة، كما سيتراجع تهديدها لحلف الناتو عبر البحر الأبيض المتوسط. وعلى رغم أن هناك مؤشرات أولية على أن روسيا قد تحاول الاحتفاظ بالقاعدتين، تشير صور فضائية تجارية حديثة

إلى أنها قد تكون تستعد لسحب بعض أو كل قواتها. لا يزال الوضع غير مستقر من دون شك، تعد تركيا، وتنظيم «هيئة تحرير الشام" HTS، والجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا هم الرابحون الكبار حتى الآن. ومع ذلك، فإن الوضع

تمكنت إسرائيل من تدمير أنظمة الدفاع الجوي S-300 التي زودت بها روسيا إيران، وإلحاق أضرار جسيمة بقدراتها الصاروخية الباليستية

الداخلي في سوريا أبعد ما يكون عن الاستقرار. لا يزال الجنود الأميركيون موجودين في شمال شرقي سوريا، إذ تقدم الدعم لقوات الدفاع السورية التي تضم بشكل رئيس الأكراد في حملة مكافحة «داعش»، وكذلك في منطقة التنف. لا ينبغي التخلي عن الأكراد، بخاصة في ظل الطموحات «العثمانية الجديدة» للرئيس رجب طيب أردوغان لتوسيع نفوذ تركيا في الأراضي العربية. سيكون من الخطأ، في هذه المرحلة، إزالة «هيئة تحرير الشام» من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية في واشنطن، على رغم أن إدارة بايدن تفكر في اتخاذ هذه الخطوة بشكل غير حكيم. في وقت يعد فيه إطاحة الأسد مساهمة حاسمة في تقليص التهديد الإيراني، إلا أنه لا مصلحة لإسرائيل ولا للحكومات العربية المجاورة ولا للولايات المتحدة في رؤية دولة إرهابية أخرى تنشأ، وهذه المرة على البحر الأبيض المتوسط. أمامنا دبلوماسية حساسة في الفترة المقبلة. وفي هذه الأثناء، كان بايدن على صواب عندما قصف مستودعات أسلحة «داعش» في شرق سوريا لحرمان «هيئة تحرير الشام» من تلك الموارد، كما أن إسرائيل مبررة في تدمير الأصول العسكرية لحكومة الأسد للسبب نفسه. من المهم بالنسبة إلى المنطقة والعالم أن تبذل جهود عاجلة لتحديد وتأمين جميع جوانب برامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية للأسد. فقد استخدم الأسد الأسلحة الكيماوية ضد شعبه في عامي 2017 و2018، لذا لا شك في أن هذه القدرات موجودة لذا وعلى رغم أن هناك كثيراً من الأخبار الإيجابية في شأن إطاحة الأسد ونفيه إلى موسكو، فإن الظروف في سوريا لا تزال تشكل تهديداً خطراً للسلام والأمن في الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم. ليس هذا وقت التراخي أو التراجع، بخاصة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية المقبلة برئاسة ترمب

هل «حرَّر» الشرع إيران من الإنفاق على المنطقة؟

أمير طاهري

صحافي إيراني ورئيس تحرير
صحيفة «كيهان» الإيرانية

في أغلب المكاتب الحكومية في طهران، أول ما يصادفه الزائر هو صورة من الورق المقوى للجنرال الراحل قاسم سليماني الذي قُدِّم باعتباره «أعظم قائد عسكري في التاريخ الإسلامي». و عرف أيضاً باسم «الشهيد الحاج قاسم»، وبزين تمثاله النصفي الشهير الميادين العامة والملاعب الرياضية في أكثر من ١٠٠ مدينة وبلدة إيرانية.

بدأ شبح سيد جديد من أسياد الشجاعة، هذه المرة يُعتبر عدواً لإيران يتسلل إلى الخطاب الوطني والدعاية الرسمية

قد يستحق الشرع لقب «بطل إيران»، إن لم يكن بالضرورة لقب «بطل الإسلام»، أكثر من لقب «الحاج قاسم»

يعتبر «الحاج قاسم» الذي يحظى بتقدير كبير باعتباره القائد الذي هزم الولايات المتحدة، وأذل إسرائيل، وغزا العراق وسوريا ولبنان وأجزاء من اليمن، واحداً من الثلاثة الذين يسيطرون على الميثولوجيا (الأساطير) الخمينية، والآخران هما الخميني، وخامنئي. لكن ماذا لو تحول المد ضد «الحاج قاسم»؟

لقد «تأجلت» بهدوء، خلال الأيام الأخيرة، الخطط الرامية إلى تثبيت تمثاله النصفي في أكثر من 1000 بلدة ومدينة في إيران، كما تراجع الحديث عن مغامراته الجريئة في مختلف وسائل الإعلام الرسمية وخطب الجمعة. وبدلاً من ذلك، بدأ شبح سيد جديد من أسياد الشجاعة، هذه المرة يُعتبر عدواً لإيران، يتسلل إلى الخطاب الوطني والدعاية الرسمية: «مُحرر دمشق» أحمد الشرع، الشهير بأبو محمد الجولاني

دعونا نطرح اقتراحاً استفزازياً: قد يستحق الشرع لقب «بطل إيران»، إن لم يكن بالضرورة لقب «بطل الإسلام»، أكثر من لقب «الحاج قاسم». لماذا؟

أولاً لأن «الحاج قاسم» كان نوعاً من «الوكلاء المؤقتين» الذين أنفقوا ما بين 30 و50 مليار دولار من أموال إيران لخلق إمبراطورية من الأحلام الخيالية في العراق وسوريا ولبنان وغزة وأجزاء من اليمن، والتي تتلاشى كالدخان في الهواء. وفي افتتاحية نُشرت يوم الاثنين، أشارت صحيفة «كيهان» اليومية التي تعكس

آراء المرشد، إلى أن «الشعور العميق بالألم» الذي يشعر به المرء لفقدان إمبراطورية «الحاج قاسم» يشبه ما شعر به العالم الإسلامي بعد خسارة الأندلس (إسبانيا)

من خلال إثبات أنه لا يمكن بناء إمبراطورية مع «الوكلاء المؤقتين»، ربما يكون الشرع أو الجولاني قد خرق الوهم بأن إيران، على حد تعبير وزير خارجيتها السابق جواد ظريف، أصبحت «القوة الإقليمية العظمى». وهذا قد يقنع الحكام في إيران بالتخلي عن غرورهم، الأمر الذي من شأنه أن يفيد الجميع بما في ذلك «الملالي». ربما يكون الشرع قد خدم مصالح إيران بطرق أخرى. من خلال إرغام الإيرانيين على الفرار من سوريا، يساعد الشرع إيران على تجنب المزيد من الخسائر البشرية التي تقدر بما بين 5000 و6000 قتيل، وأكثر من 30 ألف جريح منذ عام

تعمل الأسرة الحضرية الإيرانية المتوسطة على تحويل جزء كبير من مدخراتها إلى عملات أجنبية لا تزال قيمتها في ارتفاع بسبب عدم كفاية المعروض منها

2011. بعد ذلك، يمنح الشرع طهران الفرصة للتخلص من نحو 80 ألف مرتزق من الأفغان، والباكستانيين، واللبنانيين، والسوريين، الذين قاتلوا من أجل «الحاج قاسم» في سوريا (قد يكون من الصعب تنفيذ هذا الأمر، ولكن هذه مسألة أخرى). كما أن الشرع يقطع الطريق على طهران للوصول المباشر إلى بيروت عن طريق البر؛ مما يزيد من صعوبة شحن الأموال والأسلحة إلى ما تبقى من الفرع اللبناني لـ«حزب الله» الذي يكلف إيران ما يقدر بنحو 800 مليون دولار سنوياً في الوقت نفسه، فإن إغلاق سوريا أمام نصف مليون حاج إيراني، والذين يذهبون لزيارة ضريح السيدة زينب، شقيقة الإمام الحسين، من شأنه أن يوفر على إيران مليار دولار أخرى من الدولارات الباردة. وهذا بدوره يمكن أن يساعد جزئياً على إطفاء العطش إلى الدولارات الذي ابتُلي به

الاقتصاد الإيراني منذ أن شرع «الحاج قاسم» في بناء إمبراطوريته

وبما أن الحكومة في إيران - بفضل صادرات النفط - هي المصدر الرئيس للدولارات، فإن خفض الإنفاق النقدي في سوريا ولبنان قد يؤدي إلى خفض قيمة الدولار الأميركي من خلال زيادة المعروض منه في السوق المحلية

وهذا بدوره من شأنه أن يُقلل من التضخم، أو على الأقل يُبطّئ من الاندفاع الحالي نحو التضخم المفرط. وفي الوقت الحالي، تعمل الأسرة الحضرية الإيرانية المتوسطة على تحويل جزء كبير من مدخراتها إلى عملات أجنبية لا تزال قيمتها في ارتفاع بسبب عدم كفاية المعروض منها

ربما يكون الشرع قد ساعد إيران بطرق عدة أخرى. قبل أربع سنوات، طلب الجنرال محمد باقري رئيس أركان الجيش الإيراني تخصيص مبلغ مليار دولار سنوياً لنشر 4000 من حرس الحدود الإضافيين لإنهاء هجمات نحو 80 جماعة إرهابية تعمل من قواعد في باكستان. ولكن طلبه قوبل بالرفض بهدوء؛ لأن «الدفاع عن الضريح» في دمشق كان يشكل أولوية أكبر. فبفضل الشرع، ربما يحصل باقري الآن على 4000 من حرس الحدود

> **بفضل الشرع، قد تتمكن إدارة الرئيس مسعود بزشكيان أيضاً من معالجة المشاكل الأخرى التي يتم تجاهلها بسبب نقص الأموال**

كما أن أكثر من 15 ألف عائلة تُعرف بالفارسية باسم «مال باختيغان»، تم القضاء على مدخراتها طيلة حياتها مع انهيار مشاريع «الاستثمار الاحتيالي» الوهمية التي أقرتها الدولة، يمكن أن تكون ممتنة للجولاني أيضاً. وقد تم تأجيل خطة لتعويضهم جزئياً عام 2018؛ نظراً إلى أن الحكومة لم تتمكن من توفير 500 مليون دولار مطلوبة

بفضل الشرع، قد تتمكن إدارة الرئيس مسعود بزشكيان أيضاً من معالجة المشاكل الأخرى التي يتم تجاهلها بسبب نقص الأموال. على سبيل المثال، لماذا لا نعيد بناء أرصفة الموانئ التي دُمرت في الحرب الإيرانية - العراقية قبل عقود، والتي كانت في السابق تجعل من «خرامشهر» الميناء البحري الأكبر في إيران؟ وغيره الكثير من الاستثمارات الأخرى التي أصبح ممكناً تحقيقها

ربما يكون الشرع قد قدم لإيران معروفَين آخرَين: أولاً، أظهر أن إنفاق المال والدماء على قتل الشعوب الأخرى للحفاظ على الطاغية المكروه في السلطة، ليس سياسة جيدة أو اقتصاداً جيداً. وربما أدرك حتى أدنى صانعي القرار فطنةً في طهران هذه الرسالة. وثانياً، إذا كانت تركيا في عهد الرئيس رجب طيب إردوغان راغبة في تغيير عصابة الخمينيين باعتبارهم مدّعين لقيادة العالم الإسلامي، فدعها تتذوق بعضاً من حساء «الساحرات» الذي جلبه «الحاج قاسم» وسيده إلى إيران

بعد هروب بشار الأسد

هواجس عودة البعثيين في العراق

وسط التحولات السياسية المتسارعة في سوريا، تبرز اليوم مخاوف عراقية بشأن تأثير سقوط نظام بشار الأسد على الساحة الداخلية للعراق، خصوصاً فيما يتعلق بعودة الفكر البعثي ونشاطات الهاربين من هذا الحزب المحظور سواء في سوريا أو العراق.

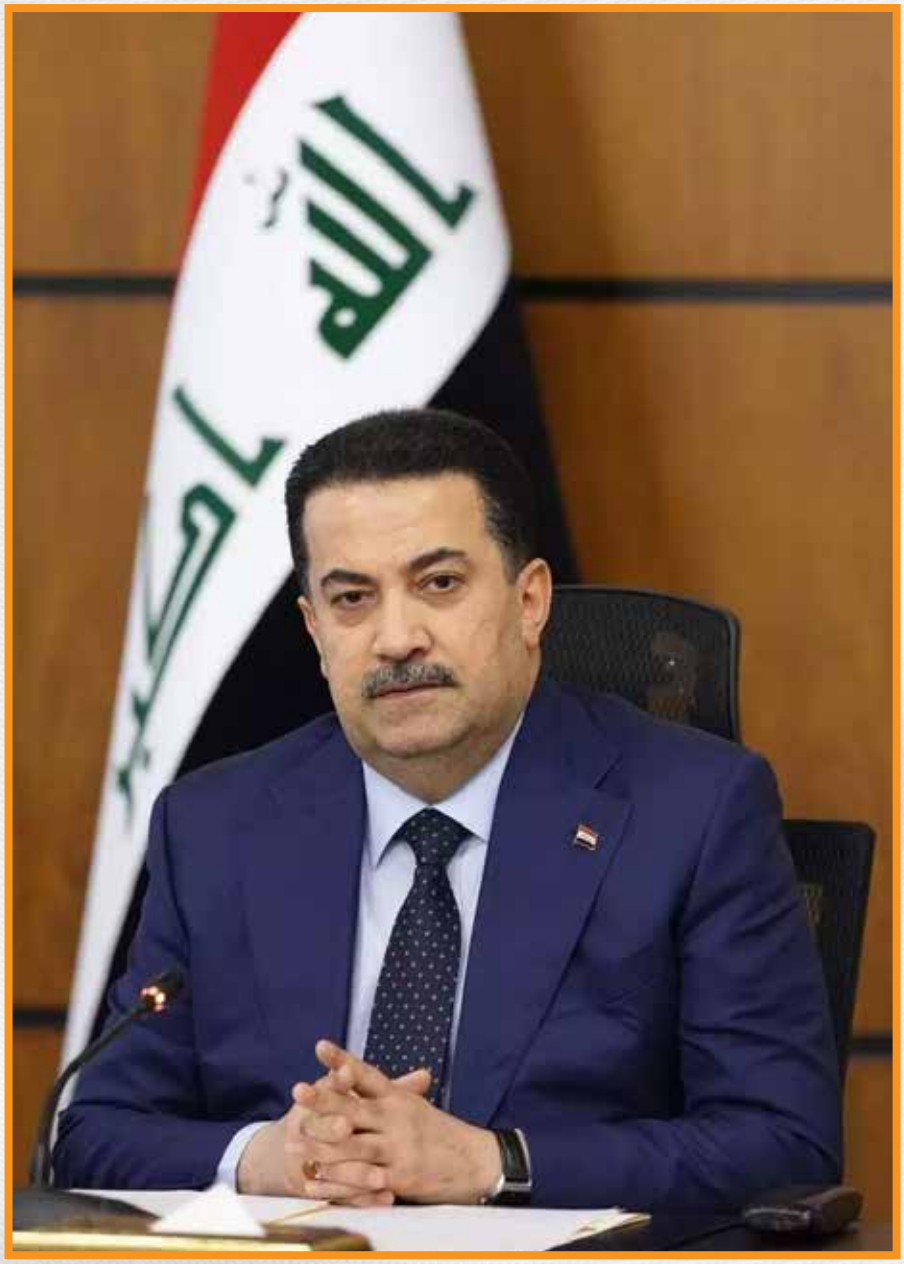

رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أكد على ضرورة مراقبة دقيقة لتحركات حزب البعث المنحل، معتبراً أن الحذر واجب في ظل أي تطورات قد تهدد الأمن والاستقرار في البلاد، إذ يشكل حزب البعث العربي الاشتراكي رمزاً لفترة مظلمة في تاريخ العراق وسوريا، حيث تركت سياساته العدوانية آثاراً كارثية على المستويين الإنساني والاقتصادي. بعد سقوط النظام البعثي في العراق عام 2003، تم حظر الحزب وتأسيس هيئة المساءلة والعدالة لضمان منع أي عودة محتملة لهذا الفكر ومع تصاعد الحديث عن احتمال دخول البعثيين إلى العراق بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، تتزايد المخاوف من أن يؤدي هذا الحدث إلى تشكيل قاعدة بعثية جديدة وقوية من بعض الشخصيات البعثية الهاربة إلى العراق، أو أن يتم استغلال الفوضى السياسية لإعادة تنظيم صفوف الحزب في الداخل العراقي

خلال اجتماع لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني مع رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، باسم محمد البدري، جدد السوداني التزام الحكومة بمراقبة دقيقة لتحركات الحزب المنحل. وأكد على أهمية معالجة آثار الحقبة البعثية السوداء ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت بحق الشعب العراقي

وأشار السوداني إلى أن الحكومة تعمل وفقاً للقوانين السارية لضمان عدم السماح بعودة الحزب، داعياً الهيئة إلى تقديم تقرير مفصل عن أعمالها وإجراءاتها لضمان الشفافية والمساءلة

فهل العراق يخشى فعلاً من عودة البعثيين

مخاوف عودة البعثيين في العراق ليست مجرد تساؤل، بل هي قضية تحمل أبعاداً سياسية وأمنية واجتماعية عميقة، هذه المخاوف تستند إلى عدة عوامل، منها التاريخ الطويل لحزب البعث وتأثيره المدمر في حقبته، إلى جانب التقارير التي تشير إلى استمرار نشاط بعض الشخصيات البعثية في الخارج. لكن هل هذه المخاوف مبررة؟ لنلقِ نظرة على الحقائق

1. البيئة السياسية الحالية:

العراق اليوم يختلف بشكل كبير عن فترة حكم حزب

البعث، إذ تبنت الدولة نظاماً ديمقراطياً مع تعددية سياسية، وهو ما يضع تحديات أمام أي محاولة لعودة الفكر البعثي

الحكومة العراقية، بقيادة محمد شياع السوداني، تتعامل بجدية مع هذا الملف، وهو ما يتضح من دعواتها لمراقبة دقيقة وتحركات هيئة المساءلة والعدالة

2. النشاط البعثي في الخارج:

بعد سقوط النظام العراقي عام 2003، فرَّت العديد من القيادات البعثية إلى دول الجوار ودول أخرى. هناك تقارير تشير إلى محاولات لإعادة تنظيم أنفسهم أو نشر أفكارهم من الخارج

سقوط نظام بشار الأسد، إذا حدث، قد يؤدي إلى تحركات جديدة لهذه القيادات، حيث كانت سوريا تحتضن العديد من الشخصيات البعثية العراقية

3. القلق الشعبي والسياسي:

الذاكرة الجماعية للعراقيين ما زالت تحمل الكثير من الآلام من فترة حكم البعث، الانتهاكات، القمع، والفساد الذي ميز تلك الفترة يجعل أي إشارات لعودة الحزب مثيرة للقلق

يُخشى أن يستغل البعثيون أي فراغ سياسي أو أزمات داخلية لمحاولة العودة تحت أسماء أو شعارات جديدة

4. الإجراءات الحكومية:

الحكومة الحالية تؤكد على أهمية المراقبة المستمرة، وتدعو هيئة المساءلة والعدالة إلى تقديم تقارير دقيقة عن النشاطات المتعلقة بالحزب

سقوط نظام بشار الأسد قد يدفع بعض الشخصيات البعثية الهاربة إلى البحث عن موطئ قدم جديد

التعامل مع هذا الملف يعتمد على استراتيجيات قانونية وسياسية واضحة لضمان عدم تكرار أخطاء الماضي

5. الرأي العام والمجتمع الدولي:

العراقيون أنفسهم أصبحوا أكثر وعياً بأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يقلل من فرص قبول الفكر البعثي مرة أخرى

المجتمع الدولي يدعم العراق في تعزيز استقراره، وهو ما يضع عراقيل إضافية أمام أي محاولات لعودة البعث

لكن السؤال المطروح اليوم، بعد عقود من التغيير، تبنت العراق سياسات جديدة مبنية على الديمقراطية والتعددية.

فهل يمكن للفكر البعثي أن يجد مكاناً له في هذا المناخ السياسي

بالنظر إلى العقود التي مرت منذ سقوط نظام البعث وتبني العراق سياسات جديدة قائمة على الديمقراطية والتعددية، فإن احتمالية عودة الفكر البعثي أو إيجاد مكان له في هذا المناخ تعتمد على عدة عوامل

الذاكرة التاريخية الجماعية: المجتمع العراقي لا يزال يحمل ذكريات مؤلمة من حقبة البعث بما يشمل القمع السياسي والحروب والصراعات الداخلية. هذه الذاكرة تجعل قبول الفكر البعثي أمرًا صعبًا في ظل الرغبة العامة في تجاوز تلك الفترة

يبقى العراق في مواجهة اختبار جديد يقتضي منه التحلي باليقظة والاستعداد، فالتاريخ قد يحمل دروساً

الإطار القانوني والسياسي: الدستور العراقي يحظر الأحزاب التي تتبنى الفكر البعثي أو تسعى لإحيائه، ما يضع قيودًا قانونية واضحة تمنع وجود هذا الفكر بشكل رسمي في النظام السياسي

التغيرات الاجتماعية والسياسية: العراق شهد تحولًا نحو التعددية السياسية وإعطاء مساحة أكبر للمشاركة الشعبية وحقوق الأقليات، وهو مناخ يتعارض مع الإقصائية التي كان يمثلها الفكر البعثي

استمرار الأيديولوجيا في الخفاء: على الرغم من هذه التحديات، يمكن أن يظل الفكر البعثي موجودًا كأيديولوجيا خفية أو تيار ثقافي بين بعض الأفراد الذين يعتبرونه رمزًا لوحدة العراق أو قوة الدولة، لكن من الصعب أن يتحول إلى حركة سياسية مؤثرة بشكل علني

الديناميكيات الإقليمية والدولية: الدعم الإقليمي أو الدولي لأي تيار سياسي في العراق يلعب دورًا كبيرًا في استمراره أو تلاشيه. ومع التغيرات في العلاقات الدولية، لا يبدو أن هناك اهتمامًا كبيرًا بإعادة إحياء هذا الفكر

إضافة لذلك يرى بعض الخبراء أن سقوط نظام بشار الأسد قد يدفع بعض الشخصيات البعثية الهاربة إلى البحث عن موطئ قدم جديد، العراق، الذي يعاني من تحديات أمنية واقتصادية، قد يصبح هدفاً لهذه الشخصيات

في المقابل، يعتبر آخرون أن العراق اليوم يملك من القوة والوعي السياسي ما يكفي لردع أي محاولات لإعادة البعثيين إلى الساحة السياسية. كما أن هيئة المساءلة والعدالة تواصل عملها لضمان تنفيذ القانون ومحاسبة كل من يثبت تورطه في أنشطة حزبية غير قانونية

فبين مخاوف عودة البعثيين وتحديات المرحلة المقبلة، يبقى العراق في مواجهة اختبار جديد يقتضي منه التحلي باليقظة والاستعداد، فالتاريخ قد يحمل دروساً، لكن المستقبل يتطلب عملاً مستداماً لحماية المكاسب الديمقراطية التي تحققت بعد سنوات من الصراع

بين الهوية الوطنية والطموحات الإقليمية

الكورد في سوريا والش

محمد الرميحي
الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة في الكويت

ما يتكشف على الأرض في سوريا أنه جرت مذابح هائلة، حتى أكثر المتشائمين، لم يكن يقدر مدى فداحتها، وما عرفه العالم حتى الآن ما هو إلا رأس جبل الثلج، حكم طائفي إبـادي، شعـاره تغييب الخصوم، وكما قال صديق في المعارضة السورية (إنه أسوأ حكم مر على سوريا منذ الفتح الإسلامي)!

تاريخ ذلك الحكم يُترك للسوريين لنبش عفنه الذي يزكم الأنـوف، مـاذا عن المستقبل، وخاصة ترتيب الحكم الجديد مع بقية المكونات السورية؟

ـــــيعة في لبنان

سوريا بها ست عشرة ملة عرقية وإثنية، عرب، وكورد، وتركمان، وشركس، وأرناؤوط، ودروز، وشيعة، وعلويون، ومسيحيون، وإسماعيلية، ومرشديون، إيزيديون وغيرهم، تكبر تلك المكونات أو تصغر، والسنة فيها أغلبية، كما أن سوريا (الشام) تاريخياً بلد مهاجرين، لذلك أكبر حي في دمشق اسمه (حي المهاجرين)، معظم القوى المسلحة التي وصلت إلى السلطة هم السنة، وهناك فصيل مسلح كردي

الظاهرة الاجتماعية الأهم في سوريا أن كل تلك المكونات تكاد تكون ذائبة مع بعضها في النسيج الاجتماعي السوري، في المدن والبلدات المختلفة، أي أن القليل من تلك المكونات له جغرافيا واحدة، والذي يجعل الجميع يحمل الصفة العربية بشكل عام، فليس أمام السوريين إلى المستقبل إلا دولة وطنية جامعة

مشكلة الكورد أن لهم الحلم القديم في إقامة دولة كردية، وهي القضية التي تشغل كل دول الجوار، الكرد في سوريا أقل المجموعات الكردية في الإقليم، الغالبية في تركيا، والبعض في العراق وفي إيران، على اختلاف الأرقام المتوفرة، والمنطقة الجغرافية التي يتموضع فيها كرد سوريا، ليست كردية صافية، بل فيها عرب وتركمان وربما أكثرية، فسوريا من المستبعد أن تكون ذات كيان كردي مستقل، وجودهم مسلحين في العشرية السابقة كان وظيفياً، وقد انتهى بحدوث التغيير

تركيا تخوض صراعاً طويلاً مع حزب كردي يرفع شعار الدولة الكردية هو حزب

وضع الكرد في العراق مختلفة ظروفه، وقد قادت إليه حماقات صدام حسين، وتدخل دول في الجوار

العمال الكردي، وهو مصنف على أنه إرهابي، وتاريخ الصراع الكردي التركي طويل، حاولت تركيا أن تحتويه في أكثر من مرحلة، إلا أن ليس كل الكورد في تركيا هم ذلك الحزب، فبعضهم مشارك في حزب العدالة والتنمية الحاكم (ستون نائباً من الحزب أكراد) وهناك حتى لحزب العمال ممثلون تسعة في البرلمان التركي، وقيادات تاريخية تركية، منهم رئيس الوزراء توركت أوزال، أبو الإصلاح الاقتصادي، واليوم محمد شمشك عرَّاب الاقتصاد الحالي في الوزارة القائمة

في سوريا أيضاً كان في الحكم كورد، شكري القوتلي، وحسني الزعيم، وأديب الشيشكلي، ورئيس الوزراء محسن البرازي، فليس أمام المكون الكردي السوري غير الدولة الوطنية، وجوده مسلحاً يزعج الأتراك ويعرض قيام الدولة السورية الوطنية للخطر

وضع الكرد في العراق مختلفة ظروفه، وقد قادت إليه حماقات صدام حسين، وتدخل دول في الجوار، ولكن ليس مرشحاً أن يكرر، حتى محاولة الاستقلال في الاستفتاء عام 2017 فشلت، فليس أمام كرد سوريا إلا الانخراط مع غيرهم في الدولة المدنية. في لبنان هناك ثماني عشرة طائفة، استقوى على الجميع تقريباً «حزب الله» في مرحلة سابقة بسبب التدخل الإقليمي وبسبب الإغواء أو التخويف، وشعارات زاعقة، مما أوصل لبنان إلى الدولة الفاشلة، والاقتصاد المعوق، بعد التطورات الأخيرة ليس لشيعة لبنان إلا الدولة الوطنية الجامعة، بصرف النظر عن مرارة الماضي ومآسيه التي حملتها الأطراف الأخرى، دون ذلك فإن الوضع الإقليمي والدولي لن يسمح للحزب أن يكون مسلحاً يتحكم في الدولة كما كان،

مشكلة الكورد أن لهم الحلم القديم في إقامة دولة كردية، وهي القضية التي تشغل كل دول الجوار

أو مهدداً للسلم الاجتماعي اللبناني، وكلما وصلت قياداته لهذه النتيجة، كان أفضل لها وللآخرين. العنوان الأهم في كل هذه المرحلة الضبابية السابقة في عدد من الدول العربية على رأسها لبنان وسوريا وأيضاً العراق واليمن، هو رفض مكون أو أكثر السماح بالتساكن والعيش المشترك مع المكونات الأخرى في الوطن، ومحاولة فريق، تحت شعارات مختلفة، الاستحواذ على السلطة والثروة، وتهميش الآخرين، بل في بعض المناطق تصفية قياداتهم. تلك المعادلة يكاد وقتها أن ينتهي، فلا مناص من الدولة الوطنية القانونية العادلة، غيرها استمرار صراع الطوائف، وإضعاف الأوطان وتعرضها للاختراق. لذلك، فإن النظام الجديد في سوريا ليس له طريق للنجاة والاستمرار إلا ذلك الطريق، الدولة الوطنية القانونية والتي تضم كل المكونات، تحت سقف واحد وبمسطرة قانونية واحدة. ليس سهلاً صناعة الحداثة في الدولة التي خرجت من جب الاستحواذ والاستبداد، ومع صعوبة العملية إلا أنها تستحق العمل الجاد تجاهها وأمام سوريا تحديان ضخمان، على الأقل الملف الاقتصادي، الذي يحتاج إلى حل سريع، وملف رأس المال الوطني الذي هاجر. من هنا تأتي أهمية احتضان العرب لسوريا الجديدة، وخاصة العرب الأقرب، وهي دول الخليج والأردن ومصر، هي محاولة تستحق أن تخاض وبالسرعة اللازمة من أجل مساعدة سوريا في المرور الآمن بالمنعطف الخطير. آخر الكلام: الليالي حبلى والإدارة الأميركية القادمة صعب توقع توجهها، بالتالي على العرب أن يبادروا لحفظ الأمن والسلام في إقليمهم، وسوريا واسطة العقد

بعد سقوط نظام الأسد.. هل س

يعتبر كثير من المراقبين أن انهيار نظام الأسد له انعكاس كبير على النظام الإيراني، لأن سوريا كانت حجر الزاوية في استراتيجية طهران الإقليمية، فهل يسقط النظام الإيراني بعد نجاح المعارضة في الإطاحة ببشار، خيم نوع من التفاؤل الحذر لدى كثيرين في إيران، بعد الانهيار المفاجئ والسريع لنظام بشار الأسد في سوريا، إذ يرى الذين خاب أملهم في نظامهم، أن هناك أوجه تشابه بين نضالهم ونضال الشعب السوري لإسقاط الدكتاتور. لقد كان سقوط نظام بشار الأسد، المتوارث لما يزيد عن خمسين سنة، ذا أهمية كبيرة بالنسبة للإيرانيين، لأن سوريا كانت حجر الزاوية في استراتيجية طهران الإقليمية، ولا ترمز فقط إلى النفوذ الجيوسياسي ولكن أيضا إلى نموذج مشترك للاستبداد، وبالتالي فإن صدى التطورات في سوريا، يصل مداه إلى كل زوايا المشهد الاجتماعي والسياسي في إيران. لقد أحيت الإطاحة بالأسد الأمل بين الإيرانيين في التغيير المحتمل داخليا، وخاصة بعد حملة القمع الوحشية التي شنتها الحكومة الإيرانية على حركة «المرأة، الحياة، الحرية»، والتي خلّفت مئات القتلى وآلاف السجناء.

إعداد:

فريق التحرير مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

يسقط النظام الإيراني؟

تؤكد تصريحات خامنئي مخاوف النظام الحاكم في إيران من تأثير الأحداث في سوريا عليه، خاصة وأن الإطاحة بالأسد تسلط الضوء على نقاط الضعف في الأنظمة التي تقمع المعارضة وتعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي، كما تخشى القيادة الإيرانية أن يتردد صدى عوامل مماثلة مزعزعة للاستقرار، مثل الصعوبات الاقتصادية الكبيرة والتحالفات الإقليمية التي تشهد تراجعا وتهدد استقرارها

أما بالنسبة للعراق والوجود الإيراني فيها فإن أحدث سقوط نظام بشار الأسد في سوريا أحدثت خللًا في التوازنات الإقليمية القائمة في الشرق الأوسط، ورجّح كفّة القوى المنافسة لإيران، مثل تركيا وإسرائيل، وزادت من الضغوط التي تتعرّض لها طهران، قبل أسابيع فقط من عودة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

لطالما شكّلت سوريا نقطة الارتكاز في النفوذ الإقليمي لإيران، والذي اتّسع عقب الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وانتهى بإسقاط نظام صدام حسين المعادي، وعملت طهران على توطيد نفوذها في بغداد عبر الأحزاب الدينية الموالية لها، والتي تولّت الحكم في فترة الاحتلال وما بعدها، ومع بروز تنظيم (داعش الإرهابي) عام 2014، تعزّز الدور الإيراني من خلال فصائل «الحشد الشعبي» التي أنشئت بإشراف إيران لمواجهة التنظيم الإرهابي في العراق وسوريا.

وإلى جانب سوريا والعراق و«حزب الله» في لبنان وحركة «حماس» في فلسطين والحوثيين في اليمن، تشكّل ما بات يُعرف بـ«محور المقاومة»، كان «المحور» بمثابة تطبيق لسياسة الدفاع الأمامي التي اعتمدتها إيران في مواجهة إسرائيل.

لكن مع الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان وتوجيه موجتين

من الضربات ضد الأراضي الإيرانية نفسها، تغيّرت قواعد اللعبة بعدما تعرضت «حماس» و«حزب الله» لضربات كبيرة، بينما أتى سقوط الأسد ليخرج سوريا نهائيًا من معادلة «المحور»، ويرسي توازنات جديدة أفقدت إيران الكثير من أوراق القوّة الإقليمية واحدة بعد الأخرى، وأثار التساؤلات في شأن احتمال مواجهة المزيد من الضغوط لتحجيم النفوذ الإيراني في العراق المتّصل جغرافيًا بإيران.

منذ شروع الفصائل السورية المسلّحة في الهجوم على حلب في 27 تشرين الثاني وتساقط المدن السورية الأخرى وصولًا إلى دمشق، كان السؤال المطروح هو لماذا لم تتحرك فصائل «الحشد الشعبي» لدعم الجيش السوري؟ هنا، سرت أكثر من راوية، واحدة تفيد بأنّ طهران طلبت فعلاً من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أن يسمح لـ«الحشد الشعبي» بعبور الحدود إلى سوريا لمواجهة فصائل المعارضة، لكن السوداني رفض التورّط بأيّ شكل من الأشكال في الأحداث السورية، واكتفى بإعلان الاستنفار على الجانب العراقي من الحدود، تحسّباً لاستغلال «داعش» الفوضى في سوريا للقيام بهجمات داخل العراق

وفي رواية أخرى، أنّ إيران بعدما لمست عدم رغبة لدى الجيش السوري في التصدّي لفصائل المعارضة، فضّلت عدم الضغط أكثر على بغداد، وانتظار تطورات الموقف الميداني، خصوصًا بعدما تأكّد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي لدى زيارته دمشق غداة هجوم المعارضة، أنّ الجيش السوري لا يرغب في خوض مواجهة دامية مع الفصائل، وأنّ الأسد بات متروكًا لمصيره.

في هذه الأثناء كانت تتوالى التحذيرات الإسرائيلية من مغبّة دخول قوات عراقية أو إيرانية إلى سوريا، وعمدت المقاتلات الإسرائيلية إلى عدم السماح لطائرتي ركاب إيرانيتين بالهبوط في مطار دمشق، خوفًا من نقلهما عناصر من الحرس الثوري أو أسلحة إيرانية إلى سوريا.

الموقف المتدحرج على الأرض لمصلحة المعارضة، جعل السوداني ينخرط في الجهود الديبلوماسية التي كانت جارية مع أنقرة وموسكو وطهران ودول الخليج العربية، لتأمين انتقال سلمي للسلطة في سوريا

واللافت أنّ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أطلق تحذيرًا شديد اللهجة للحكومة العراقية من مغبّة التورط عسكريًا في النزاع السوري، ومعروف عن الصدر أنه انتهج نهجًا مناهضًا لإيران في الأعوام الأخيرة، ولم يقبل بعدما تقدمت كتلته في الانتخابات التشريعية الأخيرة أن يشكّل حكومة مع القوى المتحالفة مع إيران، وفضّل الاستقالة الجماعية من البرلمان وترك الموالين لإيران ليشكّلوا الحكومة

بعد فقدان إيران ورقة بوزن سوريا وفي ظلّ إضعاف قوة «حزب الله» في لبنان، هل يتواصل الضغط على طهران لإخراجها من العراق

لا يمكن الاستهانة بما تعرضت له المصالح الإيرانية في المنطقة عقب الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان وسقوط النظام السوري، الذي كان يقيم تحالفًا استراتيجيًا مع طهران منذ 1980.

تحوّلات خطيرة تضع إيران أمام خيارين: إمّا تقديم تنازلات والتعايش مع المرحلة الجديدة والانفتاح على الغرب، وإمّا الذهاب نحو تسريع الخطط لصنع القنبلة النووية كرادع يحمي النظام وتترتّب على كلا الخيارين أكلاف.

تقديم التنازلات يعني اعترافًا بالتخلّي عن سياسة الدفاع الأمامي المعتمدة منذ 30 عامًا والانكفاء إلى داخل الحدود الإيرانية، كما أنّ الذهاب إلى الخيار النووي قد يعني المزيد من العزلة الدولية والعقوبات التي ستلحق ضررًا فادحًا بالاقتصاد الإيراني المتعب أصلًا، كما أنّ الخيار النووي قد يعرّض طهران لضربة عسكرية أميركية وإسرائيلية مشتركة لا يمكن التنبؤ بالنتائج التي قد تسفر عنها. ولذلك، تبقى أنظار أميركا وإيران على العراق، كونه ساحة المواجهة المقبلة المحتملة في لعبة الضغوط الجارية

السينما الكردية تجارب حالمة ومستقبل واعد

سيد محمود

كاتب وناقد سينمائي مصري

للسينما الكردية خصوصيتها التي تميزها عن السينما العربية، فبرغم قلة إنتاجها إلا أنها تلقى قبولاً لدى المشاهدين في مهرجانات السينما، ومنها مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، ففي سنوات تألقها ومنها عام ٢٠٠٦ كانت حديث المشاهدين والنقاد عند عرض الفيلم الكردي «عبور من الغبار»، وذلك في أبريل من ديسمبر عام ٢٠٠٦.

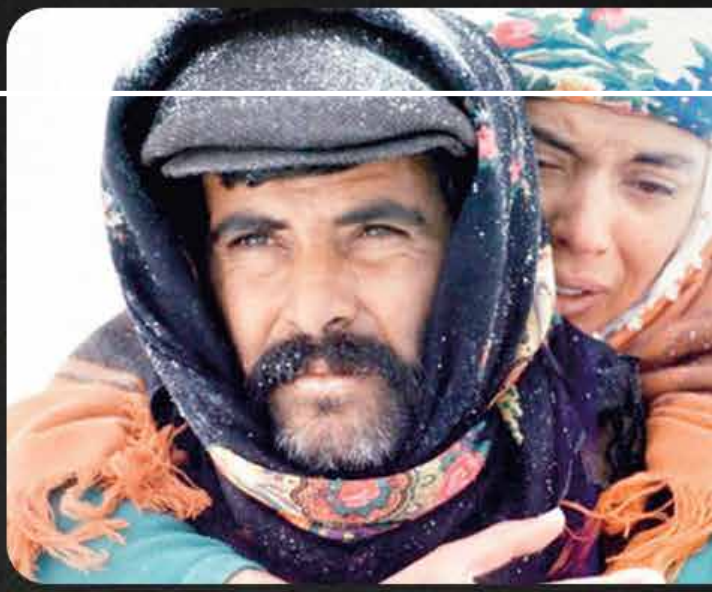

DIRECTOR
SCENE
TAKE
DATE
TIME

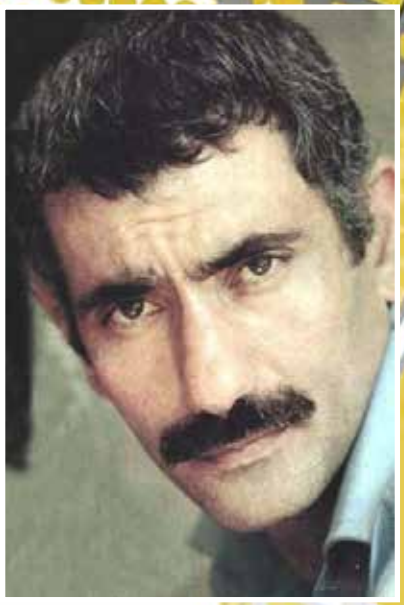

السينما الكردية نشأت على أيدي أبنائها وعلى رأسهم يلماز بوتون جوناي، المولود عام 1937 في كردستان

وقد تساءل كثيرون في الدورة الـ45 من مهرجان القاهرة السينمائي المنقضية في 22 من نوفمبر 2024، عن غياب السينما الكردية والعراقية، حيث التواجد العربي منقوص بغياب المشاركات ذات الطبيعة الخاصة وعن شعوب يحتاج المشاهد السينمائي معرفة تفاصيل كثيرة عنها، وبخاصة مع التطور الديموغرافي حالياً بسبب ما مرت به المنطقة من حروب وأزمات والسينما الكردية نشأت على أيدي أبنائها وعلى رأسهم يلماز بوتون جوناي، المولود عام 1937 في كردستان، الملقب بالأب الروحي للسينما الكردية، وهو روائي وسينمائي تعرض للسجن لسنوات طويلة

وقد بدأ رحلته مع السينما في 1957 كمساعد مخرج لفيلم «أبناء هذا البلد»، ومن بعدها عمل كممثل في 400 عمل سينمائي، منها 110 أفلام بدور البطولة، وكان ملقباً بـ«السلطان القبيح». كما أخرج 18 فيلماً سينمائياً

ونال يلماز جوناي 17 جائزة سينمائية ممثلاً ومخرجاً، منها حصوله على السعفة الذهبية في مهرجان كان عن فيلمه الشهير «الطريق»، وأنهى مسيرته السينمائية بفيلم «الجدار». ويُعزى له أنه وضع السينما الكردية في مصاف السينما الفرنسية والأمريكية والبريطانية بحصولها على السعفة الذهبية عام 1982.

وقد ظلت السينما الكردية تحاول إثبات ذاتها في المحافل الدولية، ويعد فيلم «ميسي بغداد» للمخرج الكردي سهيم عمر خليفة، والذي كان متوقعاً عرضه في الدورة الـ45 من مهرجان القاهرة السينمائي المنتهية، ولكن في العام الماضي قبيل تأجيلها، إلا أن عرضه في محافل ومهرجانات أخرى حال دون عرضه في الدورة بعد إقامتها. ويُعرف سهيم عمر بين جمهوره بأنه المؤلف والمخرج السينمائي الكردي العراقي المؤثر في المشهد السينمائي، وهو من مواليد عام 1980. فيلمه القصير «أرض الأبطال» (2010) حصل على جائزة لجنة التحكيم في مهرجان برلين السينمائي الدولي. حظيت أفلامه بعد ذلك، مثل «ميسي بغداد» و«الصياد السيء»، باهتمام المهرجانات، حيث دخل الفيلمان ضمن القائمة الطويلة لترشيحات الأوسكار

وقد كتب «سهيم» وأخرج أفلاماً مهمة مثل «زاجروس»، و«جمال العراق الخفي»، وهو من آخر أعماله، حيث كتبه وأخرجه بعد عرض فيلمه «ميسي بغداد». وهو عن قصة مصور الفوتوغرافيا «لطيف العاني» الذي صور العراق في فترة ما قبل الحرب، ويُعيد تجربته مجدداً في يومنا المعاصر بحثاً عن الأشخاص والأماكن بالصور، ورؤية مدى تأثير الحرب على وطنه. وشارك هو في بطولته حيث مثل في معظم الأفلام، ومعه أبو إلياس، وأبو بسام وبرغم قلة أعمال «سهيم» إلا أنه يتناول أفكاراً لها واقعها على المشاهدين. ففيلمه «ميسي بغداد»، الذي قدم فيه صورة «بغداد» التي مزقتها الحرب، حيث يتعرض «حمودي» البالغ من العمر 9 أعوام للقصف خلال ممارسته رياضة كرة القدم ويفقد ساقه. وعلى الرغم من انهيار حلمه بأن يصبح لاعباً محترفاً إلا أنه يتمسك بشغفه الكبير تجاه كرة القدم

وكان الدافع لتلك التجربة أن المخرج «سهيم» محب لكرة

القدم، وأراد من خلال تلك اللعبة التي عشقها أهالي المنطقة، العراق وكردستان، أن يقدم صورة سينمائية إنسانية قبل أن تكون فيلماً سينمائياً فقط. وقد تعاطف الجمهور مع الفيلم لدرجة أهلته لأن يتم عرضه في محافل ومهرجانات عالمية كثيرة، وأصبح أيقونة سينمائية يتغنى بها أهالي كردستان العراق، كونه عملاً يرصد حالة واقعية يمكن أن نراها في أي بيت عربي أو بيت عراقي تحديداً حيث الحرب التي لم ترحم أحداً

ويمكن القول بأن الظروف التي مرت بها المنطقة أسهمت كثيراً في هجرة مخرجين أكراد، لكنهم يعودون إلى حضن الوطن مرة أخرى مثلهم مثل باقي أبناء العراق من السينمائيين.

وقد يحزن كثيرون عندما يعلمون أن فيلماً مثل «الطريق» أُنتج عام 1982 يحمل جنسية تركية مع أنه من تأليف وإخراج السينمائي الكردي يلماز جوني، وقام بتنفيذ الإخراج شريف جورن إذ كان يلماز جوني يقضي فترة سجنه الثانية.

ولكن أبناء كردستان يتعاملون معه على أنه فيلم كردي برغم أن التصنيف تركي في الموسوعات السينمائية

ومع بدايات 2020 بدأت نهضة سينمائية مختلفة لخريجي المعاهد والأكاديميات في مناطق عدة مثل السليمانية، حيث ظهرت مواهب شابة مثل المخرجة الكردية الشابة أژين كاوه، وهي خريجة قسم السينما، كلية الفنون بجامعة السليمانية، وهي ابنة الفنان المسرحي والدرامي كاوه جوتيار. فازت أژين كاوه بالجائزة الأولى لمنظمة (ڕوانگه) عن فيلمها القصير «1-6» في مهرجان أربيل السينمائي، وشاركت في عدة مهرجانات سينمائية في كردستان وخارجها بفيلمها القصير «الطرق»، وشاركت في مهرجان كان السينمائي بفيلمها القصير «الطرق»، إنتاج مديرية سينما دهوك. ويحكي الفيلم قصة الهجوم الوحشي لمسلحي داعش على المدنيين في شنكال وقتلهم المدنيين وتدميرهم المدينة، وتبلغ مدته 20 دقيقة

وقد تكون الظروف التي أثرت في البناء الفني للمنطقة خلال سنوات الحروب، حالت دون إنشاء حتى دور العرض السينمائية. فمدينة مثل «أربيل» بإقليم كردستان العراق تعاني من عدم وجود دور عرض كافية لمحبي السينما مع أنها كانت ملتقى الجمهور، وتحتاج السينما إلى دعم حتى ينتج صناع الأفلام ما يقدمونه للمهرجانات، وهي أيضاً تحتاج إلى مهرجان سينمائي يتحدث بلسان صناع السينما بها. إذ كانت أربيل في الستينات تزخر بدور عرض تجاوزت الـ6 دور عرض. فالسينما في مدينة عربية مثل مصر تعاني أيضاً نفس الأزمات، فمدن الصعيد في مصر ليس بها سينمات، وهو حال السينما العربية، وبخاصة في الدول التي شهدت ميلاد السينما مثل العراق ومصر وكردستان

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر ديسـ

ديسمبر 06

زار وفد من مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الإستراتيجية والمستقبلية متمثلًا بالأستاذ المساعد الدكتور هاوزين عمر، رئيس قسم الأبحاث والدراسات في المؤسسة، جامعة نولج، حيث كان في استقبالهم الأستاذ الدكتور أحمد دزيي، رئيس الجامعة، وخلال الزيارة جرى تبادل وجهات النظر حول آفاق التعاون المشترك بين الجانبين، مع التأكيد على أهمية تعزيز العمل المشترك في المجالات البحثية والاستراتيجية، كما ناقش الطرفان السبل الكفيلة بتطوير الشراكة العلمية بين الجامعة والمؤسسة، تمهيدًا للتوقيع على اتفاق عمل مستقبلي... وتضمنت النقاشات خططًا لعقد مؤتمر مشترك يسلط الضوء على القضايا الراهنة ويدعم مفاهيم العيش المشترك، بما يعزز من الأهداف المشتركة للطرفين في مجالات التنمية والبحث العلمي.

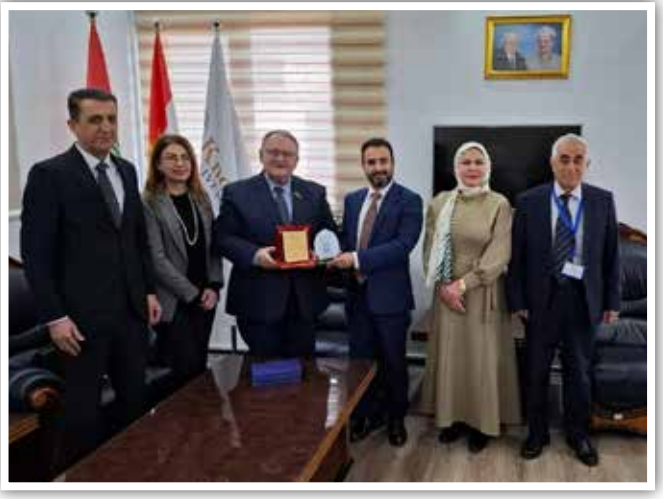

ديسمبر 24

زيارة تعاون استراتيجي بين مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ومركز وعي للاستشارات وبناء القدرات... زار وفد من مؤسسة رؤى برئاسة الدكتور هاوزين عمر، والدكتور هشام فالح، والإعلامي وفا كريم، مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات التابع لديوان الوقف السني، في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات الفكرية والاستشرافية وخلال الزيارة، أُقيمت جلسة تعريفية حول نشاطات مركز وعي، الذي يُعِدّ من المراكز الرائدة في تقديم الندوات والدورات التدريبية الهادفة إلى تطوير القدرات وبناء الكفاءات في مختلف المجالات، وأثنى وفد مؤسسة رؤى على جهود المركز في تعزيز العمل الإبداعي والاستشرافي، مشيدين بالدور الذي يلعبه في رفد المجتمع بالكوادر المؤهلة.

كما تم في الزيارة تكريم عدد من المؤسسات الإبداعية التي ساهمت بشكل ملحوظ في دعم الجهود الوطنية، تأكيدًا على أهمية الاعتراف بالمبادرات الخلاقة وتشجيعها.

وفي خطوة لتعزيز التعاون المستقبلي بين المؤسستين، جرى التوقيع على بروتوكول تعاون يهدف إلى تطوير البرامج المشتركة في مجالات التدريب والاستشراف الاستراتيجي، يتضمن البروتوكول تبادل الخبرات والبحوث، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات وندوات تُسهم في تعزيز التوعية الثقافية والاستراتيجية.

وأكد الدكتور هشام فالح أن هذا التعاون يُعِدّ إضافة نوعية لجهود

مبر/كانون الأول 2024

ديسمبر 24

عقدت مؤسسة رؤى قسم السيمنار ندوة بعنوان «استراتيجية قطاع الزراعة وموارد المياه في إقليم كردستان»، قدّمه الدكتور عبد الرزاق ناوندي، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والزراعية، وحاوره الكاتب والصحفي محمد زنكنه، حيث تناول السيمنار محاور حيوية واستراتيجية تهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وضمان إدارة فعّالة لموارد المياه في الإقليم.

افتُتح السيمنار بكلمة ترحيبية السيد محمد زنكنه حيث أكد على أهمية العمل البحثي والتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الاقتصاد الزراعي. وشددوا على أن هذا السيمنار يأتي في إطار جهود المؤسسة للمساهمة في صياغة رؤى واضحة لمستقبل القطاع الزراعي في كردستان. ثم استعرض الدكتور عبد الرزاق ناوندي في عرضه التقديمي التحديات الرئيسية التي تواجه الزراعة في الإقليم، بما في ذلك التغير المناخي، نقص المياه، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. كما أشار إلى أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى تطوير أساليب ري مبتكرة تسهم في تقليل استهلاك المياه مع الحفاظ على جودة المحاصيل.

وتناول السيمنار أيضًا أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير سياسات داعمة للمزارعين، وضمان توفير التمويل اللازم لهم، وأكد الدكتور ناوندي على ضرورة الاستثمار في البحوث والتقنيات الحديثة، مشيرًا إلى نماذج ناجحة يمكن للإقليم الاستفادة منها لتحقيق تقدم في هذا المجال.

في ختام السيمنار، فُتح باب النقاش مع الحضور الذين شملوا مجموعة من الأكاديميين والخبراء، حيث تبادلوا الأفكار وطرحوا حلولًا عملية للتحديات القائمة، وأشاد المشاركون بمحتوى السيمنار وأهميته في توجيه الخطط المستقبلية نحو تحقيق تنمية مستدامة في إقليم كردستان.

يُذكر أن مؤسسة رؤى تسعى من خلال مثل هذه الفعاليات إلى دعم صناع القرار في الإقليم وتقديم دراسات وأبحاث تسهم في تطوير مختلف القطاعات الاستراتيجية.

المؤسستين في تحقيق رؤاهما المشتركة لبناء مستقبل مستدام ومزدهر، من جانبه، أعرب ممثلو مركز وعي عن تطلعهم إلى شراكة فعّالة تُسهم في تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز الإبداع والتطوير المجتمعي... واختُتمت الزيارة بجولة في مرافق مركز وعي، حيث تعرف وفد مؤسسة رؤى على أبرز المشاريع والأنشطة التي ينفذها المركز، مُبدين إعجابهم بالمستوى المهني والإبداعي الذي يتمتع به.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

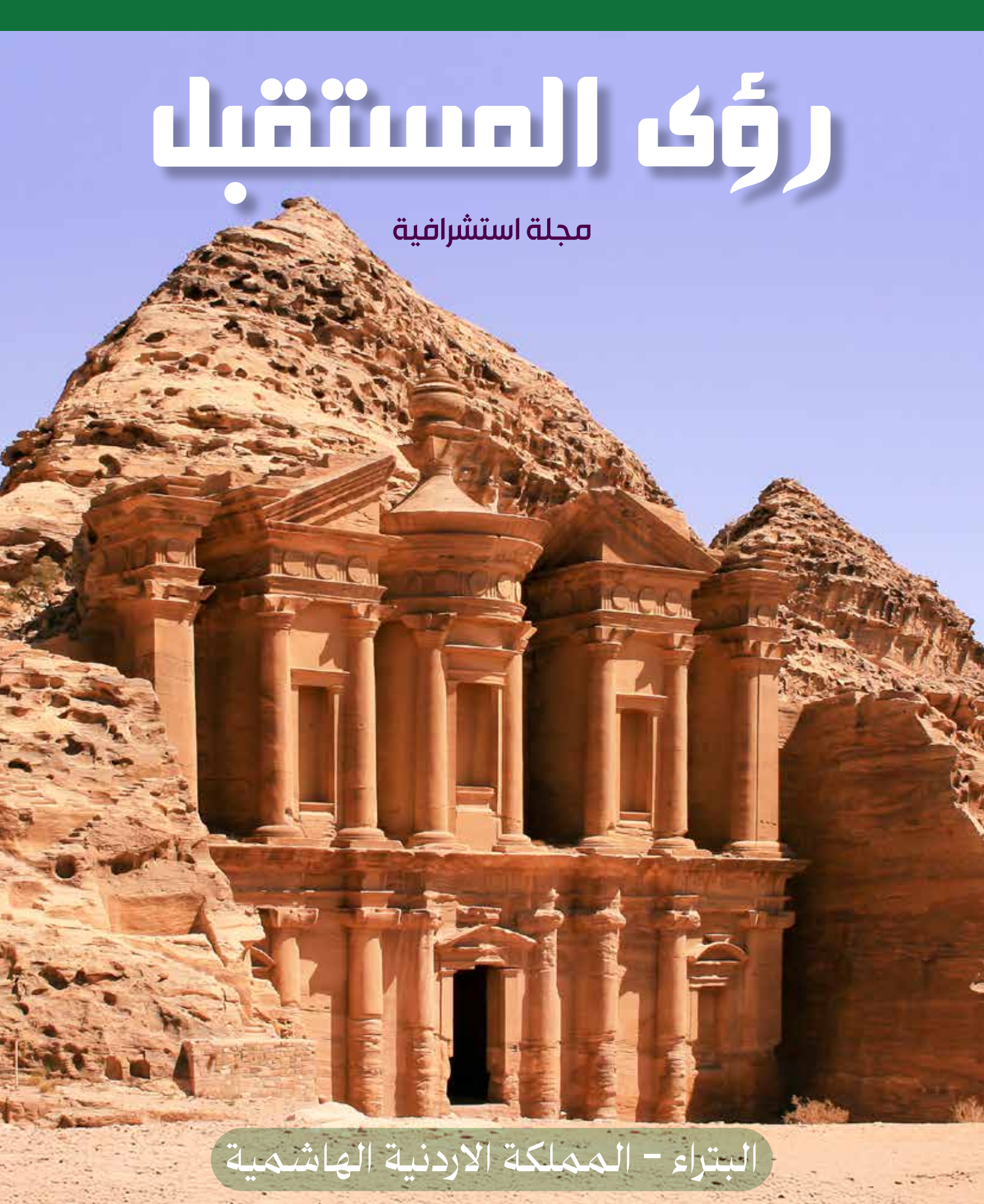

البتراء - المملكة الاردنية الهاشمية

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com